

# التيار الليبرالي العربي وحقوق الإنسان

## رؤى ومواقف وممارسات

د. ناهد عز الدين

تقديم:

يفاس نجاح أي فكر بمقدار نجاحه في تطوير مجتمعه، كما يتحدد وزنه بحسب قدرته على تطوير ذاته بالاستجابة للتحديات الكبرى والتفاعل معها في كل مرحلة والتجاوب مع القضايا المستحدثة والمتغيرات الجديدة بالتواؤم مع المستجدات وعدم التوقف أو الجمود عند مواقف أو رؤى بذاتها لا بد من تخطيها. وبذلك، فإن مدى نجاح أو فشل العقل العربي في التواصل مع الواقع والاستجابة لاحتياجات الناس هو المحك والفيصل في تقييم أهمية هذا الفكر أو الحكم على ثقله النسبي. وهكذا، فإن شيوع أو انتشار أفكار معينة في مجتمع ما لا ترتبط بمدى تماسك حججها أو توافقها مع منطق الأمور أو صحتها، بقدر ما ترتبط بمدى استجابتها لهذا المجتمع وتجاوبها مع احتياجات أفرادها في مرحلة معينة.

في هذا السياق، ذهب د. علي الدين هلال إلى أهمية البحث في المسكوت عنه في مسارات الفكر والإدراك، أو فيما يتضمنه ذلك الفكر كمنظومة من القضايا والآراء، لسبر أغوار أي تيار وتجليه موقفه المستقبلي ومدى قدرته على مد جسور التواصل مع الشعب، ومن ثم قابليته للاستمرار.

ثمة نظرة سائدة لمسألة حقوق الإنسان وحياته الأساسية في عموم الدول باعتبارها تمثل أحد المدخلات الهامة التي ينهض عليها مسار التحول الليبرالي في أي مجتمع. والذي يقوم على الدعوة لاحترام الحريات السياسية وعلى رأسها حرية الفكر والتعبير كشرط لتحقيق النهضة العربية<sup>1</sup>. والموقف الليبرالي إزاء حقوق الإنسان كفكرة ومفهوم يتطلب لفهمه التعرف على مكونين ينهض عليهما هذا الموقف: أحدهما المكون الفكري، وهو ينصب على البعد القيمي الأخلاقي وكيفية إدراكه والتعبير عنه. وثانيهما، مكون سلوكي برنامجي ينصب على السياسات الواجب إتباعها لتحقيق الصورة المثالية للمجتمع الحلم التي يتطلع إليها هذا التيار.

**أولاً: حالة التيار الليبرالي العربي: تعريف وتشخيص:**

بصفة عامة، لا يوجد فكر ليبرالي عربي متكامل وواضح المعالم<sup>2</sup>. كما أن الشكوك العميقة تحيط بوجود أطر أو هياكل حزبية وسياسية ذات وزن تتبنى الليبرالية على المستويين: الخطاب الأيديولوجي والشعار والبرنامج المعلن، والممارسة الداخلية والمسلك الفعلي المتبع والمتسق مع هذا الخطاب وخصوصاً في الأوقات الحاسمة للعمل السياسي والحزبي كالانتخابات.

### **وجوده بين التأكيد والتشكيك وصعوبة الرصد والبحث**

لعل أول الصعوبات التي تواجه الباحث عن تيار فكري بعينه خصوصاً التيار الليبرالي في السياق العربي تتمثل في التساؤل عما إذا كان لهذا التيار وجود أصلاً، وما إذا كان أصدق تجسيد له هو ذلك الذي يأخذ شكلاً مؤسسياً وينتظم في إطار حزب سياسي، أم يأخذ صورة أكثر استقلالية كتأسيس جمعية ثقافية تندرج بشكل أوقع تحت مظلة المجتمع المدني بمعناه الدقيق، ولا تتشغل بممارسة السياسة على نحو مباشر، وليس في طموحها السعي إلى السلطة، قدر انشغالها بفتح ملفات وإثارة قضايا فكرية وثقافية وإدارة دفة الحوار حول موضوعات تعنيها، وتستهدف وضعها على الأجندة السياسية والمجتمعية بوجه عام. وبطبيعة الحال، يأتي في صدارتها إذا كنا بصدد معالجة التيار الليبرالي موضوع الحرية وحقوق الإنسان.

<sup>1</sup> كتاب ألبرت جوراني بعنوان الفكر العربي في العصر الليبرالي والصادر عام 1962 يمثل أحد الأدبيات الكلاسيكية في الموضوع ويشير إليه د. مصطفى كامل السيد أنظر: د. مصطفى كامل السيد، "الليبرالية الجديدة ومفهوم العدالة"، في د. نازلي معوض أحمد (محرر)، **الليبرالية الجديدة**، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية السادسة 18-20 مايو 1995، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000)، ص 97.

<sup>2</sup> د. أسامة الغزالي حرب، "القوى الليبرالية غير الحزبية في العالم العربي: نموذج جمعية النداء الجديد بمصر"، في د. نازلي معوض أحمد (محرر)، **الليبرالية الجديدة**، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية السادسة 18-20 مايو 1995، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000)، ص 233.

حتى في الحالتين السابقتين، قد يكون الأمر أيسر نظرا لوجود إطار مؤسسي أو هيكل تنظيمي يمكن للباحث بسهولة وضع يده على تاريخ نشأته، وتتبع مساره ومراحل تطوره، ثم رصد نشاطه وتحليله ثم تقييم مخرجاته ومآلاته... الخ. بيد أن الصورة الثالثة والأكثر تعقيدا وهي الحالة الأكثر شيوعا في عالمنا العربي، هي التشرذم، مما يضطر الباحث في تيار فكري بعينه إلى تلمس تجليات هذا الفكر، والتقاط أشكال التعبير عن مفرداته، عبر مقالات ومؤلفات منشورة لأصحابها في العديد من المنابر المتفرقة والروافد المتفرقة والمتشعبة هنا وهناك.

هذه الحالة تصدق على التيار الليبرالي بالذات، أكثر من غيره، فتأمل مكونات هذا التيار تكشف عن مجموعة من الكتاب والمثقفين وأساتذة الجامعات والصحفيين والإعلاميين... وغيرهم، وأول ما تجدر ملاحظته توزيعهم من الناحية المهنية تحت فئات متباينة يصعب أحيانا التكهّن بها، غير أنهم يعدون من الرموز والوجوه البارزة لتيار بعينه، وهذا ما يستشفه القارئ لمجمل إنتاجهم، والباحث المحلل للغة الخطاب التي يستخدمونها، والمتتبع لسيرهم الذاتية المتضمنة مساهماتهم الفكرية، واهتماماتهم البحثية.. الخ.

على سبيل المثال، يعتبر د. جمال عبد الجواد أن تيار الليبرالية في مصر هو تيار محدود التأثير والنفوذ، خصوصا إذا ما تمت مقارنته بتيارات الإسلام السياسي. وهو في رأيه التيار السياسي الوحيد في مصر الذي لا يوجد له كيان سياسي ناطق باسمه، وعلى هذا، فهو يفتقر إلى برنامج سياسي متفق عليه يمكن الرجوع إليه في تحديد مواقفه وتبين مطالبه. وفيما عدا ذلك، ثمة اجتهادات فردية لنفر من المثقفين يعبرون عن وجهات نظر شخصية أقرب إلى الليبرالية، ولذا جرت العادة على تصنيفهم ضمن عناصر هذا التيار<sup>3</sup>.

بعبارة أخرى، فكما أن الشخصية والفردانية هي سمة مجتمعية طاغية تطبع البلدان العربية بطابعها في ميادين السياسة والاقتصاد والمجتمع، فهي كذلك أيضا ممتدة بالمثل بالنسبة لميدان الفكر والثقافة. بل إن شخصية الحياة السياسية بهيكلها وروافدها الحزبية (أحزاب أشخاص لا برامج)، والانتخابية والبرلمانية (المرشح الفرد-الناخب الفرد-والنائب الفرد وسيطرة العصبية العائلية أو القبلية على مجمل اللعبة الانتخابية)- وذلك الطابع الفردي والعائلي الطاغية على الهياكل الاقتصادية بالقطاع الخاص (الشركات والمشروعات الكبرى المملوكة لأفراد، أو لعائلات بعينها)، علاوة على المنظمات المنضوية في كيان المجتمع المدني وجمعياته الأهلية، ما هي إلا انعكاسات تترجم طغيان وأولوية قيمة الفرد الشخص-العائلة (لعلها وراء شيوع مقولة في الشارع المصري إنت تعرف أنا مين؟ وابن مين؟) التي تحتل موضعا وترتينا متقدما على حساب قيم "العمل الجمعي" و"التنظيمي" و"المؤسسية" في المنظومة الثقافية العربية السائدة بشقيها النخبوي والجماهيري. إذ تتساوى النخبة مع العامة في هذا الشأن. حتى وإن أظهرت عكس ذلك عبر الخطاب اللفظي، فإن سلوكها الفعلي وفي الممارسة يكشف النقاب عن ازدواجية، وتناقض وانقسام واضح بين القول والفعل.

ولذا، يستحيل حصر أعلام التيار الليبرالي العربي قبل مضي فترة زمنية طويلة نسبيا، مما حصر أغلب الكتابات في هذا المجال في إعادة القراءة أو بالأحرى إعادة الإنتاج لإسهامات سابقة لرموزه التاريخية، والاستشهاد بمقولات ومواقف مأثورة لأبائه المؤسسين، أكثر من كونها تقدم طرحا معاصرا أو تصنيف جديدا أو تخضع هذا التيار للمراجعة والنقد.

كذلك، يقول د. أسامة الغزالي حرب وهو أحد رموز هذا التيار المؤسسين لجمعية النداء الجديد في منتصف التسعينيات: "في حين أن مجمل التحولات في مصر والعالم تفرص المزيد من التوجه نحو الفكر الليبرالي فإن هذا الفكر حتى اللحظة الراهنة (منتصف التسعينيات) يبدو محاصرا وغير قادر على بلورة ذاته".

وهكذا، فمن الطريف أن أنصار التيار الليبرالي أنفسهم يعترفون بهذه الحالة من الهزال وبالأعراض المرضية التي تعترى تيارهم، لكنهم يرجعونها لطبيعة السياق البيئي المحيط، فالرصد لحركة ظهور الأفكار في السياق العربي عموما يجدها حركة عشوائية غير مؤسسية لا تخضع إلا لاعتبار الاجتهاد الشخصي، ولهذا تظل بعض الأفكار ذات التوجه الحدائي بالذات متباعدة لا رابط بينها،

<sup>3</sup> (د. جمال عبد الجواد، "التيار الليبرالي في مصر في مطلع قرن جديد"، في د. علا أبو زيد (محرر)، الفكر السياسي المصري المعاصر، أعمال المؤتمر السنوي الخامس عشر للبحوث السياسية 16-18 فبراير 2002، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003)، ص ص 19-20.

في حين تهيئ البنية القائمة الفرص الأكبر لانتشار ورواج الأفكار ذات المضامين السلفية والتراثية<sup>4</sup>. فهم يعيرون على السياق المجتمعي القائم عدم استيعابه للأفكار الليبرالية، وعدم احتضانه لها، لأن بنيته غير مهيأة لذلك حسبما ارتأى الكثير منهم.

والأزمة حسب تشخيصهم ذات شقين: الشق الأول، عام يسري على شتى التيارات الفكرية باختلاف مشاربها ومضامينها. والشق الثاني، يخص التيار الليبرالي تحديدا مقارنة بما عدها ولاسيما في مواجهة المنافس الوحيد للود له وهو التيار الإسلامي (بعد ما أصاب التيار الاشتراكي بتتويغاته ودرجاته الوهن والانحسار).

### **موقعه على الخريطة الحزبية والسياسية: الهامشية والنخبوية وجهان لنفس العملة الواحدة حجه وثقله النسبي الضئيل مقارنة بالتيارات الأخرى خصوصا التيار الإسلامي الصاعد**

في الوقت الذي يرفع فيه كثير من المتقنين أصواتهم مؤيدين للديموقراطية وحقوق الإنسان فإن هناك شكاً كبيراً في مدى أصالة هذه الأفكار لدى من يطرحونها وفي درجة أولويتها لدى الجماهير. هناك إذن فجوة كبيرة تفصل بين الضرورة التنموية والتحديثية لليبرالية من جهة، وبين درجة انتشارها وتجذرها بين النخبة، فضلا عن الجماهير من جهة أخرى<sup>5</sup>.

إن قراءة مقالا تحت عنوان "نظرة على الليبرالية الفكرية في مصر"<sup>6</sup> تعكس الأزمة التي يعيشها هذا التيار، وكيف أنه يميل إلى اختزال نفسه كطرف في المواجهة أو خصم في المعركة مع الأصولية الدينية كتيار فكري مضاد. فإذا بالمقال ينقسم إلى قسمين: ينصب أولهما على شن الهجوم على تنظيم الإخوان المسلمين واستعراض سجله الدموي المليء بأحداث العنف تحت عنوان فرعي: يقر "بتراجع الليبرالية أمام الأصولية"<sup>7</sup>. وكان التيار الليبرالي هو ضحية لصعود التيار الإسلامي أو الديني الأصولي فحسب، دون أية إشارة من قريب أو بعيد عن أوجه قصور أو مثالب ذاتية داخلية شابت هذا التيار نفسه. بينما ينصرف القسم الثاني للمقال إلى استعراض أفكار ومواقف صدرت عن الرواد السابقين لليبرالية في حقبة ما قبل ثورة يوليو 1952 من أمثال طه حسين وأحمد لطفي السيد وسلامة موسى... الخ. لكن كاتب المقال فاتته أن يذكر اسم أي من الرموز التي تمثل امتدادا لهذا الفكر في الحقبة المعاصرة.

وعلى نفس المنوال، جنحت أغلب الكتابات المندرجة في هذا التيار إلى تبرئته من أي مسؤولية يتحملها أنصاره وتلاميذه عن خوفه أو انحساره أو عجزه عن التواصل مع سياقه المجتمعي، فيبدو وكأن القصور أو العيب يكمن بالأساس في هذا السياق.

فثمة إيمان راسخ لدى هذا التيار بأن الديموقراطية وحقوق الإنسان والعلمانية والعقلانية والمواطنة... الخ هي حزمة مفاهيمية وقيمية تتصادم كقيم مركزية في الثقافة الليبرالية مع جوهر المنظومة القيمية الثقافية السائدة في العالم العربي. وكون العلاقة بين المنظومتين هي علاقة صراعية تصادمية بالضرورة<sup>8</sup>.

ويستدل على صحة هذا الرأي ببعض مكونات هذه المنظومة الثقافية والقيمية السائدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر: "النظام الأبوي" الذي يدفع باتجاه النزوع الشديد نحو العائلة والقبيلة والعشيرة وهو ما عبر عنه محمد جابر الأنصاري "في البدء كانت القبيلة ولا تزال". أضف لذلك، الميل نحو

<sup>4</sup> ( أنصار هذا التيار يذهبون مثلا إلى اعتبار أن انتشار الحجاب بين طالبات الجامعة هو نتيجة لسبوع أفكار وهابية نقلها المصريون العاملون في بلدان الخليج وأن المجتمع بذلك يقلد إيران وينقل نمط للزي مستورد من ثقافة أجنبية، في حين أن ارتداء الجينز أو البادي أو الستوماك أو البنطلون الساقط مثلا لا يثير القلق لأنه حتى وإن كان يعكس استيراد نمط أجنبي أيضا ولكنه نمط "حدائي" لا يدل على سلفية جامدة في التفكير!!!!

<sup>5</sup> ( د. أسامة الغزالي حرب، "القوى الليبرالية غير الحزبية في العالم العربي: نموذج جمعية النداء الجديد بمصر"، في د. نازلي معوض أحمد (محرر)، **الليبرالية الجديدة**، أعمال الندوة المصرية الفرنسية السادسة 18-20 مايو 1995، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000)، ص 232.

<sup>6</sup> ( طلعت رضوان، "نظرة على الليبرالية الفكرية في مصر"، **مجلة الديموقراطية**، (الأهرام، السنة السادسة، العدد 22، أبريل 2006)، ص ص 77-81.

<sup>7</sup> ( طلعت رضوان، "نظرة على الليبرالية الفكرية في مصر"، **مجلة الديموقراطية**، (الأهرام، السنة السادسة، العدد 22، أبريل 2006)، ص 77.

<sup>8</sup> ( د. أميمة مصطفى عبود، "مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد"، في د. كمال المنوفي، وديوسف محمد الصواني(محرران)، **ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21-22 يونيو 2005، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006) ص ص 128

الخشوع والطاعة والرضا بالظلم وترك الحقوق في مقابل الحوار والنقد واعتماد سلطة العقل وتحكيم المنطق. علاوة على استمرار استخدام العقاب كوسيلة للتقويم والتربية بدلا من الحوار والإقناع والتسامح والتحفيز والتشجيع. إذ يرى أغلب الليبراليين عدم قابلية الثقافة العربية للديموقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثم فهناك حاجة ملحة لا مفر منها لخلق ثقافة سياسية جديدة تحل محل تلك الثقافة المطلوب تغييرها جذريا<sup>9</sup>.

إلى جانب هذا التحليل المغلوط وما يتضمنه من تحيز سافر، ونظرة حتمية لا صلة له البتة بضوابط الموضوعية العلمية، فالسمة الثانية الغالبة على خطاب الليبراليين، والتي تؤخذ عليهم، هي الاستغراق في الاقتباسات والنقل الحرفي لمقولات أنتجها رواد الفكر والاستشهاد برموز التاريخ الحديث، وكثافة الإحالة إلى الحقبة السابقة على قيام ثورة يوليو 1952 بوصفها العصر الذهبي لليبرالية المصرية والعربية أيضا، فكثيرا ما تتردد في كتاباتهم أسماء الأباء المؤسسين لهذا التيار وأعلامه الذين كانوا أصحاب مدرسة "المرجعية للعقل" وكانت غاية أملهم "تأسيس الدولة المدنية".

### الحقبة الليبرالية الأولى: عصر ذهبي أم استعماري؟

وهكذا، برزت على السطح وعبر الحقب التاريخية المتعاقبة أسماء بعينها تجسد ظاهرة الفرد الرمز أو البطل الأوحده تبدأ في عشرينيات القرن الماضي بالدكتور طه حسين عميد الأدب العربي، أو الدكتور علي عبد الرازق مؤلف كتاب "الإسلام وأصول الحكم" الذي أثار ضجة زمن صدره، والأستاذ عباس العقاد الكاتب الوفدي الكبير، ود. أحمد لطفي السيد مدير الجامعة المستنير.... وغيرهم<sup>10</sup> في تلك الحقبة المنصرمة، التي أطلق عليها فريق من الباحثين "فترة الليبرالية الأولى" وعرفها بعضهم بعصر "العلمانيين" أو عصر التنوير الذهبي، وأرخوا لبدايتها بصور دستور 1923<sup>11</sup>.

وهي بالطبع تسمية طعن عليها الكثير من النقاد وأبدى بعضهم تحفظ في محله بالنظر لكونها حقبة شهدت بقاء الاحتلال البريطاني، واقعا جائئا على صدر المصريين، فكيف يتسنى اعتبارها فترة ازدهار تاريخي ومبعث فخار يجدر بالسياسيين المعاصرين التأسي بها، وهي تندرج في كتب التاريخ ضمن فصول خضوع البلاد للاستعمار الأجنبي؟ وأن كل ما شهدته من ممارسات برلمانية وانتخابات حية ذات مظهر ديموقراطي، لم تكن تتعدى المظاهر الخارجية والشكلية للديموقراطية، ولا تنفي غياب الاستقلال أو عدم اكتمال أركانه، ناهيك عن ارتباط نظام الليبرالية العربية الأولى حسبما ذهب برهان غليون بنظام التمييز واحتكار السلطة من قبل فئات محدودة (إقطاع ورأسمالية ومجتمع النصف بالمئة). كذلك، تطرق غسان سلامة لهذه الفترة بوصفها اللحظة الليبرالية، حيث الدولة والسلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاجها وتوجهها وتمنحها النفوذ، وهذه الدولة التمثيلية الجديدة، على حد قوله، لم تكن في الواقع إلا واجهة لسلطة اجتماعية ضعيفة كانت مرتكزات حكمها الحقيقية لا زالت في قبضة قوات الاحتلال. لكن ما إن حصلت البلدان العربية على استقلالها حتى بدأت هذه النسخة الليبرالية الشكلية تترنح تحت ضربات القوى الاجتماعية الجديدة المتمثلة في الضباط والطلبة والمعلمين والعمال والفلاحين. وهو ما أجهض التجربة الديموقراطية ووأد الليبرالية عبر ثورات وانقلابات أقصت النظم القديمة، وأحلت محلها نظام حزب واحد أو تنظيم جهوي أو عبر تقويض التعددية الليبرالية صراحة وضمنا دون تغيير نظام الحكم، وكان الشعار هو مواجهة تحديات التنمية، والتصدي لتهديدات الأمن القومي. وعلى أية حال، فالمحصلة هي تعثر خطوات بناء مجتمع مدني وتضاؤل دوره واضمحلال دور المعارضة السياسية. وفي المقابل مزيد من التركيز للسلطة بيد النخبة أو الحاكم الفرد

<sup>9</sup> ( محمد بني سلامة، "حقوق الإنسان في الأردن: الواقع والمأمول: قراءة في تقرير المركز الوطني الأردني لأوضاع حقوق الإنسان في الأردن عام 2005"، المستقبل العربي، (السنة 30، العدد 339، أيار/مايو 2007)، ص ص 143-144.

<sup>10</sup> ( بدء من سلامة وموسى، وإسماعيل مظهر، وإسماعيل أدهم وفرح أنطون وقاسم أمين ومحمود عزمي وأحمد ذكي أبو شادي وعبد القادر حمزة وعبد الحميد الحديدي ومحمد سيد كيلاني وصولا إلى خالد محمد خالد ود. لطيفة الزيات.... الخ. عاصرهم وأتى بعدهم محمد حسين هيكل وبيطرس البستاني وجميل صدقي الزهاوي ولويس عضو وزكي نجيب محمود.... الخ. وعربيا، يمكن ذكر أسماء عدد من رواد الفكر الإصلاحية على سبيل المثال لا الحصر مثل: عبد الرحمن الكواكبي، أو د. خلدون النقيب.

<sup>11</sup> ( د. أميمة مصطفى عبود، "مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد"، في د. كمال المنوفي، ود. يوسف محمد الصواني(محرران)، ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21-22 يونيو 2005، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006) ص ص 105-106.

مع تقوية الجهاز الأمني وتعدد أذرع... الخ. وفي هذه الظروف تحولت أغلب التنظيمات القائمة إلى هياكل للمشاركة الشكلية أو الموسمية، لكنها اتسمت جميعها بتغييب دورها أو عدم فعاليتها، وكونها أقرب لمفهوم التعبئة من المشاركة. تلك خبرة تاريخية استغرقت وقتنا طويلا من حياة الشعوب، ولذا، فمن الصعب محو آثارها من الذاكرة العربية بين يوم وليلة أو بين عشية وضحاها<sup>12</sup>.

وفي المقابل، انبرى الليبراليون للدفاع عن الحقبة السابقة على قيام الثورة، بوصفها عاصرت بدايات تأسيس حركة الاستقلال والتحرر الوطني جنباً إلى جنب مع ممارسات وتقاليد برلمانية وانتخابية وحزبية كان من شأنها لو تركت لها الفرصة والوقت أن تقرر نظاما ديمقراطيا ناضجا<sup>13</sup>. بيد أن كل هذا البناء الذي أسسه هؤلاء ما لبث أن تعرض للتقويض، وأجهضت الليبرالية بشقيها الفكري والسياسي مع قيام ثورة يوليو (التي وصفها أغلب مؤرخيهم بالانقلاب أو حركة الضباط). وإذا كان من المقبول اعتبارها المسؤولة عن إنهاء التجربة الحزبية والبرلمانية السابقة عليها، فالغريب أن يذهب أصحاب هذا الرأي إلى اتهام نظام الثورة أيضا (المعروف بقمعه للإخوان المسلمين) بكونه هو نفسه الذي أشرف على إنشاء منظمات وآليات الدولة الدينية وتهيئة المناخ والتربة المواتية لتنامي التيار الأصولي!!!!. وهكذا، فحالة الأزمة أو الإخفاق أو التراجع التي مني بها التيار الليبرالي العربي، واعترف بوجودها، لها أسباب في نظره تعزى دائما لطرف آخر يقف خارج هذا التيار، ويناصبه العداء فتورة يوليو تارة، وصعود التيار الديني وتنظيم الإخوان المسلمين تارة، والسياق المجتمعي والبيئي العربي غير المهيأ بطبيعته، وبسبب تخلفه البنيوي لتقبل الطرح الليبرالي الحداثي تارة، أو كل هذه العوامل متضافرة ومجمعة تارة أخرى<sup>14</sup>.

وهم فيما يقدمونه من إسهامات لا يتجاوزون إعادة إنتاج وتوليد وتكرار لما سبق أن قدمه أساتذتهم من رواد المدرسة الليبرالية. فيقعون بدورهم في نفس الخطأ الذي يأخذونه على خصومهم الأصوليين والسلفيين فهم يقولون عنهم أنهم غارقين في نظرتهم الماضوية، ويسترسدون بحلول عتيقة بالية (سابقة التجهيز) قدمها الأموات في التعاطي مع واقع مختلف جذريا ومشكلات جديدة يعيشها الأحياء..

هل يمثل عصر العولمة انتصارا حقيقيا لهذا التيار؟ وهل يضيف إليه زخما أو دعما أو سندا؟

### **الليبراليون العرب الجدد: في عصر العولمة والانتصار الليبرالي:**

بيد أن ثمة تحليل آخر تقدمه أميمة عبود في تشخيصها لهذه الصعوبات التي اتخذت منحى مغايرا في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، ومع صدور بيان عرف بـ "مانيفستو الليبراليين العرب الجدد" يحدد أهم مبادئهم ويتلخص في 25 مبدأ. بما يكشف عن كونهم يمثلون عودة أو جيلا جديدا، وامتدادا لأفكار التنوير التي ذاعت في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ومن أبرز رموز هذا التيار المفكر الأردني شاكرا النابلسي والمفكر التونسي العفيف الأخضر، وغيرهما من أمثال كنعان مكية، وحازم صاغية. ويعد موقعي "إيلاف" [www.elaph.com](http://www.elaph.com) و"الحوار المتمدن" [www.rezgar.com/debat/show.art.asp](http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp) من أهم المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت التي تغطي أخبار وفعاليات هذا التيار.

والبعض يعتبر صدور هذا البيان بمثابة محطة جديدة رئيسية في استقبال وتطور الفكر الليبرالي في الوطن العربي، غير أنها متميزة في طرحها عن الجيل السابق من الليبراليين. ومع ذلك، تواجه القارئ عند تحديده لأنصار هذا التيار صعوبات جمة، فهم ليست لديهم تجارب سياسية أو أيديولوجية متماثلة، ومنطلقاتهم مختلفة، منهم يساريون وقوميون وإسلاميون سابقون وليبراليون قدامى أطلقوا على أنفسهم الليبراليين الجدد، هذا علاوة على صعوبة الوصول لكتاباتهم التي عادة ما تنشر كمقالات للرأي في الصحف والجرائد وعلى مواقع الإنترنت. أما الكتب أو النشرات أو

<sup>12</sup> ( تامر كامل محمد، "إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (ملف)، المستقبل العربي، (السنة 22، العدد 251، كانون الثاني/يناير 2000)، ص ص 120-121.

<sup>13</sup> ( قبول هذا الطرح إنما يعادل، من وجهة نظر الباحثة، قبول الادعاء الزائف الذي يصف ما يحدث على أرض العراق في ظل الاحتلال الأمريكي من انتخابات حتى وإن شهدت معدلات تصويت مرتفعة أنه من قبيل الديمقراطية.

<sup>14</sup> ( طلعت رضوان، "نظرة على الليبرالية الفكرية في مصر"، مجلة الديمقراطية، (الأهرام، السنة السادسة، العدد 22، أبريل 2006)، ص ص 77-81.

الإصدارات الدورية فهي أكثر ندرة وأقل انتشاراً على النطاق العربي. فهم حسب وصف أحد الباحثين "نخبة منعزلة ضئيلة التأثير"<sup>15</sup>.

ويرى أحدهم بالنسبة للحالة المصرية تحديداً أن بها إرهابات وإمكانات متاحة، غير أنها بحاجة إلى التعبئة والتنظيم، فثمة جمعيات ومنتديات ثقافية غير قليلة عددياً، غير أنها جميعها تفتقر إلى الرؤية المشتركة والقدرة على صياغة الأهداف المحددة المستقبلية المتجددة، كما تفتقر إلى التشارك الذي يعتمد على تركيب الميزات النسبية لكل جمعية أو منتدى أو مؤسسة لتحديد الأدوار وتوزيع عليها المهام والمسؤوليات وفق ميثاق ضمني أو مكتوب. وهو ما يعطل تحول الفكر إلى حركة نحو تقديم القدوة والمثل على التغيير<sup>16</sup>.

ويبدو بجلاء أن سمات التشرذم، والنخبوية والهامشية هي وجوه متعددة لذات العملة الواحدة التي غلبت على هذا التيار، وحددت موقعه كما رسمت دوائر حركته ومساحاتها على الخريطة، مقلصة من وزنه النسبي سواء على الصعيد الفكر أو على الصعيد السياسي والحزبي، بالمقارنة بسائر التيارات وخصوصاً التيار الإسلامي.

أحد الأعراض الأخرى التي تشكل عقبة في طريق البحث حول هذا التيار الليبرالي إنما تتمثل في "الحظة الأزمة" التي غالباً ما تلقي بظلالها على المواقف والتجليات الفكرية في عالمنا العربي، لتتبلور وتتحدد معالمها ثم تفصح عن نفسها إزاء كل أزمة، ثم تتوارى لحين بروز أزمة جديدة. وهو عرض يرتبط على نحو وثيق بالسمة السابقة إذ يؤدي غياب الإطار المؤسسي إلى افتقار الخطاب الليبرالي للقنوات المنظمة والآليات الدائمة والمستقرة التي تؤمن له عنصر "الاستمرارية" في التدفق والتواصل مع الجمهور الموجه له، أو التمازج مع غيره من التيارات، أو حتى فيما بين روافده المتنوعة. ولذا، فهو في الظروف العادية، قد لا يجد ما يدفعه للإعلان عن مواقفه، وإنما تتبدى تلك المواقف في صورة ردود أفعال من جانبه على الأزمات أو الأوضاع الاستثنائية، ويعلو صوته حتى يغدو مسموعاً عندما تثار مشكلة كبيرة يعيد المجتمع بمناسبة فتح ذات الملفات التي أغلقت من قبل، ليستأنف الحوار حولها من جديد.

ولعل من الأحداث الساخنة التي أثارت في حينها ضجة في الأوساط الثقافية وامتدت إلى دوائر الإعلام خلال حقبة التسعينيات من القرن المنصرم حالة د. نصر حامد أبو زيد- أو حادث اغتيال د. فرج فودة- أو واقعة الاعتداء على كاتب نوبل نجيب محفوظ، أو إدانة البعض بما اعتبره قانون العقوبات جريمة ازدراء الأديان، وهو نص فضفاض سمح باستخدامه في نظر الليبراليين أداة لتصفية الحسابات أو الاغتيال السياسي والمعنوي لرموز ليبرالية.

ولعل أبرزها في مطلع الألفية الجديدة، فتناوى شيوخ الفضائيات، التي تناولت قضايا ثانوية وعالجتها بنهج خلف كثير من البلبلة والالتباس لدى الجمهور، واستغلته بعض وسائل الإعلام في مزيد من الإثارة. وكانت محط هجوم على الفكر والخطاب الديني في مجمله، إذ اتخذها كثير من الليبراليين والعلمانيين كتنكة لشن الهجوم على التيار الإسلامي (ذي الشعبية العريضة)، والإلحاح على مطلبهم بالإسراع بخطوات تجديد الخطاب الديني دون تأخير.

### **التحول الليبرالي "اليتيم":**

#### **مبادرة الدولة فوقية من أعلى لم تأت استجابة لمطلب تحتي أو ضغط شعبي من أسفل:**

إذا كان لدى الليبراليين تفسير يلقي بالمسؤولية على الأطراف الأخرى سواء كانت الدولة أو القوى والتيارات الأخرى غير الليبرالية ولاسيما ذات التوجه الإسلامي. فثمة تحليل آخر قدمه الدارسون حيث ردوا الوضع المتدني نسبياً الذي يحتله التيار الليبرالي من الخريطة الفكرية المصرية والعربية، لكونه يرتبط بأكثر من عامل:

فهو من ناحية، لم يعد يصنف على نحو دقيق كأحد تيارات المعارضة السياسية المطالبة بالتغيير أو التحول صوب الديمقراطية، بعدما بات **يطابق التوجه الرسمي المعلن** من قبل الدولة في أغلب بلدان

<sup>15</sup> (د. أميمة مصطفى عبود، "مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد"، في د. كمال المنوفي، وديوسف محمد الصواني (محرران)، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21-22 يونيو 2005، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006) ص ص 117، 118.

<sup>16</sup> (د. إسماعيل سراج الدين (تقديم)، ود. جابر عصفور ود. محسن يوسف (إعداد وتحرير)، **الحريات الفكرية والأكاديمية**، (منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2006).

الوطن العربي، وكانت مصر مثلاً سباقة في تبنيها له على الصعيد الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي وبهذا المعنى فهو لا يعكس اتجاها معارضا لنظام الحكم القائم، ولا يقدم بديلا حقيقيا مناقضا لسياساته المتبعة.

الوقوف على التوقيت في هذا الشأن له دلالة بالغة الأهمية، فقد أتى هذا التحول الذي بادرت به الدولة المصرية في لحظة تلت مباشرة صدمة الإخفاق التي مني بها النموذج الثوري الشعبوي الاشتراكي المنتهج في العهد الناصري، والذي لحقت به الهزيمة في نهايته. فجاء التحول في الاتجاه المضاد، لتبني النموذج الآخر كرد فعل عكسي لهذه الصدمة الناجمة عن فشل النموذج الآخر. ولم يحدث استجابة لمطلب مجتمعي طرحته نخبة من المفكرين الليبراليين، أو لضغوط مارسها طبقة متبلورة، ذات مصلحة في تبني الليبرالية رسميا والدفاع عنها والنضال من أجلها. وإنما انفرد الرئيس السادات على قمة جهاز الدولة بالإسكاف بزماد المبادرة واستمر متحكما في ضبطها وتحديد معدلات سرعتها، دون أن يكون للتيار الليبرالي أي وجود في الصورة، وهو ما جعل آلان روسين يصف التحول بأنه "الليبرالية دون ليبراليين" على غرار مقولة غسان سلامة "ديموقراطية بلا ديموقراطيين"<sup>17</sup>.

لقد عاش التيار الليبرالي حقبة من الانقطاع خلال العهد الناصري، وعندما عاود الظهور من جديد على يد الرئيس السادات ومن خلال تبنيه لسياسات الانفتاح والتعدد الحزبي<sup>18</sup>، جاءت اغلب الكتابات الليبرالية لتوجيه النقد اللاذع الذي بلغ حد الهجوم على الحقبة المنصرمة بدعوى ما فرضته من قيود على الحريات.

في حين كان نظام السادات حسبما أطلق عليه ريمون هينبوش أقرب اقتصاديا إلى تطبيق سياسات التنمية ما بعد الشعبوية. أما سياسيا، فقد كان عهده، أشبه بدولة تحديثة، ولكنها ذات ملامح تسلطية لا مرأى فيها. في مقابل الحقبة السابقة التي استمدت أسس شرعيتها من قيادة كاريزمية اعتلت هرم السلطة من ناحية، وانتهجت سياسات شعبية توجه خطابها إلى الجماهير مباشرة ودون وساطة من ناحية ثانية<sup>19</sup>.

ويتفق د. جمال عبد الجواد مع هذا التحليل الذي قدمه هينبوش فيصف شتات الأفكار التي جرى طرحها خلال هذه الفترة بكونها كانت أشبه بالحملة التي شنها الليبراليون بدعم أو بتحريض أو بتشجيع من النظام الجديد (عهد السادات) لتصفية الحسابات مع النظام القديم (عهد ناصر) فأنت لغة الخطاب أقرب للسطحية كما شابتها النزعة الاستهلاكية أكثر من بلورة فكر ليبرالي تحرري حقيقي. وهو ما رده عبد الجواد إلى أزمة الثقة العميقة التي خلفتها وراءها الحقبة الناصرية بين جموع المثقفين من جانب، والتيار الليبرالي من جانب آخر<sup>20</sup>.

وبرغم عدم مشاركة "الليبراليين" في تبني الدولة ابتداء لهذا النهج "الليبرالي" الجديد، فقد دفعوا ثمنا غاليا لما ترتب عليه من نتائج لاحقا. وبدا وكأن التيار الليبرالي يسدد من رصيده الهزيل أصلا تكاليف فاتورة السياسات الجديدة التي طبقتها الدولة على الصعيد الاقتصادي، وأفرزت تداعياتها السلبية على الصعيد الاجتماعي.

إذ اتضح أولا أن رفع شعارات الانفتاح اقتصاديا والتعدد الحزبي سياسيا لم يكن انطلاقا من توجه ليبرالي رصين، بقدر ما أتى كمسوغ أيديولوجي حاولت الدولة استخدامه في تبرير انسحابها من توجيه وتخطيط وإدارة الاقتصاد، وإضفاء الشرعية على قرارها بالكف عن أداء وظيفتها التدخلية بغية تحقيق العدالة التوزيعية<sup>21</sup>. أو ربما تقديم التعويض السياسي عن تخليها عن دورها في رعاية المجتمع.

<sup>17</sup> ) Ghassan Salamé (éd.) **Démocraties sans Démocrates: Politiques d'Ouverture dans le Monde Arabe et Islamique**, (Paris: Fayard, 1994).

<sup>18</sup> ) Sayyid Yassin, "Le Néo- Libéralisme: Mythe ou Réalité?" dans Dossiers du CEDEJ, **Age Libéral et Néo -Libéralisme: V1e Rencontres Franco- Egyptiennes de Science politique**, Le Caire: CEDEJ, 1996, pp. 15-17.

<sup>19</sup> ) Raymond Hinnbusch, **Egyptian Politics under Sadat: The Post Populist Development of an authoritarian-Modernizing State**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

<sup>20</sup> ) د. جمال عبد الجواد، "التيار الليبرالي في مصر في مطلع قرن جديد"، في د. علا أبو زيد (محرر)، **الفكر السياسي المصري المعاصر**، أعمال المؤتمر السنوي الخامس عشر للبحوث السياسية 16-18 فبراير 2002، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003)، ص ص 25-28.

<sup>21</sup> ) Alain Roussillon, **L'Egypte et l'Algérie Au Pêril De La Libéralisation**, Les Dossiers du CEDEJ, (Le Caire et Paris: CEDEJ , CNRS, 1996), pp. 2,3.

نفس هذا السيناريو تقريبا تكرر بعد حين في أغلب الدول العربية الأخرى، فالتحول نحو الليبرالية تم بمعنى Liberalization وليس بمعنى liberalism . إذ تبنت الدولة سياسات التحرير على الصعيد الاقتصادي بنهج فوقي أي فرضها من أعلى Top Down Approach ، دون وجود من يطرحها كمطلب أو من يدافع عنها كمبدأ عن قناعة فكرية وإيمان راسخ من أسفل على أي من الساحتين الثقافية (أي بين شرائح المثقفين) أو الاجتماعية (أي بين طبقات المجتمع وقطاعاته الجماهيرية العريضة). وسواء تم التحول بمبادرة طوعية من جانب الدولة، أي برضاها، أو أنها في الأغلب والأعم من الحالات قد لجأت إليه مضطرة تحت ضغوط دولية مارستها عليها الدول والهيئات المانحة بغير إرادة حقيقية من جانبها.

### اختلال عملية التحول

#### اقتصار الليبرالية على المجال الاقتصادي وحده دون تحول سياسي مواكب أو مماثل:

وبوجه عام، كان التحرير الاقتصادي المفروض من أعلى بما اشتمل عليه من برامج التكيف الهيكلي والخصخصة، حتى لو بدا كالدواء المر اللزوم تجرعه، هو الهدف الأصلي، الذي تطلعت الحكومات إليه للخروج من أزمتها الطاحنة.

بينما جاء التحرير السياسي كأحد "المصاحبات" التي تأتي في ركاب التحرير الاقتصادي، شاعت الدولة أم أبت، وسواء كانت خطواتها محصلة له، أو تعويضا عما يفرزه من أعباء اجتماعية أو مضاعفات وأثار جانبية تقع بالأساس على كاهل الفئات الأقل حظا وقدرة. وهو ما عرف بفسخ العقد الاجتماعي الضمني القديم القائم، بين الدولة والشعوب، وإعادة صياغة بنوده المتصلة بمقايضة الحقوق السياسية بالأمن، أو قبول الناس التنازل عن حرياتهم مقابل التزام الدولة بتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فكان لا بد من مراجعة شروط تلك الصفقة جذريا تمهيدا لإبرام عقد اجتماعي ضمني جديد<sup>22</sup>.

ولم يكن غريبا بعد كل هذا ألا يكتمل التحول الليبرالي، أو يمضي في مساره حتى يؤتي ثماره المرجوة فهو لم يتعطل حسبما يتصور البعض في آخر حلقاته، وهي الحلقة السياسية التي يفترض أن تنتهي بها سلسلة التحول. ولا حتى في منتصف الطريق، بل هو لم يتحقق أصلا منذ البداية، وفي حلقتة الأولى الاقتصادية بمعناه الحقيقي، وعلى النحو الصحيح.

هذه الاختلالات من وجهة نظر آلان روسيون انعكست على عدم الاتساق والتناقض الذي شاب العلاقة بين التحرير الاقتصادي والتحرير السياسي، والتي تعد شرطا لظهور المجتمع المدني وتبلور الديمقراطية. بيد أن ما شهدته خبرة أغلب الدول العربية، هو وجود إشكاليات كبيرة أحاطت بالعلاقة بين العمليتين سواء من ناحية الترتيب، أو التدرج الهرمي، فالفرضية القائلة بأن التحرير الاقتصادي يفرض ويقود إلى التحرير السياسي أو العكس، لم تتحقق بنفس تلك السلسلة المنطقية كنتيجة أو ثمرة طبيعية لعملية التنمية السياسية، وهو ما يرجع حسبما ذهب ليونارد بايندر إلى غياب المقومات أو انتفاء الشروط المسبقة اللازم توافرها لحدوث هذه المعادلة على هذا النحو، وهي الشروط الثقافية والاجتماعية<sup>23</sup>.

بعبارة أخرى، فإن الليبرالية الاقتصادية لم تواكبها أو تتزامن معها أو تصاحبها ليبرالية سياسية، وسياسات التحول في المضمار الاقتصادي، علاوة على كونها عانت من اختلالات داخلية، وعدم مصداقية في تطبيقها، فهي لم تؤت ثمارها المرجوة على الصعيد السياسي (ديموقراطيا) لأن الأوضاع المجتمعية والثقافية بقيت في معظم جوانبها كما هي عليه، فلم يطالها تغيير يذكر، وإنما غلبت عليها ملامح الثبات والجمود، بل والارتداد والرجوع إلى الخلف. ولم تتشكل أو تتبلور أو تبرز لا على مستوى "المجتمع" ولا على مستوى "الثقافة" أية قوى أو تيارات ليبرالية تأخذ على عاتقها إنجاز المهمة بكافة مراحلها بدء من تبني الفكر الليبرالي، ومرورا بصياغة رؤية وأجندة ذات أسس ليبرالية، وانتهاء بطرح مطالب ليبرالية والدفاع عنها بالتصدي لما تجابهه أو تصطدم به من تحديات ومعوقات. وبهذا، فقد جاء التحول نحو الليبرالية في معظم أنحاء العالم العربي سابقا لأوانه، ومحكوما عليه في الغالب بالفشل، نظرا لعدم اكتمال تحقق أو نضج شروطه المسبقة Prerequisites اللازم توافرها

<sup>22</sup> ) Alain Roussillon, L'Egypte et l'Algérie Au Pêril De La Libéralisation, Les Dossiers du CEDEJ, (Le Caire et Paris: CEDEJ , CNRS, 1996), pp. 70-71.

<sup>23</sup> ) Alain Roussillon, L'Egypte et l'Algérie Au Pêril De La Libéralisation, Les Dossiers du CEDEJ, (Le Caire et Paris: CEDEJ , CNRS, 1996), pp. 2,3.



قبل حدوثه، وعلى رأسها نضج المكون الفكري والثقافي، وتوفير القاعدة الاجتماعية أي ظهور جماعة ليبرالية تلعب دور الركييزة والسند المجتمعي المؤيد والأرضية الداعمة لمثل هذا التحول<sup>24</sup>. ناهيك عن استعداد أي جماعة في العالم العربي (تزع على مستوى خطابها المعلن الانتماء لتيار الليبرالية وتبني مبادئها) للنضال من أجل تلك المبادئ، وبالتالي تحمل دفع الثمن، أو الاستعداد لتقديم التضحيات الناجمة عن الدخول في صدام أو معارك مكلفة مع الدولة أو أجهزة الأمن بآلياتها القمعية أو أي جماعات وتيارات أخرى ذات توجه فكري مضاد دفاعا عن رسالتها. ربما هذا هو المقصود من وراء التعبير الذي يقول أن "التيار الليبرالي ولد يتيما" أو ولد ولادة قيصرية في العالم العربي.

وهكذا، غابت الحلقة الرئيسية في سلسلة التحول. والعامل المفسر لغيابها أو تعطيل ظهورها هو طبيعة عملية التحول ذاتها التي بدأت بها السلسلة في أولى حلقاتها الاقتصادية، وكونها لم تأخذ بنهج الليبرالية بمعناها الحقيقي، ولم تنقلها من دائرة الشعارات المرفوعة والبرامج والسياسات المعلنة رسميا إلى حيز التطبيق على النحو الصحيح. حتى وصل الأمر ببعض المحللين إلى التشكيك في صدق نوايا الدولة أو عدم جديتها بشأن التحول نحو اقتصاد السوق، والتدليل على ذلك بتصميمها في الواقع على الاحتفاظ بالسيطرة على مقاليد الأمور.

فالدولة لم تتخذ نهائيا عن إحكام قبضتها على الاقتصاد بل تولت بنفسها وعبر جهازها إدارة دفة التحول، كما أسندت مسؤولية تنفيذ سياسات التحرير الجديدة لنفس العناصر والقيادات البيروقراطية القديمة التي قامت قبل ذلك على تطبيق سياسات التخطيط والتوجيه المركزي (وهي بطبيعتها قوى محافظة لديها مصلحة أكيدة في إعاقة التحول وعرقلته مساره، وقد سعت بالفعل جاهدة للإبقاء على الوضع القائم أو الإبطاء من معدلات تغييره، مادامت على رأس الفئات مستفيدة منه).

وبخلاف مصالحها المتعارضة والمتناقضة جذريا مع التوجه الليبرالي الجديد، الذي تبنته الدولة والمعلن رسميا، فقد كانت لها قناعاتها الذاتية ورؤاها وتوجهاتها الفكرية. ولذا، فقد اكتفت بالتظاهر شكليا بتنفيذ السياسات الجديدة، ولكنها أبقت سرعة التغيير الفعلي عند أبطأ المعدلات، حتى لا يزيد عن أدنى حدود ممكنة.

ولكي تكتمل أركان الصورة تجدر ملاحظة أن الهزيمة اللاحقة بالتجربة الناصرية، والتي ضربت في الصميم أسسها الفكرية سواء تلك المستمدة من الأيديولوجية الاشتراكية أو المتصلة بمشروع القومية العربية، أسفرت كذلك عن اتجاه المجتمع المصدوم إلى البحث عن حلم بديل لحلمه المجهض واعتناق نموذج فكري آخر وليكن أيضا نموذج مضاد، ولكن المجتمع في هذه الحالة كان له خيار مختلف تماما عن الخيار الليبرالي المعلن رسميا من جانب الدولة، لاسيما وأن التحول نحو الليبرالية لم يأت طوعا أو بحض الاختيار الحر للحكومات، وإنما جاء بسبب انكسار النموذج الآخر على يد الفاعل الخارجي، وتحت ضغوط مشروطة دولية فرضتها الجهات الأجنبية على العالم العربي.

ولذا، فقد جاء اختيار النهج الليبرالي بوصفه بديلا نقيضا لملاء الفراغ الناجم عن سقوط النموذج الآخر، ناهيك عن أن هذا السقوط قد تأكد تماما، ولم يعد مجالا للشك بمجرد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وانفراط عقد المعسكر الاشتراكي، ودخول العالم بأسره في حقبة العولمة التي عرفها فوكوياما بانتصار الليبرالية ونهاية التاريخ، ومن ثم لم يعد العالم العربي مخييرا في النموذج الأجدر بالإتباع بل أصبح من المحتم عليه التخلي عن نموذج السابق، بأركانه الثلاث: "الاشتراكية" و"العروبية" و"الاستقلالية".

### **ربط الليبرالية في الذهن العربي بالغرب "الاستعماري" "المؤيد لإسرائيل":**

#### **تكريس صورة الغرب كعدو على طول الخط على حساب الحقوق والمصالح العربية:**

وعلى الجانب الآخر، كان من المتوقع أن يصبح "الإسلام السياسي" هو المرشح الأيديولوجي الأول ليحل محل الاشتراكية لدى عامة الناس. فجاء ليعكس تفضيل القطاعات الشعبية العودة إلى التاريخ ورغبتها في الاحتماء بالتراث، الأمر الذي من شأنه أن يمنحها شعورا بالعزة والكرامة وبالهوية، والاستقلالية، والاحتفاظ بالأمل في الخروج من أسر التبعية للغرب، الذي لا زال يحمل نفس ملامح الصورة القديمة للمستعمر الأجنبي.

<sup>24</sup> ) Alain Roussillon, **L'Egypte et l'Algérie Au Pêril De La Libéralisation**, Les Dossiers du CEDEJ, (Le Caire et Paris: CEDEJ, CNRS, 1996), pp. 22.

فالشعوب لم تستطع أن تتخلص بعد من ذكرياتها المؤلمة مع الاستعمار كما هي غير قادرة على محو خبراتها الطويلة بأطماع الغرب في استغلالها واستنزاف مواردها وثرواتها. أضف إلى ذلك، معاشتها لواقع يشهد يوميا على وقوف الغرب الدائم مؤيدا ومتحيزا لإسرائيل التي ما فتئت تحتل الأرض وتمارس شتى ضروب العنصرية والانتهاك السافر لحقوق الإنسان العربي والفلسطيني تحت سمع وبصر الغرب وبلدانه.

ناهيك عن مسئولية الغرب عن قيام دولة إسرائيل، ورعايته للمشروع الصهيوني، والتزامه الأيدي بالدفاع عن أمنها وحماية وجودها، بل ومساعدتها على استكمال مخططاتها لفرض السيطرة على المنطقة العربية بأسرها تحت لافتات متنوعة، كالشرق أوسطية-أو الشراكة الأورو المتوسطية- وغيرها من مبادرات ومشروعات صاغها الغرب وأخذ على عاتقه مهمة الترويج لها وتمويلها. وهي في ظاهرها تنطوي على تشجيع التعاون الإقليمي على أساس من تبادل المصالح المشتركة، بينما هي في باطنها تمثل تطبيعا عربيا خصوصا في المجالات الاقتصادية والتجارية بما ييسر الهيمنة الإسرائيلية على مقدرات المنطقة. (لعل أحدث مثال حتى تاريخ كتابة هذه السطور هو ما أعلنته المستشارة الألمانية ميركل أثناء زيارتها مؤخرا لإسرائيل قائلة "أن ما يهدد إسرائيل يهددنا").

ومع انتهاء القرن العشرين ودخول الألفية الجديدة، تجلت السياسات الأمريكية الساعية للهيمنة على المنطقة العربية، والمؤيدة تأييدا مطلقا للجرائم الإسرائيلية المرتكبة في حق شعوبها، والتي وصلت بها إلى حد غزو العراق واحتلاله عسكريا بحجة تحريره من الاستبداد وفرض الديمقراطية بقوة السلاح، مما أعاد إلى الأذهان الصورة التقليدية للغرب كعدو وكمتعمر. فلا جدال أن هذه السياسات لعبت دورا إضافيا في تشويه سمعة الليبرالية، وضرب مصداقيتها في مقتل، وزعزعة مكانتها في مواجهة التيارات الأخرى المنافسة لها والتي أعلنت مواقفها المضادة للعولمة إذ هي ترادف في معناها الأمريكية. وكان من الطبيعي أن تنحاز الجماهير في الشارع للتيارات الإسلامية التي رفعت شعارات "الهوية" و"المقاومة" والممانعة الحضارية والثقافية أمام دعاة صدام الحضارات.

**كيف يكون الليبرالية أية جاذبية لدى الشعوب العربية بعد كل هذه الخبرات المريرة مع الغرب ودوله التي ترفع راية الليبرالية وتتخذها شعارا وعنوانا لها؟ أخذا في الاعتبار أنها ليست خبرات تاريخية قديمة وقفت عند حدود الماضي، ومن الصعوبة بمكان محورها من الذاكرة، بل هي ممارسات ومواقف مستمرة متجددة تؤكد وتكرس ملامح الصورة القديمة، وتلقى بظلالها بكثافة على صورة الغرب الحالية، بحيث تنفى أي احتمالات لتغيرها إيجابيا أي لصالح الحقوق العربية في المستقبل بأجله القريب أو البعيد.**

**غياب أو ضعف البعد النقدي لدى أغلب الليبراليين العرب:**

لعل المكون الوحيد في منظومة الفكر الليبرالي في دوائر المثقفين الذي اتسم بقدر معقول من الثبات والاستمرارية هو ذلك الإعجاب الشديد بالغرب، والتعلق بنموذجه، واعتبار خبرته هي المرجعية التي يمكن الاستناد عليها في معالجة مشكلات المجتمع المصري والعربي أيضا. وهكذا، ظل الفكر العربي دوما أسير تيارين يقصي أحدهما الآخر، ويدعي كل منهما امتلاك الحقيقة المطلقة أو بالأحرى احتكارها. وليس أدل من طه حسين كرمز للتيار الليبرالي العربي الذي أغفل في معظم كتاباته حقيقة ما يحويه الغرب من صراعات وتناقضات داخلية، مكتفيا بالنظر إليه نظرة إعجاب باعتباره نموذج متجانس مؤسس على العقلانية والتقدم.

فالتيار الليبرالي لم يختلف كثيرا عن سائر التيارات الفكرية ذات النزعة الأصولية والإقصائية الشمولية. كما أن دفاع هذا التيار عن الحرية لم يقربه من الجماهير بل العكس زاد من ابتعاده وانعزاله عنها فتعمقت الهوة بينهما. ذلك أن المفكر العربي ليس أكثر من مروج (أو حتى مستهلك) للفكرة وليس صانعا لها كحال المثقف الغربي. وهو يعيش في أو هام ما أطلق عليه نخبة الانتاجنسيا العربية، والتي تتعلق بأوهام أو أساطير الحرية، والهوية، والحداثة، وهي لا تقل في ممارستها للدكتاتورية الفكرية عما عداها من تيارات مناقضة لها.

وعليه فقد انعدمت لدى أنصار هذا التيار القدرة على القراءة النقدية لعصر التنوير، مع إنكار قابليته للمراجعة (حيث أضيفت عليه قدسية اللاهوت وتم تجاهل ما يحض عليه من منهج عقلي يقوم على التساؤل والشك والبحث والنسبية) على غرار ما فعله ميشيل فوكو. وهو ما دفعه إلى النفي الرمزي واللفظي ضد كل من يخالفه في أفكاره. على هذا النحو أنت مفاهيم التنوير، والحداثة، والتقدم، وفي القلب منها الحرية وحقوق الإنسان، كما عبرت عنها كتابات هؤلاء الليبراليين العرب مجرد مفاهيم مجردة

متعالية عن حيثيات الواقع وملابسات التاريخ، على عكس حقيقتها كتجربة تاريخية تخضع لظروف الزمان والمكان، من الوارد فيها التأثير بخصوصيات العقل والثقافة<sup>25</sup>.

ففي معرض تفسير عدم قدرة التيار الليبرالي على التجذر وكسب الشعبية أو الترويج لأفكاره في الوسط العربي، يمضي تحليل محمد عابد الجابري إلى توضيح أن السبب يكمن في غياب الروح النقدية، "مما جعل انفتاحنا على الغرب شكلا من أشكال الاستيراد تماما كما نستورد البضائع والتجهيزات، نستورد الأفكار والأيدولوجيات (معلبة ومجهزة)، ليقع أغلبنا أسير الثنائيات المتلازمة"<sup>26</sup>. ويتفق مع الجابري في وجهة نظره تلك برهان غليون الذي يعزو الموقف العربي من الحداثة الغربية لغياب الروح النقدية، مما أفضى إلى تعميق الثنائيات من قبيل: الهوية/الحداثة، كما سيطرت على دعاة كافة التيارات سواء حداثية كانت، أو تراثية، النزعة الشعراوية الجوفاء، والروح الإقصائية الجارفة، والميل إلى الوثوقية، والإطلاق والشعور بامتلاك الحقيقة الكاملة (احتكار الحقيقة المطلقة). إذ يشير غليون للعلاقة الوطيدة بين النزعة السجالية لدى العرب جميعا من شتى التيارات (بغض النظر عن المذهب الفكري الذي يندرجون تحت لوائه)، والقطيعة المأساوية مع الذات والآخر في الفكر العربي. ففي غياب الروح النقدية، بات إنكار الذات شرطا للانخراط في الحداثة القرينة بصورة الآخر-العربي، كما بات رفض الحداثة شرطا لتأكيد الذات<sup>27</sup>.

لقد استطاعت الثقافة الغربية في نظر غليون أن تحقق هيمنتها واكتساحها لكافة الفضاءات الثقافية من خلال تعميق الهوية بين النخبة والجمهور. فالنخب الفكرية والسياسية تتبنى مشروع الحداثة كإطار مرجعي وسبيل للخلاص من سلطة البنى التقليدية. وفي المقابل، ازدادت قناعة الجمهور بفكرة التحالف بين هذه النخبة والهيمنة الأجنبية، مما خلق الأرضية المهيأة لبروز التيارات المحافظة التي تحتمي بالتراث، وأعطى الشرعية لما ترفعه من شعارات تؤكد على "الهوية" ضد العدو الأجنبي (وأعدائه أو أنصاره أو أصدقائه في الداخل).

فهذا العدو يسعى للقضاء على تماسك الأمة وتفكيك انسجامها. وفي مواجهة مشروعاته ومخططاته، يبدو التاريخ وموروثاته بمثابة الملجأ والملذذ الوحيد. كما يغدو هو رمز الوجود والهوية والكيونة، فهو الذي يعكس صورة الذات الراضية لسيناريو الانصهار في الآخر، وهو الذي يحفظ للجماعة خصوصيتها.

في السياق ذاته، تحولت العقلانية من أداء للتنوير والنهضة إلى ستار تختفي وراءه النخب الفكرية المنفصلة عن الجماهير. كما باتت سلاحا تدافع به هذه النخب عن امتيازاتها وموقعها الاجتماعي ضد سائر الفئات الأخرى مع اعتبارها منتج للغزو الفكري والاستلاب الثقافي. وعليه فما تتضمنه دعوة الحداثيين والليبراليين لهدم البنى والهيكل التقليدية يلصق بهذا التيار إتهاما خطيرا مفاده أنه يجسد حركة للتغريب ويحمل دعوة للانسلاخ الحضاري<sup>28</sup>.

من هذا المنظور، يمكن الوصول لفهم أعمق لعوامل غلبة التيار الإسلامي على نظيره الليبرالي. فالرهان على الخيار الإسلامي كان بمثابة محاولة لمواجهة حالة الإخفاق واليأس والإحباط التي أصابت معنويات الشعوب. وأيضا لتقليل الشعور بالذنب المصاحب لقرار التحول بعيدا عن النموذج السابق أي التخلي عن الخيار الاشتراكي والعروبي بعدما أثبت فشله مع التنقيب عن بديل. وهو ما ينطوي ضمنا على خيانة آمال وتطلعات الشعوب، فقد أجهضت الهزيمة المشروع الحلم بعدما كان يشكل منظومة طموحة من الغايات المتكاملة تعلقت بتحرير الأرض والوحدة العربية والتنمية دون تنازل، ودون الارتداد للسقوط من جديد في أسر التبعية. فإذا بجل تلك الأهداف يتلاشى الأمل في تحقيقها واحدة تلو الأخرى.

ثانيا: الأطر والهياكل المؤسسية التي انتظم داخلها التيار الليبرالي العربي:

<sup>25</sup> ( عبد الوهاب شعلان، "خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر"، المستقبل العربي، (السنة 26، العدد 300، شباط/فبراير 2004)، ص ص 64-65.

<sup>26</sup> ( نقلا عن عبد الوهاب شعلان، "خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر"، المستقبل العربي، (السنة 26، العدد 300، شباط/فبراير 2004)، ص 53.

<sup>27</sup> ( نقلا عن عبد الوهاب شعلان، "خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر"، المستقبل العربي، (السنة 26، العدد 300، شباط/فبراير 2004)، ص ص 55.

<sup>28</sup> ( نقلا عن عبد الوهاب شعلان، "خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر"، المستقبل العربي، (السنة 26، العدد 300، شباط/فبراير 2004)، ص ص 56-59 .

الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية والجمعيات الأهلية ونخبة المفكرين والمتقنين والأشخاص "الرموز" المندرجة تحت هذا التيار: صعوبة التعرف عليها؟ وتعدد معايير تسكين شخص ما أو مؤسسة ما تحت هذا التيار؟

يعترف الليبراليون أنفسهم بحقيقة ما يعانیه تيارهم من معضلات ونقاط ضعف... فشاكر النابلسي أحد رموز الليبراليين الجدد يؤكد أنهم مجموعة من المتقنين غير المنظمين وغير المنخرطين في أي تنظيم سياسي أو ثقافي وهم لا يملكون سلطة القرار<sup>29</sup>.

ويرى علي أو مليل أن الفكر الليبرالي العربي ضعيف، وهو ما لا يرجع في نظره إلى عدم مطابقتها للأصل، أي الليبرالية الأوروبية، بل إلى ضعف الليبرالية الحقوقية والسياسية والتي لا تزال مطلوبة بل ضرورية ولا غنى عنها في عملية التحديث، وأيضا في الدفاع عن الحريات والتعددية السياسية والثقافية وحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون<sup>30</sup>.

وعلى نفس المنوال، ثمة توصيف شائع في الأدبيات للتيار الليبرالي العربي يصوره كتيار هش يتيم يعاني الهزال والضعف بوجه عام، فعند تشخيص حالة هذا التيار في بلد له تقاليده التاريخية مثل مصر، أو عند تقييم وزنه أو ثقله النسبي في الشارع، يتفق الجميع على كونه يعاني عديد من مواطن الضعف، وأوجه القصور الذاتي...

### غلبة الطابع النخبوي:

فهو ذو طابع نخبوي ينحصر في أوساط شريحة محدودة أو دائرة ضيقة لا يتعداها من الكتاب والمفكرين المثقفين. ومن ثم فهو بالمقارنة بالتيارات الفكرية الأخرى، ليس الأقل انتشارا فقط، وإنما هو كذلك صاحب الفرصة الأقل احتمالا للقبول على نطاق أوسع أو للرواج على المستوى الشعبي. وهو ما يرجعه الكثيرون في ضوء الواقع الراهن إلى طغيان التيار الإسلامي، بخطابه الديني ذي النبرة العاطفية الأكثر تجذرا بين القطاعات الشعبية العريضة كونه يجيد العزف على الوتر الحساس لدى الجماهير.

وفيما سبق اتضح كيف، اختلف الخيار الذي انتهجته الدولة (الليبرالي) عن ذلك الذي اختارت المجتمعات تفضيله (الإسلامي) وكانت هذه أول نقاط الضعف التي أصابت الليبرالية فهي منذ بدء الأخذ بها على مستوى السياسات والتوجهات عكست تفضيلا رسميا وقرارا تم صنعه واتخاذه داخل الدوائر الحكومية المغلقة وبشكل سلطوي دون مشاركة، فلم يخضع لأي حوار أو نقاش مجتمعي سابق على تبنيه، وهو بالتالي، لم يحظ منذ البداية بأي تأييد أو ترحيب في الأوساط الشعبية.

### تشوه التطبيق عطل حدوث النتائج المتوقعة:

أضف إلى ذلك، المثالب الكبيرة التي شابت الخيار الليبرالي الرسمي في التطبيق، والتي دفعت المحللين إلى التشكيك في مصداقية تبني الدولة له، وعمّا إذا كانت جادة في الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادي فعلا، أم أنها تسعى فقط لاسترضاء الجهات الدولية المانحة التي فرضت عليها هذا النموذج فرضا، وكشرط قسري لاستمرار تدفق المعونات. وعليه فما اتخذته من تدابير في هذا المجال لا يخرج عن إضفاء المظاهر الشكلية لليبرالية دون أن يطال التغيير الحقيقي هيكل الاقتصاد، أو يؤثر تأثيرا ذا بال على هيكل توزيع القوة السياسية التي كان من المفترض أن تعاد رسم خرائطها بالتوازي مع عملية التحول الاقتصادي.

فأولى حلقات التحول على الصعيد الاقتصادي لم تكن أصلا وابتداء لا حقيقية ولا صادقة في توجهها الليبرالي، بل أتت مشوهة، مزيفة، واقتصرت على الأبعاد السطحية فلم تتعد التغييرات الشكلية المتعلقة بالمظهر دون المساس بالجواهر. وكان من الطبيعي بالتالي ألا تفرز نتائجها المنتظرة في الحلقة التالية مباشرة وهي حلقة المجتمع والثقافة، إذ خلا كلاهما أو كاد يخلو من أية قوة ليبرالية ذات وزن يعتد به. فالمجتمع لم يشهد تبلور طبقات جديدة ذات مصلحة في تبني الخيار الليبرالي، والدفاع عنه، والثقافة بدورها ظلت ساحتها تشكو من ضروب التشتت والانقسامات الحادة والخلافات العميقة التي أدخلت تياراتها المتباينة بما فيها التيار الليبرالي المنقسم على نفسه، في دوامات من الصراعات الفكرية العقيمة، والتخوين والتكفير المتبادل، وجعلتها تدور في دوامات وحلقات مفرغة من الجدول والثرثرة المستمرة

<sup>29</sup> د. أميمة عبود، مرجع سابق، ص 125.

<sup>30</sup> الدكتور علي أو مليل: الليبرالية الحقوقية والسياسية المطلوبة في عملية التحديث، حوار مع د. عبد الإله بلقزيز، المستقبل العربي، (السنة 27- العدد 303، أيار/مايو 2004)، ص 68.

حول عناصر الاختلاف، دون أن تنجح في بلورة أية قواسم مشتركة أو تحديد محاور للاتفاق تلتف حولها وتتجاوز خطوط الانقسام بينها.

### **الانقسام والاستقطاب الحاد في صفوف النخبة العربية، ومجتمعاتها طال الثوابت:**

وفي ظل مناخ الانقسام وغياب الإجماع الذي ساد دوائر النخبة العربية، تحولت الديمقراطية وحقوق الإنسان لمجرد مادة للاستهلاك الشعراطي، ولم يتم تمثيل القيم التي تتضمنها. ونظرا لغياب أو انعدام الإجماع بين عناصر النخبة حول الثوابت والقيم الكبرى الموجهة للمجتمع استحال التوصل إلى تفاهم أو توافق ديموقراطي.

والجدير بالتسجيل أن هذا الانقسام لا ينحصر في تلك المواجهة العقائدية المستمرة (شبه المزمنة) بين فريقَي العلمانيين والإسلاميين (حسبما يطلق كل فريق على نفسه). وهي مجابهة متفائمة بين نخبتين متناقضتين تسيطر الأولى على الدولة ومصادر القوة والثروة وتتمركز فيها، بينما تهيمن الثانية على المجتمع والشارع وتتحصن بهما.

فثمة انقسامات داخلية لا يكاد يخلو منها أي تيار حتى ولو كان يصنف نفسه داخل هذا الفريق أو ذلك، وهذا الوضع التي يصفه الكثيرون بالاستقطاب يشكل عائقا كبيرا أمام التنمية كما يحول بالطبع دون إحراز التقدم على طريق التحول الديموقراطي. لقد أدى تقاوم هذه الأعراض المرضية التي أصيب بها التيار الليبرالي وعانى معها من الهزال والهشاشة والتفكك في الداخل، إلى إنهاك قواه، واستنزاف طاقاته في صراعات جانبية على الساحتين ساحة المجتمع، وساحة الثقافة. وهو ما قد يفضي في مآله إلى انزلاق المجتمع بأسره إلى نفس ما حذر منه برهان غليون وأطلق عليه "سيناريو الخراب الشامل"<sup>31</sup>.

### **حزب الوفد في مصر:**

مع سعي الرئيس السادات في مصر في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، لاستعادة بعض مظاهر الليبرالية بعد انقطاع طال طوال حقبة الثورة تمثل أول تعبير عن هذا التوجه الجديد مع عودة حزب الوفد الجديد مستندا إلى التراث الليبرالي الكبير للوفد القديم.

أعيد تأسيس الحزب عام 1978 وكان أهم ما يميزه أنه لم يخرج من معطف الاتحاد الاشتراكي العربي على غرار أغلب الأحزاب السياسية الأخرى كما أنه أسس شرعيته على ميراث سعد زغلول، والكفاح ضد الاستعمار وانطلاقا منه كان له موقف يدين الانقضااض على السلطة بواسطة تنظيم الضباط الأحرار. وبمجرد أن صدقت عليه لجنة الأحزاب، بدأ في إصدار جريدته التي وفرت منبرا قويا وعالي النبرة للمعارضة الحزبية والسياسية، ولكنها ركزت أغلب هجومها على المفاوضات مع إسرائيل. كما وفرت ساحة للكتابة للأقلام الحرة من المنتمين لكل التيارات والاتجاهات سواء من اليمين أو اليسار.

ومع صدور مجموعة من القوانين المعروفة بالعزل السياسي وكان المقصود بها تحديدا شخص فؤاد سراج الدين أول رئيس للحزب أعلن الوفد تجميد نشاطه ولم يستأنفه إلا عام 1982 بعدما تولى الرئيس مبارك الحكم. ومع ذلك، لوحظ على الوفد كغيره من الأحزاب المصرية طول مدة بقاء رئيس الحزب على قمة هيكله التنظيمي، مما أصاب الأحزاب بالجمود فلم يعرف تجديدا دوريا للقيادات يسمح بدخول دماء جديدة ناهيك عن توليها مناصب قيادية داخل هيكل الحزب هذا علاوة على السلطات المطلقة التي تمتعت بها القيادات الحزبية<sup>32</sup> (بما يدل على افتقار الحزب للديموقراطية الداخلية، وهنا، يتداعى للذهن القول المأثور "فاقد الشيء لا يعطيه" وأن من يريد التغيير فليبدأ بنفسه. فكيف يتأتى لهذه الأحزاب مطالبة النظام بالمزيد من الديموقراطية، وهي غائبة عنها، وكيف تأخذ عليه التسلطية والاستبداد، وهي ذاتها تعاني من نفس الأمراض. ولا زالت أبعد ما يكون عن تطبيق الديموقراطية أو الأخذ بها في ممارساتها الداخلية. وقد بلغ الأمر بالبعض إلى حد اعتبار الأحزاب بما فيها حزب الوفد شريكة للنظام، أو متواطئة معه في إضفاء الصبغة التعددية (المقيدة) أو التنافسية الزائفة على الوضع السياسي القائم، وفي الحفاظ عليه وتكريس ملامحه ومنها النفوذ الطاعني الذي تتمتع به روابط العصبية العائلية، مما يجعلها تتحكم فعليا في قواعد اللعبة السياسية.

ومع ذلك فقراءة برنامج الوفد في شقه الاقتصادي يلفت النظر لحقيقة التناقض مع برنامجه السياسي فهو يؤيد الخصخصة وينتقد الحكومة بحجة أنها متباطئة ومترددة في خطواتها، أو أن كثير من

<sup>31</sup> ( برهان غليون، "الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة"، المستقبل العربي، (السنة 13، العدد 135، أيار مايو 1990)، ص ص 32، 33.

<sup>32</sup> ) Alain Roussillon, Op.cit, pp. 151, 152.

سياساتها التي تم تنفيذها بالفعل أحاط بها الغموض وافتقرت إلى الشفافية، مما جعلها غير بعيدة عن شبهات الفساد. ويكيل الوفد من خلال جريدته نقداً حاداً لأسلوب إدارة برنامج التحول الاقتصادي بالنظر إلى كون أغلب المسؤولين القائمين على تطبيقه هم نفس القيادات التي سبق وأن طبقت السياسات الاشتراكية مما يشكك في صدق نواياهم، وجديّة البرنامج، ناهيك عن كونهم من كبار السن. زد على ذلك، ما يكشف عنه تأمل تركيبة العضوية في حزب الوفد من كونه يضم بالأساس الطبقة البورجوازية التي وصفها سبرينبورج بالطفيلية غير الراضية عن سياسات مبارك وما يقوم به من إصلاحات، بالإضافة لبعض شرائح البورجوازية البعيدة تماماً عن مراكز القوة في جهاز الدولة. هذه التركيبة تفسر فشل الحزب وإخفاقه في وظيفة التجنيد السياسي وكسب أعضاء من خارج هذه الفئة المحدودة، والتي جعلته منفصلاً عن الشارع معزولاً عن القطاعات الشعبية الواسعة. لقد وقع الوفد في خطأ ترديد مقولة "الزبونية" لحظة تأسيسه عام 1978 عندما أكد على استناده إلى شرائح محددة بعينها باعتبارها هي الفئات المؤيدة والمناصرة له (الحقوقيين والقضاة، وأصحاب المهن الحرة، فضلاً عن الأقباط) فأغلق بابها في وجه القطاعات العريضة من الجماهير. لعل من أهم الحجج التي يستند إليها في التشكيك في اتساق توجه حزب الوفد مع المذهب الليبرالي، ما أقدم عليه إبان الانتخابات التشريعية لعام 1984 من تحالف مع جماعة الإخوان المسلمين. (اعتبره البعض مجرد تكتيك معتاد لجأ له الحزب كغيره من الأحزاب لاعتبارات انتخابية بما يدل على البرجماتية).

وجهة نظر أخرى قدمها د. جمال عبد الجواد، حيث ذهب إلى أن صلة حزب الوفد بتراث الليبرالية المصرية لا تزيد عن كونه امتداداً بالاسم، وبعوض القيادات التاريخية. بل إن عدداً لا بأس به من المفكرين المحسوبين على التيار الليبرالي ليسوا من أعضاء حزب الوفد. وجريدة الحزب التي تعتبر لسان حاله بعيدة عن التعبير عن موقف منسجم في اتجاهه الليبرالي، بل يميل خطابها إلى العكس في أغلب الأحيان (وهو ما قد يثير الالتباس والحيرة لدى قارئ الجريدة).

ورغم كل ما سبق، يبقى حزب الوفد في نظر كثير من المحللين أهم متحدث باسم الليبرالية في مصر، وبحسب وجهة نظره المعلنة، تعد قضية حقوق الإنسان من أهم المعالم الإيجابية لظاهرة العولمة في بعديها السياسي والثقافي. ومن هذا المنطلق يميل الحزب إلى اتخاذ موقف إيجابي من العولمة. إذ يربط استفادة مصر من العولمة بالديموقراطية وحكم القانون<sup>33</sup>.

وقد اشترك الحزب عام 1991 في إصدار بيان مشترك مع أحزاب المعارضة الأخرى حول عشرة مبادئ للإصلاح السياسي أتت في مقدمتها إقرار حقوق الإنسان المصري والحريات العامة المقررة بالشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، بما يكفل الحفاظ على كرامة المواطن، وعدم تعريضه للتعذيب، وعدم تقييد حريته الشخصية، أو دخول مسكنه، وتقرير حق المواطن في عقد الاجتماعات العامة، وتنظيم المسيرات السلمية مما يقتضي إلغاء كافة القوانين المقيدة لهذه الحقوق والحريات أو المتعارضة معها. وفي بند آخر، يتضمن البيان الحديث عن ضرورة وضع ضوابط على إعلان حالة الطوارئ، أو اتخاذ تدابير استثنائية، قد تفتح الباب أيضاً لتقييد الحقوق والحريات أو تستخدم ذريعة لانتهاكها. وفي الترتيب الثالث، يرد النص على حرية تأسيس الأحزاب السياسية وممارسة نشاطها.

وفي الترتيب الرابع، تقرير سلامة الانتخابات، والاستفتاءات العامة وضمان نزاهتها وحريتها، وعدم تدخل السلطة فيها (بما يكفل حرية التصويت وحقوق المشاركة في إدارة الشؤون العامة وتحديد المشاركة السياسية)، وأن يتولى القضاء إجراءاتها وفقاً للقواعد القانونية (الإشراف القضائي واستقلالية القضاء كضمان حياد الانتخابات وسلامة إجراءاتها في كافة مراحلها بدءاً من الاقتراع وحتى فرز الأصوات وإعلان النتائج) التي تكفل إدراج كافة الناخبين على جداول الانتخابات (تصحيح وتنقية تلك الجداول من الشوائب والأخطاء التي تشوبها ومراجعتها بصفة دورية ومستمرة بما يضمن للعملية الانتخابية المزيد من الحيطة والنزاهة). وفي الترتيب الثامن ضرورة تنقية القوانين من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية، مع التأكيد على حقوق غير المسلمين. وفي البند العاشر تقرير حرية إصدار الصحف وملكيته للمواطنين والأحزاب السياسية وإلغاء قانون سلطة الصحافة، بما يندرج في نطاق الدفاع عن حريات التفكير والتعبير والنشر والصحافة.

<sup>33</sup> ( تكشف البرامج الانتخابية لحزب الوفد بوضوح عن هذه الرؤى كما تعبر الوثائق الصادرة عنه عن هذه المواقف اصدق تعبير.

تلك المطالب التي ساقها الوفد وغيره من أحزاب المعارضة، تمت إعادة التأكيد عليها حرفيا عام 1994 في إطار الحوار الوطني الذي دعيت إليه مختلف الأحزاب السياسية لطرح رؤيتها حول قضايا الإصلاح السياسي في مصر، وكانت جزء من المبادئ المشتركة التي ساد حولها قدر معقول من الوفاق. وفي هذا الإطار، أتت المطالبة بإلغاء عدد من أركان ما عرف بترسانة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، وعلى رأسها القانون رقم 32 لسنة 1978 بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، وقانون العيب، وقانون رقم 40 لسنة 1977 الخاص بتأسيس الأحزاب السياسية.

وبقيت قائمة المطالب على حالها في كل مناسبة تدعى فيها الأحزاب المعارضة لتقديم رؤاها في موضوعات الإصلاح السياسي. ففي ديسمبر 1997 تشكلت لجنة التنسيق بين الأحزاب وخلصت إلى الاتفاق على نفس الصيغة تقريبا، ولكنها وضعت في صدارة القائمة ضمان الحريات والحقوق السياسية للمواطنين وفي مقدمتها حرية العقيدة، وحرية الرأي والتعبير، وحق تكوين الجمعيات، ولم يفترها بالطبع تضمين مطالب التعدد الحزبي، وحق التظاهر والإضراب السلميين، دون قيود أو شروط مانعة(اللهم إلا في حدود حفظ النظام والأداب العامة). مع الدعوة إلى ضرورة إلغاء كافة التشريعات والقوانين التي تنتقص من هذه الحقوق والحريات.

هكذا لم يخرج اهتمامها بحقوق الإنسان عن نطاق الفئة الأولى أي الحقوق المدنية والسياسية، وحتى في هذه الفئة ظلت تركز بالأخص على الشق السياسي المرتبط بالمواطنين. أما حقوق الإنسان بمعناها الأوسع، فقد ورد بشكل غير مباشر من خلال الدعوة إلى إلغاء حالة الطوارئ، بحيث تقتصر على زمن الحرب والكوارث العامة، ولا يتم تجديدها دون شروط دقيقة. وهو ما يرتبط بوقف أعمال القتل خارج القانون، واحتجاز الرهائن، وإلغاء تبعية السجون لوزارة الداخلية وتفعيل دور القضاء في الرقابة عليها، ومعالجة القصور التشريعي في جرائم التعذيب، وشن حملة سياسية وإعلامية ضدها. كذلك، تطرقت المطالب إلى تعديل الدستور بما يحقق ضبط الصياغات غير المحددة التي يتم التوسع في تأويلها بغرض تقييد الحريات(وخصوصا حريات الرأي والتعبير والتنظيم).

ومع ذلك، ثمة نضوجا نسبيا تكشف عنه قائمة المطالب التي قدمتها الأحزاب عام 1997 مقارنة بطرحها السابق، حيث يرد في البند السابع مطالب إطلاق حرية التنظيمات السياسية والنقابية والجمعيات الأهلية عن طريق إلغاء قانون الأحزاب، وإطلاق حرية تشكيلها، وإلغاء الحظر القائم على ممارسة العمل السياسي في الجامعات والمدارس، مع إطلاق الحرية الكاملة للتنظيمات النقابية، وإلغاء القيود على تشكيل الجمعيات الأهلية. وكلها تصب في باب حقوق التنظيم السياسي والنقابي.

أضف لذلك، الدعوة إلى تحرير أجهزة الإعلام (وليس الصحافة فقط) من السيطرة الحكومية بإطلاق حرية التملك وحرية إصدار الصحف دون ترخيص للأحزاب والنقابات والجمعيات وتعديل قانون تنظيم الصحافة وإلغاء النصوص الواردة في قانون العقوبات والتي تقيد حريات النشر عبر الصحف. كان ذلك بمثابة دفاع عن حريات التعبير لكنه ينطوي أيضا على دفاع غير مباشر عن حريات الحصول على المعرفة والوصول إلى المعلومات وإتاحتها، وإفساح المجال للحصول عليها. فضلا عن أن ضمان حرية التعبير هي أحد مداخل تدعيم وجود الأحزاب وتعزيز دورها السياسي.

على أية حال، كان من الواضح أن ثمة تركيز في قائمة المطالب الحزبية على فئة الحقوق السياسية، ولاسيما تلك المرتبطة على نحو مباشر، بالنشاط الحزبي، كحريات التنظيم، وتأسيس الأحزاب دون قيود. بما يكفل تعزيز التعددية الحزبية وتفعيل دور الأحزاب في الحياة السياسية. بينما لم تحظ قضايا أخرى بنفس كثافة الاهتمام فلم تنطرق المطالب الحزبية إلى الدفاع عن سلامة العملية الانتخابية، أو الإشراف القضائي، أو حرية الصحافة، إلا من باب تدعيم الوجود والنشاط الحزبي. وهكذا، تمحورت رؤية الإصلاح التي تبنتها الأحزاب في مجملها حول الحقوق والحريات العامة.

لكن المطالب المشار لها أعلاه مثلت قاسما مشتركا بين كافة قوى وأحزاب المعارضة، ولم ينفرد بتقديمها أو ترديدها التيار الليبرالي ممثلا في حزب الوفد وحده أو حتى مع حزب الأحرار. فالمعارضة وخصوصا الحزبية تكاد تقف في خندق واحد، ولا فرق في هذا الصدد بين يسار أو يمين وليبرالي وغير ليبرالي، الأمر الذي يلقي بظلاله على وزن هذا التيار النسبي مقارنة بسائر التيارات الأخرى، كما يضع هذا التيار في مشكلة أمام الرأي العام، لأنه لا يطرح في خطابه شيئا مختلفا أو فريدا يتميز به لدى مقارنته بغيره من قوى المعارضة.

الأحزاب في نهاية المطاف، حسبما خلص د. مصطفى كامل السيد لا يهتما وضع خطة متكاملة للإصلاح السياسي والمؤسسي في مصر، أو حتى الدفاع عن حقوق الإنسان في المطلق، وبمفهومها

الشامل، من منطلق الإيمان بها، فهذه ليست مهامها الأصلية، بقدر ما يعنىها تحقيق مصالحها الحزبية. وذلك من خلال تركيز مطالبها على معالجة الأبعاد المتصلة مباشرة بهذه المصالح، والمؤثرة فيها تأثيراً ملموساً، مع التغاضي عما سواها<sup>34</sup>.

غير أنه بالنسبة لحزب الوفد تحديداً، فقد كان أميل إلى تبني المدخل الدستوري في رؤيته للإصلاح السياسي. وهو ما يفسر الأولوية التي أعطاها الحزب للحقوق السياسية على وجه الخصوص أكثر أحياناً من الحديث عن الحقوق المدنية. إذ يؤمن الحزب أن الإصلاح السياسي والدستوري هو مفتاح ومدخل وشرط ضروري لعملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي (وبداً، فهو يرى بتأجيل الفئة الثانية من الحقوق الاقتصادية الاجتماعية وفقاً للتوجه الليبرالي المعروف).

حتى عند معالجة قضايا اقتصادية يكون الإصلاح السياسي والحريات هو المدخل المفضل لكثير من قيادات الوفد، ففي محاضرة لـ إبراهيم أباطة بعنوان "الإصلاح السياسي بوابة المستقبل" يسوق مفهوم "إنسان التنمية" فهو يرى أن بناء مصر يبدأ ببناء هذا الإنسان أو بمعنى أدق إعادة بنائه تربوياً وثقافياً وتعليمياً، حيث يركز على النهوض بالتعليم والثقافة لكنه لا يتناول هذا الملف كأحد حقوق الإنسان، وإنما كشرط ضروري لإنتاج إنسان التنمية (القادر على التعامل مع الآلة والتكنولوجيا الحديثة والارتقاء بالإنتاج كما ونوعاً). ثم يضيف عنصر آخر هو الحرية، فالحرية هي أساس التقدم. والقضية الأساسية هي الحرية والديموقراطية، حتى بالنسبة للعالم المحيط. وهو ما يتحقق من خلال إصلاح سياسي شامل لا يتوقف عند تعديل النظام الانتخابي، فبدون الإصلاح السياسي يستحيل الإصلاح الاقتصادي. وفي تفصيله لمحتوى الإصلاح السياسي يذكر: تغيير القوانين الاستثنائية، تعديل قانون الصحافة، تغيير الدستور، بما يعطي للشعب القدرة على اختيار حكامه ومحاسبتهم<sup>35</sup>. ومن اللافت أن يأتي هذا الحديث المكثف حول ضرورة وأهمية الإصلاح السياسي بجوانبه الدستورية والقانونية كشرط سابق للإصلاح الاقتصادي على لسان أمين اللجنة الاقتصادية بحزب الوفد.

### **حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس:**

حتى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي يشغل موقع السلطة فهو الحزب الحاكم في تونس منذ عام 1995، فهو عندما شرع في انتهاج نفس سياسات التحرير الاقتصادي حرص نظراً لمركزه في السلطة وحفاظاً عليها، على تأكيد أن الحرية الاقتصادية لن تأتي على حساب مبدأ العدالة الاجتماعية، والذي يستلزم تبني سياسات ضريبية تسهم من خلال الضرائب المباشرة التي يدفعها الأغنياء للدولة في بناء شبكة الأمان والتضامن الاجتماعي وأن يتم توجيه التبرعات الخيرية عبر آلية صندوق للتكافل، علاوة على تطبيق برنامج لترشيد الدعم والإعانات الاجتماعية لضمان استغلالها لأقصى حد ممكن.

### **ضعف العامل الأيديولوجي أمام غلبة الاعتبارات السياسية وسيطرة البنى التقليدية كالعصبيات العائلية والقبلية والجهوية على المسلك الانتخابي والممارسة الحزبية:**

يخلص د. باهر عتلم من قراءة برامج أحزاب الوفد والأحرار في مصر، والتجمع الوطني الديمقراطي في تونس، إلى أن أي من تلك القوى التي ترفع شعارات الليبرالية لا تترجم في واقع الممارسة توجهاً ليبرالياً حقيقياً، وهو ما يردده د. عتلم لأكثر من عامل فالتاريخ له إرث ثقيل من الاشتراكية والدور التدخلية للدولة في شتى المجالات وهو ما يصعب التخلص منه بين يوم وليلة. ومن ناحية أخرى، فوجود الحزب التونسي مثلاً في السلطة يفرض قيوداً على حركته. أضف إلى ذلك، أن التحول نحو الليبرالية لم يأت طوعاً أو بمبادرة إرادية من الداخل، بل حتمته الظروف تحت تأثير الضغوط الخارجية للجهات والدول المانحة وعلى أثر ما منيت به الخطط الاشتراكية من فشل، كثير من خطط التحول نحو الليبرالية سعت في تلك البلدان العربية، وخصوصاً إذا كان الحزب في الحكومة إلى إبقاء سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية، ومن ثم الاحتفاظ بنفس الامتيازات والمنافع التي اعتاد هؤلاء الحصول عليها في الحقبة الاشتراكية.

<sup>34</sup> (د. مصطفى كامل السيد، دور الدولة في عالم متغير: الإصلاح السياسي والمؤسسي للدولة المصري، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية، ومركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ومركز بحوث ودراسات الدول النامية، يناير 2004)، ص ص 16-18.

<sup>35</sup> (د. إبراهيم أباطة (أمين اللجنة الاقتصادية لحزب الوفد)، "الإصلاح السياسي بوابة المستقبل"، نداء الجنوب، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد الأول، ديسمبر 2000)، ص ص 148-150.



أما إذا كانت الأحزاب ذات التوجه الليبرالي في موقع المعارضة، فتكون أكثر قوة في التمسك والدفاع عن مبادئها الليبرالية، حيث ليست لديها مخاوف بشأن ما قد تفقده أو تخسره عند تقليص حجم الدور الاقتصادي للدولة كحال نظيراتها في الحكومة. بل على النقيض، فهي عادة ما يكون من صميم مصلحتها أن تنكش السطوة الاقتصادية للدولة لكي تقضي بالتبعية إلى تراجع وزنها السياسي الأمر الذي قد يفتح الباب أمامها إن لم يكن للوصول إلى السلطة فعلى الأقل وكحد أدنى للمشاركة فيها<sup>36</sup>.

الواضح أن الاعتبارات السياسية هي المحدد الحاسم والأثقل وزنا في مدى اتساق الرؤية والبرنامج بشقيه السياسي والاقتصادي مع التوجه الليبرالي المعلن لحزب معين. إذ يتباين موقف الحزب ويتغير مضمون خطابه مع اختلاف موقعه على الخريطة السياسية اقترابا أو ابتعادا من السلطة، بغض النظر عن تنبيهه للأيديولوجية الليبرالية كأساس مبدأ لبرنامجها، وكإطار مرجعي حاكم لأفكاره وتوجهاته في مختلف الضروب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ.

وهنا يأتي دور الأحزاب المعارضة التي ترسخ لقواعد اللعبة السياسية السائدة، بل وتتحرك في إطارها فتسهم بذلك في تكريس وتجميد الأوضاع على ما هي عليه. وهو ما يعكس فقدان الساحة السياسية لمبدأ الشفافية، ويفسر عزوف أغلب المواطنين عن الحياة السياسية والإحجام عن المشاركة فيها، ومن ثم تدني نسبة التصويت في الانتخابات.

إن بروز دور العصبية العائلية والروابط الجهوية، يقلل من أثر التوجه الليبرالي، فثمة شبكات متداخلة تربط بين العائلات الكبيرة، والعصبيات الجهوية والمحلية، وتسمح لها بالتغلغل بين الأحزاب. وتقوم العائلات بتقسيم أبنائها وتوزيعهم بين القوائم الانتخابية للأحزاب المتنافسة، بحيث تضمن الحصول على المقاعد النيابية، وهو ما عرفته خبرة حزب الوفد الذي أسهم من خلال تلك الممارسات في تكريس نماذج سلبية كتوريث المقعد النيابي ونداوله بحيث يغدو محجوزا لأبناء عائلة بعينها، أو قبول الاضطلاع بدور الوسيط، بحيث يتحول الحزب إلى ستارة أو واجهة (بارافان) لكي تدار الانتخابات وتأتي نتائجها على هوى المرشحين، وليس بحسب تصويت الناخبين.

الوقوف على تلك الممارسات التي تصدر عن حزب الوفد، يؤكد أنه في مسلكه الواقعي، يتنافى تماما مع إدعائه تجسيد التيار الليبرالي على الساحة المصرية.

الأمر الذي دفع المراقبين إلى طرح السؤال، ووضع علامات الاستفهام على طبيعة الدور الذي تضطلع به الأحزاب عموما في إطار عملية التحول نحو التعددية السياسية؟ كما يجدر التساؤل حول جوهر وحقيقة هذه التعددية ومدى فعاليتها بالنظر إلى أن الاختلافات الأيديولوجية فيما بين الأحزاب ليست بذات وزن، بل هي تكاد تكون متطابقة فيما تتبعه من استراتيجيات وفيما تلتزم به من قواعد واحدة تقريبا، حاکمة لحرکتها على الساحة السياسية.

أضف إلى ذلك، روابط الزبونية أو علاقات الرعاية السياسية المسيطرة على الخريطة الحزبية، والتي تتساوى عندها أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم فلا فرق بين هذا وذاك في المتغير الحاسم للانتخابات، وكونها تستند في تحديد نتائجها على منطق تبادل الخدمات والمنافع الشخصية. وأن المرشح يضمن الحصول على التأييد، والاحتفاظ بالأصوات، بقدر نجاحه في تقديم الخدمات لأبناء دائرته، وبغض النظر عن انتمائه الحزبي أو برنامجه أو توجهه الفكري والأيديولوجي... الخ. فهذه الاعتبارات الفكرية والحزبية السياسية لا قيمة لها أو تأثير (في نظر المرشح والناخب)، بالمقارنة بالاعتبارات الشخصية (الخدمات والمصالح) والصلات العائلية.

وفي سياق يتسم بنمط جماعية التصويت يتخذ كبير العائلة أو شيخ القبيلة أو الجهة القرار بالتصويت لصالح مرشح معين، ويلتزم الجميع بهذا القرار. مما ينزع الصفة السياسية عن العملية الانتخابية برمته. حتى المرشحين الحزبيين يدركون هذا جيدا ويكيفون خطابهم بما يتجاوب مع نفس المنطق لضمان الفوز مع الضرب عرض الحائط بالمبادئ الليبرالية المعلنة لهذا الحزب أو ذلك.

وفي إطار يحكمه قانون الطوارئ منذ عام 1981 دون انقطاع، وتحظر فيه المظاهرات والتجمعات، مثلت الصحافة الساحة الوحيدة التي يمكن من خلالها ممارسة الحريات السياسية وعلى

<sup>36</sup> ) Baher Atlam, "Les Partis Politiques Arabes et Le Passage a l'Economie de Marché", dans dans Dossiers Du CEDEJ, **Age Libéral et Néo-Libéralisme**, (Actes des sixièmes rencontres franco-égyptiennes de science politique tenues a l'Institut du Monde Arabe, Paris 19-20 Mai 1995, Le \Caire: CEDEJ et Centre d'Etudes et de Recherches Politiques, 1996), pp. 181, 182-194-195.

رأسها حرية التعبير بشكل قانوني وشرعي، وهو ما فتح النوافذ أمام الصحف الحزبية لكي توفر المساحة الأوسع لممارسة التعددية والاضطلاع بوظيفة المعارضة دون قيود كتلك التي تواجهها الأحزاب في البرلمان حيث المعارضة هامشية، أو بالأحرى مهمشة، أو عبر خوض الانتخابات التي تخضع لحسابات أخرى لا صلة لها بالسياسة أو بالانتماء الحزبي أو بالخلفية الإيديولوجية. وهكذا، اختزلت المعارضة في ظاهرة شفوية وكلامية<sup>37</sup> وانحصر نشاط الأحزاب في الجرائد والصحف التي تصدرها والناطقة بلسانها.

### **الخطاب الليبرالي الحزبي ينطلق من اعتبارات حزبية ومنهمك في مشكلاته الحزبية: محاولة تخفيف القيود وإزاحة الخصوم والمنافسين تشغل الأحزاب عن حقوق الإنسان<sup>38</sup>:**

من وجهة النظر الليبرالية، ثمة ضغوطا وقيودا جمة تردح بها ساحة العمل السياسي والحزبي في الدول العربية عموما ومنها مصر، الأمر الذي يجعل الشغل الشاغل لأغلب القوى والتيارات الفكرية والسياسية الفاعلة متمحورا وموجها فقط نحو سبل تدليل تلك المعوقات، وإزاحة القيود أو التخفيف من وطأتها. وهو ما جعل الخطاب الليبرالي ينصب في معظم دعواته للإصلاح على الجوانب الدستورية التي تتصل بشكل مباشر بنشاطه وقدرته على الحركة على المسرح السياسي، فمطلب إلغاء قانون الطوارئ مثلا، يبدو في مثل هذا المناخ أكثر إلحاحا من حماية حقوق الإنسان. وفي ذات السياق، يأتي مطلب إلغاء لجنة الأحزاب، أو توفير ضمانات لنزاهة وحيده الانتخابات، دون تدخل إداري وفي ظل منافسة متكافئة وكاملة، أو كفالة حرية إصدار الصحف باعتباره الجوهر الحقيقي لحرية الصحافة، أو حتى الدعوة إلى استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية.

هذه المطالب في مجملها وفي محصلتها هي انعكاس لبيئة سياسية تتسم بغياب شروط الوجود والتحرك الحزبي الفعال، وكثرة ما تعمل الأحزاب تحت وطأته من ضغوط تجعلها غير آمنة على بقائها، ومهمومة بهذا البقاء وحده قبل أي اعتبارات أخرى، الأمر الذي يمكن على ضوءه تفهم أسباب تركيزها على معنى ضيق لحقوق الإنسان هي التي تعنيها على نحو مباشر. فهي تدافع عن الحقوق والحريات السياسية (للمواطنين) في أبعادها الحزبية والانتخابية، وتكثف اهتمامها على حريات التعبير والصحافة والتنظيم من منطلق الدفاع عن النفس.

هذه الأزمة التي تعيشها المعارضة المصرية، وتلقي بظلالها على طبيعة التيار الليبرالي ورؤيته التي يعبر عنها لمفهوم حقوق الإنسان. كانت وراء أحد المآخذ على هذا التيار، إذ ينم موقفه العدائي والصدامي من التيار الإسلامي الصاعد على الساحة، عن حجم المخاوف والهواجس التي يستشعرها فريق العلمانيين إزاء انقلاب الإسلاميين على الديمقراطية إذا أمكن تحقيقها. الأمر الذي جعلهم يفضلون الوقوف في صف واحد مع السلطة برغم معارضتهم لها ضد التيار الإسلامي رغم أنه جزء من المعارضة الساعية للتغيير، ونجد العديد من رموز الليبرالية يعلنون تأييدهم وتضامنهم مع الدولة والنظام في التصدي لهذا الخطر القادم، ولو أتت النتائج على حساب مطلب الديمقراطية أو بالتنازل عن حقوق الإنسان.

من الواضح أن هذا الفريق في خصومته مع الإسلام السياسي، لما بينهما من منافسة على اجتذاب الشارع، لم يميز بين جناحي هذا التيار، فثمة فريق معتدل يقبل الحوار، وآخر متشدد أو أكثر تطرفا، لا يؤمن سوى بالعنف سبيلا للتغيير. لكن التيار الليبرالي والأحزاب المعبرة عنه مالت إلى التعميم بوضع جميع عناصر هذا التيار في سلة واحدة، واختار شن الهجوم العنيف على التيار برمته، بما بلغ، في نظر البعض، حد تحريض النظام السلطوي وتشجيعه على التنكيل بكل من ينتمي لهذا التيار، ولو فكريا. أو حتى كحد أدنى التزام الصمت بالوقوف موقف المتفرج من انتهاكات صارخة وخرق صريح تعرض له بعض الإسلاميين بما يجافي تماما مفهوم حقوق الإنسان في أبسط وأوضح معانيه.

وهو ما علق عليه أحد الباحثين قائلا: "ما زالت الجماعة السياسية المصرية بعيدة عن إدراك مخاطر العجز عن معالجة مشكلة الانقسام الثقافي (وصفها بالاستقطاب الحاد الذي وصل إلى أفق مسدود للتحول الديمقراطي) وفي ظل استمرار هذا العجز يصعب التفاهم على مقومات النظام الديمقراطي وتتواصل المخاوف المتبادلة، وخاصة مخاوف فريق متزايد من العلمانيين من انقلاب الإسلاميين على الديمقراطية. فعندما يستعر الصراع الكلي تتراجع فرص التحول الديمقراطي، وتغدو السلطة

<sup>37</sup>) Alain Roussillon, Op.Cit, p. 158.

<sup>38</sup>) محسن عوض، "مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، سبتمبر 1991، ص 51-53.

السياسية غنيمة يريد كل طرف أن يظفر بها لاستخدامها ضد خصومه استبعادا في الحد الأدنى واستباحة في الحد الأقصى"<sup>39</sup>.

لم تتوفر الساحة السياسية المصرية بتلك المواجهة التصادية بين التيارين، الليبرالي العلماني من جهة، والإسلامي من جهة أخرى. فقد تباهى المرزوقي في تونس بخروجه منتصرا من معركة خاضتها الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ضد أنصار حركة الاتجاه الإسلامي (النهضة) بمناسبة صدور قانون الأسرة المناصر للمرأة وتأييد ما حصلت عليه من مكتسبات وحقوق وهو ما اعتبرته الحركة الإسلامية مخالفا لتعاليم الإسلام. وهو نفس ما تضمنه نص البيان الليبرالي الذي أعلنه شاعر النابلسي حيث اختتم بالمناداة بالمساواة الكاملة للمرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات والعمل والتعليم والإرث والشهادة وأن القانون الجديد التونسي للأحوال الشخصية الصادر عام 1957 يعتبر نموذجا أمثل يستشهد به لتحرير المرأة العربية دون حاجة إلى النقل عن الغرب..

إذ يقول المرزوقي (نقلا عن د. مصطفى كامل السيد): لقد أصبح الإسلام الذي نادى بالحرية والمساواة والعدالة أساس أيديولوجيا لأنظمة قمعية واستبدادية<sup>40</sup>.

على أية حال لا تجد من بين دعاة الليبرالية العرب من تبني ملف المعتقلين السياسيين من الإسلاميين في السجون وما يتعرضون له من تعذيب بدء من الاعتقال التعسفي دون محاكمة أو الامتثال أمام محاكم عسكرية، بينما كان الالتزام بالليبرالية يقتضي من أنصارها الدفاع عن هؤلاء بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية أو الحزبية أو توجهاتهم الأيديولوجية والسياسية. هذه الازدواجية في المواقف، كانت أهم عوامل التشكيك في مصداقية التيار الليبرالي عموما، وفي أطره الحزبية على وجه الخصوص، فكان مما أسفر عن الإساءة إلى دعوته الديمقراطية، ومدى اتساقه الذاتي مع فكرة الحرية، ومدى إيمانه بالديموقراطية والتزامه مبدئيا بحقوق الإنسان.

### النقابات:

تجلت معالم تشتت التيار الليبرالي في توزع رموزه وأنصاره بين أكثر من جماعة وفئة على الساحة وفي المجال العام، وكونه ضم إلى جانب الأحزاب السياسية التي رفعت الليبرالية شعارا لها، وصاغت برامجها الأساسية والانتخابية استنادا إلى مبادئها كمنطلق أيديولوجي. تنويعا أخرى من الهياكل والأطر المؤسسية والتنظيمية التي تندرج على نحو أدق تحت مظلة مفهوم المجتمع المدني، وعلى رأسها بعض النقابات المهنية والجمعيات الأهلية ذات الأجندة غير السياسية بالضرورة. وإن لم تخل الخريطة من ملامح التشابك والتداخل بين مختلف تلك الأطر، فقد يجمع المفكر الليبرالي الواحد مثلا بين عضويته في الحزب، وانتمائه للنقابة، أو تأسيسه للجمعية الثقافية... الخ.

### نقابة الصحفيين:

فقد سجلت جموع الصحفيين في مصر مثلا موقفا معارضا ضد مشروع قانون جديد للصحافة، وحالت دون تمريره عام 1995، ودلل تراجع الحكومة أمام هذا الموقف التضامني للصحفيين في الجرائد القومية والحزبية المعارضة على إيمانها بأن حرية التعبير هي المكسب الرئيسي الذي تحقق في ظل الانفتاح السياسي، وأن تقييدها يسفر عن إيقاف (إجهاض) عملية التحول نحو التعددية بالكامل.

### نقابة المحامين:

حتى عام 1992 كان لحزب الوفد في مصر نفوذ ملموس ومعروف داخل نقابة المحامين، وحتى نفس التاريخ كانت النقابة بمثابة المعقل الرئيسي للتيار الليبرالي. وهو ما يفسر قرار الرئيس السادات عام 1981 بحل مجلس إدارة النقابة على أثر حملة الانتقادات الحادة التي وجهتها النقابة لاتفاقيات السلام المبرمة مع إسرائيل. حيث ركزت على تنفيذ الصياغة القانونية، علاوة على ما أبدته من آراء تعلقت بدستورية المعاهدات، أو بحقوق الإنسان. وكان أهم مأخذ على أداء النقابة في رأي الرئيس السادات هو خروجها عن حدود وظيفتها الأصلية (الفئوية) إلى ممارسة السياسة.

ولكن بدءا من عام 1992، أخذ التيار الإسلامي في سحب البساط من تحت أقدام التيار الأخرى مسجلا فوزا كبيرا في انتخابات أغلب النقابات المهنية (كالأطباء-المهندسين) بما فيها نقابة

<sup>39</sup> (د. وحيد عبد المجيد، "أزمة الحكم والمعارضة في نظام تعددي مقيد: حالة مصر"، في د. نازلي معوض أحمد (محرر)، الليبرالية الجديدة، مرجع سابق، ص ص 309-314.

<sup>40</sup> (د. مصطفى كامل السيد، "الليبرالية الجديدة ومفهوم العدالة"، في د. نازلي معوض أحمد (محرر)، الليبرالية الجديدة، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية السادسة 18-20 مايو 1995، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000)، ص 107.

المحامين، التي عرفت انحسارا للتيار الليبرالي، مع تقلص عدد المنتمين له من أعضاء مجلس الإدارة المنتخب لصالح الإسلاميين<sup>41</sup>.

وكانت لذلك دلالات عميقة فيما يتصل بقدرة هذا التيار على الاحتفاظ بأناصره بين أبناء الطبقة الوسطى من المهنيين الذين بدعوا ينصرفون عنه، بعدما لمسوا عجزه عن تقديم حلول فعالة لمشاكلهم، ليجتذبهم التيار الإسلامي، ويتغلغل في أوساطهم، لاسيما مع تزايد أعداد المهنيين الذين سافروا إلى بلدان الخليج بحثا عن مستوى معيشي أفضل. وعاد أغلبهم في غمار حربي الخليج الأولى والثانية.

### جمعية النداء الجديد: تجربة أخرى لمنبر ليبرالي لم تكتمل

في مصر عرفت حقبة التسعينيات من القرن الماضي درجة عالية من الحركية والديناميكية على مستوى المجتمع المدني وجمعياته الأهلية، وخصوصا ذات الأجندة الفكرية والبحثية. وفي هذا السياق، برزت جمعية النداء الجديد على الساحة المصرية لتقدم نفسها لحظة تأسيسها عام 1992 كمنبر للفكر الليبرالي، وجمعية ثقافية وكان لقيادة شخصية اقتصادية مرموقة<sup>42</sup> ومعروفة بتوجهها الليبرالي هي د. سعيد النجار (رحمه الله) بدور المؤسس والرئيس للجمعية مؤثر آخر بالغ الدلالة حول نفس التوجه، الذي لمس البعض فيه تمسسه إلى الليبرالية الجديدة على وجه التحديد.

في اجتماعها التأسيسي يوم 20 فبراير 1993 أعلن رئيس الجمعية ثلاث مسائل رئيسية تحت عنوان "مصر وتحديات القرن" كانت المسألة الثانية هي: إن البلدان التي نجحت في الوصول إلى أعلى مستويات الإنتاجية والرخاء المادي والعدالة الاجتماعية هي تلك التي تحكمها أنظمة ديموقراطية ليبرالية تحترم حقوق الإنسان الأساسية<sup>43</sup>.

في الكتيب الأول الصادر عن الجمعية مستعرضا مبادئها وركائزها الفكرية: حددت الجمعية هدفها في التحرير الشامل للنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في مصر. وكونها تقوم على مبدأ أساسي هو أن الفرد مصدر التقدم الحقيقي في المجتمع. ولذا فهي تسعى لإفساح المجال أمام الحوافز والمبادرات الفردية. وهي تنظر إلى حقوق الإنسان الأساسية باعتبارها الشرط الضروري للتنمية الشاملة وتؤمن بالحكمة القائلة إن الحرية الفردية أساس الإبداع الحضاري، وأن تحرير الفرد عملية متكاملة فلا يتصور تحرير اقتصادي دون أن يواكبه تحرير سياسي. وفي الحديث عن المبادئ الخمسة للجمعية يرد في المقدمة الحرية الاقتصادية، ويليه في الترتيب مبدأ العدالة الاجتماعية. ولكن يلاحظ أنه تحت هذا البند هناك تأكيد على أن الكفاءة هي شرط ضروري مسبق لتحقيق العدالة (بعدها).

المبدأ الثالث هو تجسيد لحق التنمية المستدامة والحق في بيئة سليمة ونظيفة لكنه لا يعبر عنها بهذه المصطلحات علاوة على أن الصياغة لا تعتبرها من ضمن الحقوق التي تدخل في مفهوم حقوق الإنسان فهو يتحدث عن العدالة بين الأجيال، وألا تسفر عملية التنمية عن إضعاف الطاقة الإنتاجية الكلية للمجتمع، مما يهدد قدرة الأجيال المقبلة على التنمية. وأن معنى تلوث البيئة، استنزاف الموارد الطبيعية مما يضر بالأجيال اللاحقة.

المبدأ الرابع عنوانه الديموقراطية وحقوق الإنسان، ومن الواضح أنه عندما ربط بين احترام حقوق الإنسان والديموقراطية بالذات فهو يقصد الفئة الأولى الفردية من الحقوق المدنية والحريات السياسية بالأساس. وجاء المبدأ الخامس ليحمل مضمون ومعنى المواطنة فهو يشير إلى ضرورة مساهمة المرأة في الحياة العامة، ووحدة الأمة وتضامنها بأن يكون الانتماء الوطني بصرف النظر عن

<sup>41</sup> (بيد أن التيار الإسلامي كان من الصحافة بحيث يترك منصب النقيب لشخص يتمتع بالخبرة والعلاقات القوية مع السلطة ليكون في الواجهة عند التعامل معها وهو ما انطبق على الأستاذ أحمد الخواجة الذي اختير نقيباً للمحامين. أنظر:

Allain Roussillon, *L'Egypte et l'Algérie*, Op.cit, pp. 161-163.

<sup>42</sup> (يعتبر كل من د. طارق حجي ود. حازم البيلاوي أيضا من الرموز الاقتصادية الكبيرة لهذا التيار، أنظر: طارق حجي، الثقافة أولا، (القاهرة: دار المعارف، 2001). ود. حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2000). ود. سعد الدين إبراهيم، المسألة المصرية، (القاهرة: دار قباء، 2009). ود. سعيد النجار، الإصلاح الاقتصادي والمفاهيم الخاطئة، (القاهرة: جمعية النداء الجديد سلسلة رسائل النداء الجديد، رقم 32). وأيضا لنفس المؤلف الديموقراطية ومستقبل التنمية في مصر رسائل النداء الجديد رقم 5 ومصر وتحديات العصر رسائل النداء الجديد رقم 54.

<sup>43</sup> (د. سعيد النجار، "مصر وتحديات القرن"، رسائل النداء الجديد، القاهرة: جمعية النداء الجديد، 1993، ص 16، و17. وهي نفس الفكرة التي ترددت في مؤلفاته التالية ومنها "الليبرالية الجديدة ومستقبل التنمية في مصر" رسائل النداء الجديد العدد رقم 1، و"الديموقراطية والتنمية الاقتصادية في مصر"، نفس المرجع السابق، العدد رقم 5 د.ت.

الدين أو الجنس أو العقيدة هو مصدر الحقوق والواجبات كلها (من الواضح أنه يقصد حقوق المواطنين أي الحقوق السياسية).

ويتجلى من أهداف الجمعية ومبادئها أن الفردية هي الركيزة الفكرية، ومن ثم فالحقوق التي تندرج في الجيل الأول هي محط الاهتمام والتركيز، ومفهوم حقوق الإنسان بمعناه الشامل والواسع، وإن لم يتم إغفاله فقد ورد بصياغات غير مباشرة، وتمت الإشارة إلى أهمية مضامينه، غير أن المسميات مختلفة فتد تحت عنوان العدالة الاجتماعية تارة، والعدالة بين الأجيال تارة أخرى. وتوصف كشرط وضرورات للتنمية ولكنها لا تعد في نظر الجمعية حقوقا واجبة الوفاء لا للفرد ولا للجماعة.

أما الحديث عن الحقوق المدنية والسياسية، فحتى على هذا المستوى، ثمة تضيقا للمقصود منها بتسليط الضوء على البعد السياسي المقترن بالمواطنة من ناحية، والذي يكفل الديمقراطية عند تحققه من ناحية أخرى. وهي رؤية إن لم تكن تتسم باختزال حقوق الإنسان في فئة واحدة منها فقط، فهي على الأقل تراهن على هذه الفئة، وتمنحها درجة الأولوية كشرط مسبق على الوفاء بما عداها من أهداف وغايات تنموية لكنها في لغة الجمعية لا تسمى حقوقا<sup>44</sup>.

لقد قدمت الجمعية عبر وثيقتها الأساسية ونشراتها المتتالية (رسائل النداء الجديد) رؤيتها للإصلاح السياسي ووضعت في الصدارة أن تكون الحكومة حكومة قوانين لا أشخاص. ومن ثم فإن أي تقيد للحرية الأهلية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع لا يكون إلا بناء على قانون يصدر طبقا لإجراءات ومواصفات معروفة مقدما. وبما يؤكد تداول السلطة، وحق المحكوم في تغيير حكومته عن طريق انتخابات نزيهة ودورية. ولما كان **الفرد مصدر الحضارة فاحترام حقوقه** وتمكينه من التعبير عن ذاته دون خوف هو شرط أساسي للتنمية والتقدم. وهو ما يستوجب المساواة بين المواطنين أمام القانون. وإعمال مبدأ احترام حقوق الإنسان، والتعددية الفكرية والسياسية.

والتنمية الحقيقية هي تنمية بوجه إنساني بواسطة البشر ومن أجل البشر. والفرد هو مصدر التقدم والحرية الفردية أساس الإبداع الحضاري، والفرد هو الحقيقة الاجتماعية التي تطلو على الدولة. والدولة هي خادمة له للقيام بوظائف معينة لا يجوز لها أن تتخطاها أو تفتتت على حقوقه الأساسية إلا في حدود وبالشروط التي يضعها القانون. أما العدالة الاجتماعية، وما تستلزمه من آليات وسياسات فهي تهدف لضمان حد أدنى من تكافؤ الفرص والأمان الاجتماعي. وبذلك، يتضح المفهوم الفردي الذي ركز جل الأهمية على الفئة الأولى من الحقوق المدنية والسياسية، دون إنكار أهمية الفئة الثانية لكنه اعتبر تحقيقها مرهون بالوفاء بالحقوق المدنية والسياسية في المقام الأول.

ومنذ تأسيسه للجمعية، حرص د. النجار على حضور اجتماعات منظمات حقوق الإنسان في مصر، وسجلت مواقفه دفاعا شجاعا عن قضاياها فوجه خطابه علنا لرئيس الجمهورية يطالبه بالاعتراف بما ترتكبه سلطات الأمن من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. مؤكدا أن إخراج مصر من أزمتها الراهنة، يجب أن يتم عن طريق مراجعة شاملة للنظام السياسي بوضع دستور جديد على أسس ومبادئ ديمقراطية للإصلاح السياسي الشامل وحده هو العلاج الفعال لما تعانيه البلاد من مشكلات اقتصادية واجتماعية تتصل بالبطالة والفساد وحقوق الإنسان وحقوق المرأة... من الجلي إذن أن د. النجار اعتبر "حقوق الإنسان" أحد معالم المشكلة الاقتصادية والاجتماعية، وهي مكن الداء والدواء. كما تطرق لحقوق المرأة بوصفها فئة متميزة من الحقوق تستحق تناولها كملف منفرد<sup>45</sup>. والعلاج الوحيد لهدر الحقوق يقتضي تغيير دستوري شامل وليس مجرد مراجعة أو تعديل جزئي.

واتسمت رؤية النجار بالوضوح والصلابة فيما يتعلق بالصلة الوثيقة بين مفهومه للحرية والفلسفة الفردية. مع التركيز بصفة خاصة على حرية الفكر. وفي رسالة كتبها بعنوان "التفسير المستنير للإسلام" ذهب إلى أن التفسير المستنير للشريعة لا يتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية وهو وحده الذي يتفق مع مبادئ العدالة الإسلامية<sup>46</sup>.

ومع ذلك، تجده قد عبر في أكثر من مناسبة عن إدراكه لخطورة المشكلات الاقتصادية المزمنة، والتي تستلزم وقفة لمعالجتها وأهمها البطالة والفقر وتدني الخدمات العامة التي وصلت إلى

44 (جمعية النداء الجديد، **المبادئ والركائز الفكرية**)، (القاهرة: يونيو 1992). وأنظر أيضا د. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 235.

45 (د. سعيد النجار، "نظامنا السياسي في مقترق الطرق"، رسائل النداء الجديد رقم 22.

46 (د. سعيد النجار، "تفسير مستنير للإسلام"، **رسائل النداء الجديد**)، (القاهرة: جمعية النداء الجديد، العدد رقم 23)، ص 3-8.

مستوى غير إنساني. غير أنه عندما تحدث عن سبل العلاج أبرز دور القطاع الخاص في خلق وتوفير فرص العمل واجتذاب الكتلة الفقيرة من تحت خط الفقر. كما نادى بانتهاج سياسات التصدير، وتدعيم دور المؤسسة في مقابل دور الفرد "الشخص" على كافة الأصعدة السياسية والإدارية الحكومية والمصرفية. لكن المتأمل لوجهة نظره يلاحظ أنها لم تشر لكون حقوق الإنسان أو المواطن يقع واجب توفيرها واحترامها على كاهل الدولة بالأساس بقدر ما أشارت إلى ضرورة الاهتمام بها من منطلق أنها مشكلات مزمنة يعاني الاقتصاد من تداعياتها السلبية وتسفر عن إعاقة التنمية<sup>47</sup>.

وإلى جانب د. النجار، الذي كان بحق الرمز والأب المؤسس، ضمت الجمعية عدداً آخر من الوجوه الأكاديمية والسياسية المعروفة، بنفس التوجه مثل: د. حازم الببلاوي، ود. منى مكرم عبيد. هذا علاوة على تركيبة العضوية التي ضمت إلى جانب المثقفين وأساتذة الجامعات، والإعلاميين والصحفيين، والخبراء، الشريحة البازغة من كبار رجال الأعمال.

وبرغم ما أظهرته جمعية النداء الجديد عبر رسائلها وكتابات د. النجار، من اهتمام وعناية بمبدأ العدالة الاجتماعية وأنها لم تغفله أو تنفي عنه أهميته. غير أن ذلك أتى دوماً في إطار الأولوية التي أعطاهها هؤلاء لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية فلا عدالة دون كفاءة، ولا يجوز السعي لتحقيق العدالة على حساب عنصر الكفاءة كضمانة أهم لتحقيق النمو الاقتصادي. وهكذا، احتلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من وجهة نظر هؤلاء مرتبة ثانوية فرعية تتبع الفئة الأولى، بل هي حتى لا تسمى حقوقاً، وإنما يستخدم هذا التيار مسميات أخرى في التعبير عنها فيطلق عليها "تحقيق مبادئ العدالة" في موضع، أو "تلبية احتياجات الفئات الأقل حظاً" في موضع آخر.

لقد بات د. سعيد النجار من أهم رموز الليبرالية المصرية التي حظيت كتبها بالمصادقية، وأصبح بمثابة المتحدث باسم التيار، ومع ذلك، لم تسلم الجمعية من انتقادات وجهت لها على أساس أنها حملت نفس ملامح "النخبوية"، والانغلاق، وكانت أشبه بالصالون أو بنادي الصفوة، غير المتجذر الذي افتقر إلى وجود أي قاعدة شعبية مؤيدة أو ركيزة جماهيرية مساندة له، ولم يفلح حتى في خلق قنوات للاتصال أو بناء جسور للتواصل المفتوح بدوائر أوسع من دائرته المحدودة الضيقة المنحصرة في النخبة من عضويته، فهي شأنها شأن أغلب الجمعيات الثقافية والفكرية في مصر، لم تزد عن كونها منتدى يرتاده عدد محدود من المثقفين ليتحاوروا فيما بينهم. وهي قسمات مشتركة وعامة تنطبق أكثر ما تنطبق على كل ما يندرج تحت التيار الليبرالي.

وبالتالي، فالخطاب الليبرالي في مصر، وإن تعددت منابره، ظل منحصرًا في دوائره المغلقة إذ اكتفى أغلب المنتمين لهذا التيار من مفكرين وكتاب ومثقفين أو حتى رجال أعمال بالتحاور مع بعضهم البعض، حتى المطبوعات والنشرات الصادرة عن الجمعية تم تداولها في نطاق محدود الانتشار، وما لبثت أن توقفت بعدما تراجع الزخم المصاحب لتأسيس الجمعية. ويكاد المرء لا يسمع عن أي نشاط جديد لها، إلا فيما ندر، بمجرد أن غاب عنها الأب المؤسس د. سعيد النجار فهي لم تنج من الشخصانية، ولم ينجح أعضاؤها في تحويلها لمؤسسة قادرة على الحياة.

**ثالثاً: منابر مؤسسية تدافع عن حقوق الإنسان: منطلق ليبرالي أم من منطلقات أخرى؟**

مؤسسة القضاء والمحاكم-الجامعات والمراكز البحثية-المجالس القومية لحقوق الإنسان- للمرأة- للطفل-للشباب... الخ -المنظمات الدفاعية والحقوقية.

### **القضاء والمحاكم منبر آخر لليبرالية يدافع عن الحريات السياسية وحقوق الإنسان:**

تعد السلطة القضائية من أبرز معاقل الليبرالية المصرية، كما يعتبر القضاء قوة ضاربة في حماية حقوق الإنسان حسبما ذهب د. محمد نور فرحات، فهو يذكر أن إنجازات الحركة السياسية المصرية لم تتم بواسطة حركة جماهيرية أو ثمرة للنضال الشعبي (2002) لم تكن حركة كفاية وأخواتها قد تأسست) وإنما بواسطة أحكام قضائية من قضاة تربوا على القيم الليبرالية. حتى بات القضاء المصري هو الموجه للحركة السياسية، ويقوم بمهمة كان من المفترض أن تقوم بها الأحزاب السياسية، فلولا أحكامه ما كان لمسلسل الديمقراطية أن يتم<sup>48</sup>.

<sup>47</sup> ( د. سعيد النجار، "الشروط الأساسية للخروج من الأزمة الاقتصادية"، **نداء الجنوب**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد الثاني، يناير 2002)، ص 158.

<sup>48</sup> ( د. محمد نور فرحات، "حقائق وملاحظات على انتخابات 2000"، **نداء الجنوب**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد الثاني يناير 2002، ص 253.

وتذخر الحياة السياسية المصرية في تطورها على مدى التسعينيات، وما بعدها، بأحكام للقضاء أثبتت من خلالها وقوفه وراء مبدأ حقوق الإنسان ودفاعه الدائم عن الحريات السياسية ومن أبرز الأمثلة تلك الأحكام التي درجت المحاكم الإدارية العليا على إصدارها فيما يتصل بأحقية الأحزاب السياسية تحت التأسيس في التواجد والعمل برغم رفض لجنة شئون الأحزاب لطلبها في هذا الشأن بما يعني أن القضاء لعب دور الآلية البديلة والنافذة الحرة التي استطاعت الأحزاب باللجوء إليها، تخطي عقبة رفض اللجنة المختصة. وكثيرا ما أصدرت نفس المحكمة قرارات مساندة لأحزاب أخرى اتهمتها اللجنة بارتكاب مخالفات، تمهيدا لحلها. على نحو ما حدث مع حزب العمل ذي التوجه الإسلامي عام 2000، الذي أكد حكم المحكمة حقه في البقاء<sup>49</sup>.

فخلال الفترة من 1979-1987، أصدرت المحكمة الدستورية أحكاما بإدانة 35 قرارا سياسيا من بين 57 قضية عرضت عليها على أساس مخالفة الدستور، وهي نسبة غير ضئيلة. وكان عدد غير قليل منها يتعلق بفرض قيود على الحريات السياسية. ومنها مثلا الحظر المفروض على الأحزاب السياسية عام 1977 في حالة معارضتها لاتفاقيات كامب ديفيد. وأيضا حرمان قيادات حزب الوفد الجديد من حقوقها المدنية عام 1978 ناهيك عن الحكم بعدم دستورية قانون الانتخابات الذي حظر مشاركة المرشحين المستقلين في الانتخابات التشريعية.

وهكذا، درج القضاء على استخدام اختصاصاتهم الدستورية في التصدي لمحاولات الحكومة والسلطة تقييد الحريات السياسية. وإن كانت قضية مثل قضية الحسبة التي صدر فيها الحكم ضد د. نصر حامد أبو زيد تمثل حالة عكسية<sup>50</sup>.

في نفس الإطار، يندرج حكم لمحكمة النقض اليمنية عام 1993 برفض قرار المحكمة الأدنى بإدانة مؤلف يمني بسبب كتاباته حول تاريخ اليمن لعدم كفاية الأدلة.

وهو ما يبرز حقيقة امتلاك القضاء عبر سلطاته التأويلية والتشريعية القدرة على حماية استقلاليتها في مواجهة السلطة التنفيذية. أخذا في الاعتبار كونه في حد ذاته أحد السلطات الثلاث للحكومة. وأن المؤسسات القضائية هي في الأصل مؤسسات الضبط الاجتماعي تمارس دورها من خلال تفسير القانون وتأييله أو ممارسة دور تحكيمي، فضلا عن اضطرارها في كثير من الأحيان إلى استخدام القوة الجبرية وهي من هذه الزاوية تعتبر من المؤسسات القمعية ذات النزوع الردعي.. فالقضاء يعد بمثابة جزء لا يتجزأ من السلطة السياسية. ولذا، فإن دفاعه عن الحقوق والحريات العامة يؤثر تساؤلات عدة تتعلق بمدى استقلاليتها إزاء جهاز الدولة ولاسيما فرعه التنفيذي، وحدود تحليه بقيم الحيطة والنزاهة، ودرجة أخذه بمبدأ نسبية الحقيقة الاجتماعية. بمعنى أن يخضع القضاء للحياد الأيديولوجي الكامل دون تفضيل مسبق لمذهب فكري على آخر (لا ليبرالي ولا غيره) بل يأتي اضطلاهم بمهمة التحكيم مشروطا بمسعى التوصل إلى حل توفيقي يؤولف بين مختلف الاتجاهات في فهم القانون. على عكس المحامين مثلا أو أعضاء وناشطي منظمات حقوق الإنسان الذين تنصب وظيفتهم بطبيعتها على القيام بدور دفاعي لنصرة حقوق الإنسان والتصدي لحالات الانتهاك<sup>51</sup>.

البعض يميل بدرجة أكبر إلى تفسير هذا الدور السياسي للقضاء من خلال أعمال مبدأ دولة القانون التي لا تتعلق بوجود نزعة طبيعية لدى مؤسسات العدالة لحماية المواطنين من طغيان السلطة السياسية وتعسفها، أو تعزيز حرية الأفراد وضمان المساواة بينهم، بقدر ما ترمي إلى إقرار علاقات قوة تقرض احترام الشرعية والمشروعية. ومن ثم فإضفاء صفة "الفاعل السياسي" على القضاء استنادا إلى الدور الذي زاوله في حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات في عدد من الدول العربية مثل: مصر، والأردن، واليمن... الخ. هو تعميم تجافيه الدقة ولا يجيب عما إذا كانت مرجعية هذا الدور تستند فقط إلى وجود توجه ليبرالي حقيقي لدى القضاء، أم تنبع من تقديسهم للقانون، وطريقة فهمهم لوظيفتهم التي تنصب في جوهرها على إرساء مبدأ الشرعية الدستورية.

<sup>49</sup> (كرم خيس، "الجنوب في نصف عام"، نداء الجنوب، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد الثاني يناير 2002، ص 196.

<sup>50</sup> (برنارد بوتيفو، "المؤسسة القضائية المصرية والحوار حول الليبرالية"، في د. نازلي معوض أحمد (محرر)، الليبرالية الجديدة، مرجع سابق، ص 83-95.

<sup>51</sup> (برنارد بوتيفو، "المؤسسة القضائية المصرية والحوار حول الليبرالية"، في د. نازلي معوض أحمد (محرر)، الليبرالية الجديدة، مرجع سابق، ص 85-86.

فموقف القضاء في حقيقة الأمر غالبا ما يتأرجح بين الليبرالية ذات الصبغة العلمانية، وهذه العلمانية في نظر الليبراليين هي جزء لا يتجزأ وركن ركين من عملية الإصلاح الشاملة (فالعلمانية والديموقراطية جناحان لا يفترقان لطائر الحرية حسب تعبير شاكر النابلسي) تارة والشرعية الدستورية (المستندة جزئيا إلى قواعد الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع) تارة أخرى.

وهو ما يدفع القضاة أحيانا إلى اتخاذ مواقف تبدو متعارضة ولو ظاهريا مع مبدأ الحرية ولعل هذا ما يتجلى في قضايا الحسبة أو ممارسات فرض الرقابة أو الحظر أو المصادرة ضد بعض ألوان الإنتاج الفكري والإبداعي لعدد من الكتاب والفنانين مثل د. نصر حامد أبو زيد والمخرج يوسف شاهين وغيرهم. ناهيك عن مساندته لأحقية الأزهر الشريف في مصادرة الكتب، أو ممارسة نوع من الهيمنة على الفكر والبحث العلمي أو إعلان الأزهر لفتوى السماح بالختان، مما تسبب في موقف مناهض لهذه الفتوى اتخذته وأعلنته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان<sup>52</sup> (على أساس أنها تستند إلى تأويل غير صحيح للشريعة الإسلامية) غير أنها في هذه المرة لم تصادف مساندة أو تأييدا من قبل المحكمة عند الفصل في القضية.

في المقابل شهدت ساحات القضاء في مطلع التسعينيات، محاكمات العناصر المنتمية لجماعات الإسلام السياسي أمام محاكم أمن الدولة والقضاء العسكري، واستند موقف القضاء عادة إلى الطعن في الأحكام الصادرة ضد تلك العناصر على أساس خطأ في الأدلة وعدم الاعتراف بأيّة اعترافات تتم تحت وطأة التعذيب الذي ثبت وقوعه أثناء التحقيقات.

على هذا النحو تجلت الليبرالية في مواقف القضاء المصري التي سجل من خلالها احترامه الكامل لحقوق الإنسان، ودفاعه عنها، وعن الديموقراطية في مواجهة السلطة التنفيذية وما يصدر عنها من خروق أو انتهاكات. وكان من الطبيعي، أن يدفعه هذا للدخول في صدام متكرر مع السلطة. الأمر الذي توأكب منذ عهد الثورة في مصر مع مطالبة القضاء بالاستقلالية، حيث لجأ القضاة أكثر من مرة لتعبئة صفوفهم ذاتيا في مواجهة قرارات للحكومة أو لوزارة العدل تتعلق بتنظيم مهنتهم وفحواها فرض الوصاية عليهم، كالتدخل في انتخابات نادي القضاة لمساندة مرشحين مواليين للحكومة على حساب آخرين محسوبين على المعارضة، وإصرارهم على رفض التبعية للسلطة السياسية كأساس لهويتهم المهنية على نحو ما حدث عام 1969 وعرفت وقائعه بمذبحة القضاة.

ومما يسجل للقضاء المصري وقوفه إلى جانب النقابات عندما واجهت أزمة في نهاية عهد السادات حيث أعلنت المحكمة الدستورية العليا سلسلة من الأحكام تعتبر القانون الصادر في حق النقابات متناقضا مع نص المادة 56 من الدستور التي تكفل حق التأسيس الديموقراطي للنقابات، في حين ينص هذا القانون على حل مجلس إدارة منتخب لنقابة المحامين من خلال تعيين مجلس آخر للإدارة. مجلس الدولة كان له بدوره أيضا موقفا شجاعا يتعلق بقرارات سبتمبر التي أصدرها السادات عام 1981 وتعلقت بنقل عدد من أساتذة الجامعات ومن الصحفيين لأنشطة أخرى وحل بعض الجمعيات وإلغاء رخص نشر العديد من الصحف.

وفي عام 1987، أصدرت المحكمة حكما ببراءة سائقي السكك الحديدية المضربين برغم حظر القانون الجنائي للإضراب في المادة 24، وهو ما أبرز بدرجة أكبر عدالة القضاء ودوره الكبير في صون وحماية حقوق الإنسان<sup>53</sup>.

ثم تكررت الأحداث في حقبة التسعينيات، بسيناريو مختلف من ناحية الشكل فقط لكنه أتى حاملا نفس المضمون. فشهدت محاكمة أعضاء من الجماعات الإسلامية عام 1993، أوج حالات الاضطهاد بين القضاء والسلطة التنفيذية. فكانت الحجة الرئيسية التي ركز عليها المحامون في دفاعهم هي بطلان

<sup>52</sup> Bernard Botiveau, "L'institution Judiciaire Egyptienne dans le Débat sur le Libéralisme", dans Dossiers Du CEDEJ, **Age Libéral et Néo-Libéralisme**, (Actes des sixièmes rencontres franco-égyptiennes de science politique tenues a l'Institut du Monde Arabe, Paris 19-20 Mai 1995, Le \Caire: CEDEJ et Centre d'Etudes et de Recherches Politiques, 1996), p. 52.

<sup>53</sup> Ahmed Al Rachidi, "Garanties des Droits de L'Homme: Etude d'un des aspects juridiques de l'évolution libérale dans le monde arabe", dans Dossiers Du CEDEJ, **Age Libéral et Néo-Libéralisme**, (Actes des sixièmes rencontres franco-égyptiennes de science politique tenues a l'Institut du Monde Arabe, Paris 19-20 Mai 1995, Le \Caire: CEDEJ et Centre d'Etudes et de Recherches Politiques, 1996), pp. 41, 42.



اعترافات المتهمين لأنها تم انتزاعها تحت التعذيب، مما يهدم الأساس الذي يقوم عليه دليل الإدانة، وبناء عليه رفضت المحاكم المدنية إصدار أحكام ضدهم، مما اضطر الحكومة إلى نقل محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية<sup>54</sup>. وانتهى الأمر بإصدار محاكم أمن الدولة العليا أحكاماً بالبراءة لعدد كبير منهم، بعد تأكيد وقوع أعمال تعذيب. بل وحتى المحاكم العسكرية العليا، اضطرت أحياناً لتبرئة ساحة المتهمين، إما لعدم توافر الأدلة، أو لثبوت أعمال التعذيب بحسب التقارير الطبية، مما يجعل إجراءات التحقيق معيبة.

وعلى نفس المنوال، أصدرت محكمة النقض بالأردن حكماً بتبرئة عدد من المنتهين للتيار الإسلامي ممن سبقت إدانتهم بجرائم المشاركة في ما عرف بمؤامرة موتا وذلك لعدم كفاية الأدلة<sup>55</sup>. ومع هذا، بقي السؤال مطروحاً عما إذا كان هذا الموقف ينبع من اعتناق مفهوم ليبرالي للعدالة أم من مجرد ارتباط وتمسك متأصل لدى القضاء بالشرعية أم نتاج لكليهما معاً؟<sup>56</sup>.

جاء القرن الواحد والعشرين في مستهله بموجة قوية من الاعتصامات والمواقف الاحتجاجية التي اتخذها القضاة المصريون عبر ناديم ووجهوا من خلالها انتقادات حادة للنظام السياسي وممارساته. فحدثت مصادمات بشأن التزوير في الانتخابات التي تمت تحت مظلة الرقابة القضائية الكاملة لأول مرة في تاريخ البلاد. وزاد التوتر عندما أعلن وزير العدل إعادة النظر في القانون الحاكم לנוادي القضاة، والذي ارتأى فيه هؤلاء محاولة من السلطة التنفيذية للتدخل في شئونهم وتقييد استقلاليتهم. كذلك شهدت أحداث عامي 2004-2005 أزمة المستشار محمود مكي، وعدد من زملائه الذين تعرضوا للإهانة، وكذلك المستشارة نهي الزيني التي أعلنت عما شهدته الانتخابات تحت رقابتها من تجاوزات وانتهاكات.

وكانت من أشهر المواجهات تلك التي نجمت عن تصريحات للمستشار محمود الخضيري رئيس نادي قضاة الإسكندرية حملت انتقادات شديدة لمجلس الشعب ووصفته بالمنبسط مما أثار حفيظة نواب الحزب الوطني وعلى رأسهم رئيس المجلس د. فتحي سرور الذي أصر على أن يقدم الخضيري اعتذاره للمجلس عما صدر عنه من أقوال تتنافى مع صفة القاضي المفترض أن يناهز بنفسه عن العمل بالسياسة أو التدخل فيها وإلا أفقد وظيفته هيبتها وقديسيته..

أما المستشار الخضيري وغيره، فقد أعلنوا من جانبهم أن الوطنية والانتماء هي التي دفعت بهم إلى التعبير عن رأيهم السياسي عبر وسائل الإعلام، وأنهم بذلك يؤدون واجبهم ويمارسون حقهم المكفول لهم بالدستور والقانون بوصفهم مواطنين.

### الجامعة هل لازالت معقل للبرالية ومنارة ومنبر للدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان<sup>57</sup>

منذ تأسيسها بمبادرة أهلية، كان رسوخ القيم الليبرالية في الجامعة المصرية بمثابة مصدات الرياح التي واجهت محاولات التدخل في حرية الجامعة والحد من استقلاليتها، بيد أن مجيء ثورة 1952، وضع نهاية لهذا الدور الاستقلالي للجامعة في نظر الليبراليين، بعدما ابتدعت الثورة مفهوم التطهير ونقلته من حلبة الحياة السياسية إلى رحاب الجامعة. وفقدان الاستقلالية ألحق الجامعة بالنظام القائم، وحولها إلى تابع أمين له يردد ما يقوله على ألسنة القيادات والأساتذة ويتبع قواعد صارمة في تأديب أعضاء هيئة التدريس إن هم خرجوا عن الخط المرسوم لهم بحثياً وأكاديمياً مع تنامي التدخل الأمني الصريح في كثير من ملفات العمل الجامعي، واستمرار الحظر المفروض بحكم القانون (والغير واقعي بالمرّة) على أي نشاط سياسي أو حزبي داخل ساحات الحرم الجامعي (وقد باتت أسواره العالية محاطة بقوات مدججة السلاح وعربات مصفحة ومناويز ومدركات وحاملات جنود الأمن المركزي شاهرين عصيهم، واقفين خلف دروعهم في وضع استعداد واستنفار دائم، وهو مشهد يكاد يتكرر في تفاصيله، وكأنه صورة منسوخة طبق الأصل في أكثر من جامعة عربية)..

<sup>54</sup> ) Mustapha Lamil Al-Sayyid, "A Civil Society in Egypt?", **The Middle East Journal**, (Vol. 47, No.2, 1993), pp. 228-242.

<sup>55</sup> ) Bernard Botiveau, "L'institution Judiciaire Egyptienne dans le Débat sur le Libéralisme", dans Dossiers Du CEDEJ, **Age Libéral et Néo-Libéralisme**, (Actes des sixièmes rencontres franco-égyptiennes de science politique tenues a l'Institut du Monde Arabe, Paris 19-20 Mai 1995, Le Caire: CEDEJ et Centre d'Etudes et de Recherches Politiques, 1996), p. 46.

<sup>56</sup> ) برنارد بوتيفو، "المؤسسة القضائية المصرية والحوار حول الليبرالية"، في د. نازلي معوض أحمد (محرر)، **الليبرالية الجديدة**، مرجع سابق، ص ص 91-92.

<sup>57</sup> ) د. إسماعيل سراج الدين (تقديم)، ود. جابر عصفور ود. محسن يوسف (إعداد وتحرير)، **الحرية الفكرية والأكاديمية**، (منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2006).

لقد تحولت الجامعة في نظر الكثير من المراقبين إلى مؤسسة شبه حكومية تتولى بنفسها قمع أبنائها. زد على ذلك، أن غياب الحريات الأكاديمية في الجامعة تسبب في انحدار حالة العلم والمعرفة في العالم العربي. وهو ما تناوله تقرير التنمية البشرية في العالم العربي عام 2003. بينما أرجع تقرير هيومان رايتس واتش لعام 2005 ما تعانيه الحريات الأكاديمية من إهدار وحصار خانق إلى قيود تفرضها الحكومة تارة، وضغوط تمارسها الجماعات الإسلامية المتشددة تارة أخرى.

ومثلما تعد عبارة "استقلال القضاء" كلمة السر والمفتاح في تحديد حجم دور هذه المؤسسة في الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الحريات، ينطبق الأمر ذاته على الجامعة التي تعرضت لإهدار استقلالها في مختلف جوانبه المالية، والإدارية، والأكاديمية. إذ يستعرض د. محمد أبو الغار شتى ألوان القيود المفروضة على أساتذة الجامعات وطلابها سواء من ناحية تعيين العمداء، أو من ناحية تدخلات الأمن، أو الحزب الحاكم في تحديد من يتولون المناصب الجامعية (وبالذات القيادية)، أو حتى غياب الشفافية في كثير من الأمور الأكاديمية والعلمية التي امتدت إليها أمراض الفساد والمحسوبية والمحاباة والواسطة وجسدتها على أوضح ما يكون قصة أبناء الأساتذة في كليات القمة وأشهرها كلية الطب. أما في إطار العلوم الاجتماعية، فحظر تناول موضوعات بعينها، أو حجب المعلومات والوثائق التي تفيد في دراستها، أو منع إجراء بحوث ميدانية مهمة كاستطلاعات الرأي تدلل على مبلغ انخفاض سقف الحرية، وتفسر توقف الجامعة عن أداء دورها كمنبر ليبرالي.

وإن كان البعض يرى في حركة 9 مارس التي تأسست حديثاً مبادرة للدفاع عن استقلال الجامعة، واستعادة حريتها كشرط لاستعادة دورها السابق، بيد أنها تعتمد بالأساس على الاحتجاج كآلية للعمل والتفاعل مع الدولة والمجتمع.

### وسائل الإعلام والصحافة:

إذا كان هذا هو الحال في مؤسستي القضاء والجامعة بقي التساؤل حول الإعلام والصحافة والى أي مدى تمثل تلك الوسائل منابر ليبرالية للدفاع عن الحريات، يرى الكثيرون أن هذه الأدوات سادتها لغة الاتهام والإدانة (مثلما حدث مع أزمة صدور رواية "وليمة لأعشاب البحر" عن وزارة الثقافة) وأنها عبر مختلف الأزمات التي تعرض لها المثقفون لم تشكل قنوات للدفاع عن الحرية في التفكير والتعبير والإبداع، بل العكس هو الصحيح<sup>58</sup>.

إذ نصبت لهم المشانق والمقاصل وأسهمت في إثارة الهجمة الشرسة عليهم (ربما بالنظر إلى امتداد ظاهرة الاستقطاب بين الدولة وتيار الإسلاميين المتشددين (الراديكاليين) إلى الإعلام نفسه في عصر الفضائيات والى الصحافة التي عرفت ثنائية انشطارية بين صحافة قومية أو بتعبير أدق حكومية رسمية وأخرى حزبية معارضة أو خاصة (وإن كانت تطلق على نفسها مستقلة). وبطبيعة الحال، فإن البنية القائمة على الاستقطاب لا تفرز إلا استقطاباً فكرياً يتنافى مع جوهر الليبرالية، ناهيك عن أن يصدر عنه خطاب محمل بقيم الحرية وحقوق الإنسان.

مشهد الاستقطاب ذاك ينطبق بنفس ملامحه التفصيلية على علاقة الحكومة بالمعارضة فثمة صراع جدلي عقيم دائر بين الطرفين (وصفه الكثيرون بحوار الطرشان)، إذ يتركز مسعى كل منهما في كيفية سحب البساط من تحت أقدام الآخر. وكلاهما ذا طابع نخبوي بعيد كل البعد أو حتى منقطع الصلة تماماً عن الجماهير العريضة، وهو ما ذهب برهان غليون إلى تشبيهه بحرب استنزاف بين الدولة والمجتمع، يسودها نهج التدمير المتبادل مع بقاء طرفيها بمعزل شبه تام عن الجسم الحقيقي للأمم، أي الكتلة الشعبية الأساسية<sup>59</sup>.

### جموع المثقفين (الأدباء-الشعراء-كبار الصحفيين) والنخبة الفكرية:

البعض يرى أن المشكلة الحقيقية أن الإنسان العربي ليس مهموماً بقضية حقوق الإنسان على غرار جموع المثقفين من النخبة فمشكلة الإنسان العربي هي تركيز اهتماماته على المتطلبات الأساسية من صحة وتعليم وإسكان.. الخ بالنظر إلى عدم كفايتها في ظل الأوضاع الاقتصادية القائمة وتلك مسؤولية تقع على عاتق طرفين: الحكومة أحدهما، ولكن الطرف الآخر هو المجتمع المدني الذي من واجبه أن يعمل من أجل إعادة الشعور للإنسان العربي بإنسانيته. فالى أي مدى يعد المجتمع المدني

<sup>58</sup> د. إسماعيل سراج الدين (تقديم)، ود. جابر عصفور ود. محسن يوسف (إعداد وتحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، (منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2006).

<sup>59</sup> (برهان غليون، "الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة"، المستقبل العربي، (السنة 13، العدد 135، أيار مايو 1990)، ص 40.

العربي كيان متبلور وله وجود؟ أم أنه لا زال في إرهاباته الأولى؟ والسؤال الأهم هو عما إذا كان الخط الفكري الرئيسي داخل هذا الكيان هو ذو اتجاه ليبرالي من عدمه. فإذا كان مما يحسب للنخبة الفكرية ولجماعة المثقفين العرب أنها كانت وراء التزايد الملحوظ في أعداد المنظمات غير الحكومية والجمعيات الحقوقية والدفاعية التي نشطت في مجالات غير تقليدية بدء من حقوق الإنسان ومرورا بالمرأة ووصولاً إلى البيئة، وإذا كان لنشطاء حقوق الإنسان سجل مشرف من العمل النضالي المخلص دفاعاً عن هذه الحقوق في بيئة غير مشجعة، بل وتعتبر معادية ومناوئة لفكرهم بشقيها الرسمي والشعبي. وهم ماضون في طريقهم برغم ما يتعرضون له من ملاحقات ومطارادات أمنية وما يواجهونه من تضيق للخناق، وتقييد لمساحات الحركة، ودوائرها، ناهيك عن أشكال القمع السافر التي تصل إلى حد الاعتقال والحبس والمحاكمة أمام محاكم غير عادية والإدانة بتهم تتراوح بين إثارة القلق والبلبلة والعمالة والخيانة وتلقي أموال من الخارج بطرق غير مشروعة لتنفيذ أجندة أجنبية مغرضة والتآمر على استقرار الوطن وأمنه وتضامنه الداخلي... وغيرها من قائمة الاتهامات الجاهزة.

غير أنه ليس ثمة ما يدل على أن هؤلاء هم بالأساس من المنتمين للتيار الليبرالي أو المنضويين تحت لوائه على وجه التحديد. بل تشير أغلب الأدبيات إلى أن عدد لا يستهان به منهم أنصار التيارات الاشتراكية والشيوعيين السابقين الذين انخرطوا في هذا النشاط الحقوقي الجديد كأحد سبل التكيف، والاحتفاظ بالبقاء على الساحة وفي المجال العام (الحالة المصرية مثال على هذا).

### **الحقوق الفردية في بؤرة اهتمام وتركيز الحركة العربية للدفاع عن حقوق الإنسان:**

مع ذلك فعلى المستوى العربي، بدأ الاتجاه حديثاً نحو إحياء الليبرالية، وكانت أولى إرهاباته ذلك الاجتماع الذي شهدته (مدينة ليماسول) في قبرص عام 1983 لمناقشة أزمة الديمقراطية في العالم العربي وضم قرابة 100 من المفكرين العرب، واختتم فعالياته بتأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان على أن تكون القاهرة هي مقرها. وأعلن الليبراليون العرب اجتماعهم على الإغلاء من أهمية الحريات الفردية، وأن التقدم رهن بها باعتبارها قيمة في حد ذاتها.

### **المنظمة العربية لحقوق الإنسان:**

#### **التركيز على المدخل القانوني وتجنب التورط في دور المعارضة السياسية**

تأسست المنظمة عام 1983 كمنظمة غير حكومية هدفها تعزيز حقوق الإنسان وحصلت على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام 1989. وهي تستخدم في سبيل تحقيق هدفها الوسائل القانونية ولا تمارس أي أنشطة سياسية معارضة ولكنها تركز فقط على مناهضة الانتهاكات وأعمال العنف التي تشكل مخالفات للقوانين الدولية والوطنية وتتطوي على اعتداء على حقوق الإنسان، سواء كانت صادرة عن الحكومات أو الجماعات الأهلية. وتصدر عن المنظمة نشرة دورية كل شهرين بعنوان النشرة الإخبارية. وتقرير آخر سنوي بعنوان: "حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي" وتتضمن نتائج الزيارات الميدانية وبعثات تقصي الحقائق التي ترسلها المنظمة. كما تصدر عنها بعض الكتب التي تستهدف الترويج لثقافة وفكرة حقوق الإنسان في ظل إغلاء مبدأ "حكم القانون". وهو ما يلقي الضوء على غلبة الاقتراب القانوني سواء على مستوى تشكيل وتركيب العضوية داخل المنظمة، أو على طبيعة أنشطتها والخط الأساسي الحاكم والمحدد لسبلها (السياسية) المتبعة في تحقيق غاياتها<sup>60</sup>.

وعموماً فإن متابعة أداء منظمات حقوق الإنسان وما تضطلع به من أنشطة على المستوى الحركي، يكشف النقاب عن تركيز واضح على البعد الفردي للحقوق فالحقوق الفردية تكاد تكون المحور الأساسي لنشاط جميع منظمات حقوق الإنسان العربية، وهو ما يرجع إلى الخبرة العربية التي تشهد فيها هذه الحقوق انتهاكات عدة.

بيد أن هذا التركيز على الجيل الأول من الحقوق المدنية والسياسية، كان أحد الانتقادات الموجهة للحركة لعربية التي تجاهلت أو همشت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات تعاني من مشكلات حادة في هذه المجالات ناجمة عن إخفاق الدول العربية نفسها في توفير هذا الجيل من الحقوق.

<sup>60</sup> د. إسماعيل سراج الدين (تقديم)، د. قدرى حنفي ود. محسن يوسف (إعداد وتحرير)، **التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني**، (الإسكندرية، منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2007)، ص 171.

أما المنظمات التي تولي اهتماما لحقوق الشعوب فأغلبها يختص تحديدا بالنضال ضد الاحتلال الأجنبي في فلسطين.

غير أن زيادة تعرض فئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لانتهاكات سافرة في ظل ما عرف بسياسات الإصلاح الاقتصادي وما تتضمنته من برامج للتحريم والخصخصة كانت وراء بروز مشكلات وهموم أكثر إلحاحا شغلت الأذهان فكان من الطبيعي أن تحظى منظمات الدفاع عن تلك الحقوق بمزيد من المصداقية والشرعية بينما يتراجع إلى الوراء غيرها من جمعيات تناصر فئات أخرى وتنادي بأولويتها أو أن يخفت صوت الليبرالية، ويعلوه صوت العناصر المنتمية للتيارات الأخرى الاشتراكية تارة والإسلامية تارة أخرى والتي يبدو من خطابها أنها الأقرب إلى تلمس مواضع أنين وشكوى المواطن العادي ورجل الشارع المقهور اقتصاديا والمهموم بالبطالة والغلاء أكثر من اهتمامه بقضية الديمقراطية، وما تستلزمه من متطلبات من قبيل توسيع الحريات السياسية، أو التعددية الحزبية، أو التصويت في صناديق الانتخابات... الخ.

وقد تباينت الآراء حول طبيعة التحديات والمعضلات التي تجابه تلك الحركة بدء من د. محمد السيد سعيد الذي ينكر وجودها أصلا ويميل إلى وصفها كحالة مزاجية وعمليات نضالية لكنها منفصلة مشتتة، وليست حركة بالمعنى الصحيح. أي أن الحركة تفتقر إلى الحد الأدنى من التنسيق الداخلي. بل هي تعاني التفتت إلى عشرات المنظمات، ويسهم التنافس فيما بينها على مصادر التمويل الأجنبي بالذات في تقسيمها على هذا النحو. ورأي آخر يؤكد أنها تعاني من صعوبات شتى بعضها تتعلق بالتمويل أو المؤسسة، وبعضها ترتبط بضعف المجتمع المدني عموما، أو التعارض مع الإطار الثقافي المرجعي، أو غياب الدعم الشعبي<sup>61</sup>.

لكن الثغرة الأخطر في حركة حقوق الإنسان هي الخلاف المستمر والجدل المثار حول المفهوم نفسه، وأنه لا زال محل اختلاف، بالإضافة إلى غياب السند الشعبي الذي ينزع الفعالية عن الحركة وكونها ليست فكريا مدعوما شعبيا. بل هي أقرب إلى النخبوية.

النقد يذهب إلى حد اتهام بعض الناشطين في الحركة بالانتهازية، وأن أغلبهم من العناصر التي أخفقت في العمل السياسي عبر الأطر الحزبية، فانتقلت بعد إحباطها إلى تبني خطاب حقوق الإنسان كأداة لترويج أفكارها خارج الأحزاب. وهو تحليل قريب من وجهة نظر د. مصطفى كامل السيد الذي يتحدث عن خضوع الحركة تاريخيا لسيطرة أيديولوجية القومية العربية على حساب قضايا حقوق الإنسان وهو ما تعكسه خلفية قياداتها بجلاء.

### في مصر:

وفي مقابل وجهة النظر تلك، ثمة رد يدافع عن الحركة لبهي الدين حسن الأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ويؤكد أن ما تشهده من انقسامات لا يعبر عن اختلافات بينها بقدر ما يؤهلها للتعاون، وتقسيم العمل فيما بينها، استجابة للاحتياجات المحلية. كما أنه من الوارد أن تعتمد الحركة الدولية نفسها على الحركة المحلية كزخم لها ليس فقط مصدرا لتوفير المعلومات، ولكن كآليات للدفاع عن الحقوق ولتغيير المجتمعات (الثقافات) المحلية.

### في اليمن:

نفس التشخيص يرد على لسان محمد المتوكل نائب رئيس منظمة حقوق الإنسان باليمن فهو يعتبر أن الفجوة بين الحركة الدولية والمحلية يمكن تجسيرها عبر التعاون والحوار المتكافئ والمفتوح دون حساسية، كما يؤكد على أهمية أعمال عنصر الشفافية لاسيما فيما يتصل بالأهداف والنواحي المالية<sup>62</sup>.

### في المغرب:

قدم عبد الله العروي نموذجا لمفكر ليبرالي له صوته المسموع في أوساط الرأي العام العربي. وقد فسر كثرة الكلام حول الحرية في العالم العربي بغياب هذه الحرية نفسها في بلدانه فلا بد أن يكثر

<sup>61</sup> (تؤيد هذا الرأي المحامية الأردنية أسماء خضر، وهي مدير مركز هامورابي للقانون وحقوق الإنسان، نقلا عن: هنري جيه ستاينر (تقديم)، ود. مصطفى كامل السيد (محرر)، الجوانب الدولية للحركة العربية لحقوق الإنسان، (جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000).

<sup>62</sup> (هو أيضا أستاذ بجامعة صنعاء أنظر: هنري جيه ستاينر (تقديم)، ود. مصطفى كامل السيد (محرر)، الجوانب الدولية للحركة العربية لحقوق الإنسان، (جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000).

الحديث عما ينقصنا<sup>63</sup>. وقد اتخذ المغرب سلسلة من الخطوات على طريق احترام وإعمال حقوق الإنسان، ولكن الملمح الأبرز تمثل في إقامة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عام 1990. الذي أثنى العروبي على مبادرة الملك بتأسيسه معتبرا أنه خير بداية للتمرين على الديمقراطية. لاسيما مع تشكك الملك في إرادة حكومته للعمل، وكذا في رغبة الأغلبية البرلمانية في الإصلاح<sup>64</sup>.

وبرغم كونه ينتمي له كأحد رموزه انتقد العروبي التيار الليبرالي العربي لكونه ينظر إلى الغرب نظرة انبهار ويعمل بكل ما أوتي من قوة لاستنساخ نمودجه بكل تفاصيله. فهو يرفض الحداثة بوصفها أيديولوجيا ذات طابع إقصائي يفتقر إلى الروح النقدية، التي شاعت في الغرب نفسه على أيدي مفكرين من أمثال برنارد شو، وتوماس مان، ورومان رولان، وروجيه جارودي و غيرهم بل وهي لديه في منحها غير النقدي في منظومة الفكر العربي كانت أقرب إلى العقلية الإرهابية<sup>65</sup>. التي مع انبهارها الأجوف بالأخر تنظر إلى الذات نظرة احتقارية.

والتجربة المغربية فيما يتصل بقضية حقوق الإنسان غنية بالدلالات لعل أهمها الميل لاختزال المفهوم بالتركيز على أحد أبعاده مع إغفال الأبعاد الأخرى من جانب، والوقوع في أسر الاستقطاب الذي يصل عادة لحد الصدام الحاد بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي من جانب ثان. فكانت من أبرز قضايا حقوق الإنسان في المغرب تلك التي اتصلت بشكل مباشر بملف المرأة والجدل المثار حول تعديل قانون الأحوال الشخصية (ووضع قانون جديد للأسرة لينصف المرأة) فيما عرف بالمدونة وهو جدل اتسم بالسخونة لأن طرفه الآخر كان تيار الإسلاميين. وبهذا اختزلت الساحة المغربية المفهوم الواسع والشامل لحقوق الإنسان بالتركيز في المقام الأول على حقوق وحرية المرأة.

وكانت من أهم القضايا المتصلة بحقوق الإنسان قضية شاعرة مغربية هي حكيمة الشاوي نشرت قصيدة تدعو لحماية المرأة من القيم السلبية الشائعة في الثقافة والذهنية العامة. تسببت لها في شن حملة من الهجوم العنيف ضدها من جانب عدد من خطباء المساجد ووصل الأمر إلى حد توجيه التهديدات لها والدعوة للتأثر منها لأنها متهمه بالكفر من قبل المؤسسات الإسلامية وقصيدتها تسيء إلى شخص الرسول ص. وهكذا، ارتبط هذا الحدث بفئتين من الحقوق حرية التعبير من ناحية، وحقوق المرأة والدفاع عنها من ناحية أخرى.

وفي رد فعلها على القضية، طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوضع حد للتشهير الذي تتعرض له والاعتراف بالحق في حرية التعبير والرأي والاختلاف وتبني أسلوب الحوار بدل العنف والتكفير. وهو ما جاء في نص البيان الذي أصدرته الجمعية حيث تضمن تأكيده على أن القصيدة تدافع عن كرامة المرأة وتفصح العادات القديمة القائمة على دونيتها واعتبر البيان أن الحملة التي شنها الإسلاميون ضد الشاعرة تنطوي على انتهاك سافر لحقها في الإبداع<sup>66</sup>.

رابعا: رؤية التيار الليبرالي العربي لمفهوم "حقوق الإنسان": الأبعاد النظرية

**التعريف-المرجعية-التصنيف والأجيال- -**

**العائلة المفاهيمية : تشابك مفهوم حقوق الإنسان مع حزمة مفاهيمية مترابطة متكاملة تضم مفاهيم الحرية-الديموقراطية-الإصلاح الدستوري والسياسي-الإصلاح والتحرير الاقتصادي-المواطنة-حق المرأة-حق الطفل-حقوق الأقليات-التمكين.**

أكد المستشار طارق البشري، أن ثمة قاسم مشترك تلتنف حوله شتى التيارات بما فيها التيار الليبرالي، وأن حقوق الإنسان هي أحد تلك الدوائر التي تتقاطع عندها التيارات، لتخلق مساحة واسعة من

<sup>63</sup> ( د. مصطفى كامل السيد، "الليبرالية الجديدة ومفهوم العدالة"، في د. نازلي معوض احمد (محرر)، **الليبرالية الجديدة**، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية السادسة 18-20 مايو 1995، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000)، ص 114.

<sup>64</sup> ( د. سعيد بنسعيد العلوي، "التجربة المغربية في التحول الديمقراطي"، في د. كمال المنوفي، ود. يوسف محمد الصواني(محرران)، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21-22 يونيو 2005، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006)، ص ص 510-511.

<sup>65</sup> ( عبد الوهاب شعلان، "خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر"، **المستقبل العربي**، (السنة 26، العدد 300، شباط/أبريل 2004)، ص ص 59، 60.

<sup>66</sup> ( كرم خميس، "تقرير بعنوان: الجنوب في نص عام: المغرب انشقاق في الاتحاد الاشتراكي وحقائق جديدة"، **نداء الجنوب**، العدد الثاني، يناير 2002، (القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية، 2002، ص ص 279، 280.

الاتفاق برغم بعض التفاوتات الظاهرية، فهي معالم لتوافقات من شأنها بلورة الجامع السياسي الذي يضم الأمة في بوتقة واحدة تساعد على عبور أزمات تكتنف الهوية وتتصل بالشعار المرفوع على مستوى الفكر السياسي وهو محل مراجعة ونقد للذات<sup>67</sup>.

### **معنى تقليدي للحرية وضعه الآباء المؤسسون وربطوه بالعلمانية (صراحة أو ضمناً):**

مالت الكتابات الليبرالية في إحالاتها المرجعية لإسهامات الرواد الأوائل من جيل عشرينيات القرن الماضي إلى تسليط الضوء بالذات على النهج العلماني الذي اتبعه أغلب مفكري تلك الحقبة في الدفاع عن حريات التفكير، والتعبير، والاعتقاد، وتركيزهم على حقوق المواطنين والحريات الشخصية كحرية الكلام والكتابة والصحافة والرأي العام واستقلال القضاء التي تعد أهم ضامن لحرية الأفراد. علاوة على وقوفهم وراء التجربة الليبرالية الاقتصادية ذات النزعة الاستقلالية الوطنية التي قادها في مصر طلعت حرب ورفاقه.

فأهم ما يجدر رصده في الحالة المصرية، هو ذلك المنحى التوفيقى الذي اتسمت به عملية التحديث في منظور أغلب المفكرين من أنصار ودعاة التيارات المختلفة بما فيها تيار الليبرالية. وهذا التيار نهض تاريخياً وتراثياً على حزمة من المبادئ الوطنية وأتت في صدارتها الديمقراطية والحكم الدستوري، ومن ثم الدفاع عن **الحقوق السياسية للمواطنين** (بدء من رفاة الطهطاوي-الإمام محمد عبده-وصولاً إلى أحمد لطفي السيد).

كذلك، كانت الحرية الاقتصادية من أهم ركائز هذا الفكر في شقه البرنامجي دفاعاً عن الملكية الخاصة، بوصفها النظام الأفضل لإدارة الاقتصاد لصالح المجتمع.

### **الليبراليون الجدد ونهج الإفصاح عن العلمانية ومناهضة الإرهاب:**

وكما هو مذكور آنفاً، شهدت حقبة العولمة ولاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ظهور مجموعة من المفكرين العرب الذين قدموا أنفسهم على الساحة الفكرية باعتبارهم تيار الليبراليين العرب الجدد وأكدوا على تميزهم عن جيل الرواد المؤسسين فيما يقدمونه من إسهامات فكرية تدور حول قضية الحرية وحقوق الإنسان.

وعلى رأس نقاط التميز تلك (حسب وجهة نظرهم) تبنيهم لهذه المبادئ كحرية الفكر، ومدنية القوانين، وحقوق الإنسان، في إطلاقها (بمعانيها المطلقة) على عكس المنهج التوفيقى ذي الصبغة الدينية الغالبة الذي ساد في تقديرهم لدى الرواد الأوائل في عصر النهضة (وهو نقد يوجهه الليبراليون الجدد للرعيل الأول من الليبراليين السابقين لكنه محل اختلاف). فهم في الماضي لم يتبنوا العلمانية صراحة كركيزة محورية لأفكارهم، بينما يفصح هؤلاء بوضوح عن علمانيتهم في البيان الصادر عنهم. والذي أتبعوه ببيان آخر تحت عنوان "بيان دولي حول الإرهاب" أرادوا به إعلان موقفهم المناهض للإرهاب، إلى حد توجيه الدعوة لمجلس الأمن من أجل إنشاء محكمة دولية لمحاكمة من اعتبروهم فقهاء الإرهاب (ومنهم فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي).

### **ربط حقوق الإنسان بالإصلاح السياسي والديمقراطي ولو بتدخل الفاعل الخارجي:**

في نص الإعلان ذاته ترد المطالبة بمبادئ الإصلاح الديمقراطي الحقيقي الذي يقود وفقاً لتعريف الليبراليين الجدد إلى نظام سياسي تعددي يضمن الحريات العامة والخاصة كما يضفي القدسية على حقوق الإنسان.

### **معنى جديد للحرية الفكرية: احترام الاختلاف-قبول الآخر-التسامح**

كما يقدم أنصار الفكر الليبرالي العربي في صياغاته الجديدة مفهوم للحرية الفكرية بمعنى جديد، حيث المقصود منها: الحرية التي يتيحها المجتمع **لحق الاختلاف**، والسعي نحو **قبول الآخر**، والتسامح، والميل نحو تجاوز الموروثات المثبطة كالخرافات والعادات<sup>68</sup>.

### **حريات الاعتقاد والتعبير والإبداع بين التقييد والإطلاق:**

غني عن البيان أن الحريات والحقوق ليست مطلقة بطبيعتها. وهنا يفرض السؤال الإشكالي نفسه على أنصار التيار الليبرالي في الوطن العربي ويجتهد كل في تقديم إجابة عليه. فالبعض يدافع عن

<sup>67</sup> (د. علا أبو زيد، "مقدمة"، في د. علا أبو زيد (محرر)، **الفكر السياسي المصري المعاصر**، أعمال المؤتمر السنوي الخامس عشر للبحوث السياسية 16-18 فبراير 2002، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003)، ص ص 14-9.

<sup>68</sup> (د. إسماعيل سراج الدين (تقديم)، ود. جابر عصفور ود. محسن يوسف (إعداد وتحرير)، **الحريات الفكرية والأكاديمية**، (منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2006).

حرية التعبير دون قيد أو شرط، ويرى أن الاختلاف حق لا بد من قبول الآخر المختلف في رأيه واحترامه أيضا واجب (حسب مقولة فولتير الشهيرة قد اختلف معك في الرأي، ولكنني على استعداد أن أدفع حياتي ثمنا لحقك في الدفاع عن رأيك).

وفي ضوء هذا التوجه، يسمح لأي فرد التعبير عن وجهة نظره أيا كانت حتى لو تضمنت موضوعا استفزازيا، وحتى ولو تعلقت بموقف مجموعة من الأقليات (بل إن الأكثر منطقية هو الدفاع عن حرية الرأي المعبر عن الأقلية (والمختلف مع الرأي السائد والمقبول للأغلبية) لأنه الأكثر احتياجا لشتى ضروب الحماية، وخصوصا القانونية، بينما لا يحتاج رأي الأغلبية بطبيعته لأية حماية. كما أن رأي الأقلية هو الأكثر عرضة للقمع والرفض فهو يثير موضوعات ليست محل لا إجماع ولا اتفاق وهي في الغالب لها توجهها التغييرى مما يجعل الآخرين في المجتمع يعتبرونها تشكل خطرا عليهم أو تحمل إهانة لمعتقداتهم وأفكارهم التقليدية الراسخة الموصوفة بالثوابت والمقدسات (مسماة بالتأبوت) التي لا يسمح لأحد بالاقتراب منها أو المساس بها.

وتشير التجربة التاريخية إلى اختلاف في المعالجة بين المدرستين الأمريكية والأوروبية، فالأولى لا تقبل أبدا بأي تقييد للحريات والحقوق تحت أي مسمى أو زعم كحماية الأقليات أو غيرها على عكس المدرسة الأوروبية التي تقبل ببعض المحاذير فهي مثلا تحظر تأسيس الأحزاب النازية كما تعتبر التعبير عن أفكار نازية جريمة لأنها تحمل تحريضا على الأقليات بما يعني أن الديمقراطية تحتاج لوضع حدود على حرية الكلمة، حتى لا تتحول إلى فتنة تهدد كيان المجتمع بالانفجار والتفتت.

قراءة موقف الليبراليين في مصر، تكشف عن ميلهم إلى تبني وجهة النظر الأولى الداعية إلى إطلاق حرية التعبير، فهم غير راضين عن القيود المفروضة عليها. فتجد أغلبهم ينتقدون التناقض القائم بين نص الدستور على حرية الفكر والمعتقد وكذا نشأة القانون والقضاء المصري الحديث في سياق تيار ليبرالي عام من ناحية، واستمرار غلبة الطابع المحافظ على النظامين القانوني والقضائي فيما يتصل بحرية الفكر من ناحية ثانية. فثمة قيود تحد من حرية المؤسسات الفكرية في البحث في العلوم الإنسانية، وفي الإنتاج الإبداعي خصوصا عندما يمس الأمر ثوابت المعتقدات الدينية. وهو أمر لا يعود إلى القانون وحده، وإنما تعلق جريته في رقاب المناخ الثقافي العام الحاكم للمجتمع.

### الترتيب وتحديد الأولويات بين مفردات الحقوق

في مفهومهم لحقوق الإنسان يركز الليبراليون بصفة خاصة على تقديس الحرية الفردية وأن "الفرد" هو محور كل شيء، وأن فكرة "الديموقراطية" ذات مكانة مركزية يجب أن تسخر في خدمتها سائر المبادئ الفكرية الأخرى. وعلى الصعيد الاقتصادي، تبنى الخطاب الليبرالي العربي الدفاع عن مبدأ "الحرية الاقتصادية" باعتباره مفتاح الإصلاح<sup>69</sup>.

أما البعد الاجتماعي، فلا يكاد يظهر إلا عبر مفاهيم من قبيل: "الطريق الثالث" بوصفه الحد الأدنى الاجتماعي، أو المدني الذي يحصل بموجبه جميع المواطنين على حد أدنى من الدخل والخدمات. ومفهوم "الحرية الإيجابية" أي تمكين جميع الأفراد من ممارسة حقوقهم وحررياتهم الفردية والعامية. ومفهوم "إعادة التوزيع" من أجل توفير الحد الأدنى لاحتياجات الفقراء، ولكن دون التنازل عن آليات السوق الحرة في ظل الدور الإشرافي للدولة.

وقد تمت ترجمة التوجه بإعجاب شطر الغرب كنموذج واجب الاحتذاء، إلى بنود للوصفة التي اشتقتها التيار الليبرالي من واقع التجربة الغربية وتشمل: إيلاء الأولوية للتحديات الداخلية، والاندماج في النظام العالمي، الإصلاح الديمقراطي، إصلاح القيم الاجتماعية والسياسية، الإصلاح المؤسسي، والتنمية الاقتصادية عبر تطبيق نظام السوق. لا شك أن البند الخاص بالديموقراطية يتضمن الحريات السياسية، ولكن الليبراليين الذين يشاركون غيرهم في هذا المطلب يضيفون إليه التأكيد على الحرية الفردية بوصفها هي الأساس<sup>70</sup>. فالفرد هو وحدة بناء المجتمع، وهو العماد والركن الرئيس لجهود الإصلاح.

### في تونس:

<sup>69</sup> (د. أميمة مصطفى عبود، مرجع سابق، ص ص 124-125).

<sup>70</sup> (د. سعيد النجار، "مصر وتحديات العصر، رسائل النداء الجديد العدد رقم 4، نقلا عن د. جمال عبد الجواد، "التيار الليبرالي في مصر في مطلع قرن جديد"، في د. علا أبو زيد (محرر)، الفكر السياسي المصري المعاصر، أعمال المؤتمر السنوي الخامس عشر للبحوث السياسية 16-18 فبراير 2002، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003)، ص ص 19-20.

تأسست الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وترأسها المنصف المرزوقي وهو أحد أقطاب الفكر الليبرالي الذي أصر على ترشيح نفسه في انتخابات رئاسة الجمهورية عام 1994 في مواجهة الرئيس بن علي وما لبث أن ألقى القبض عليه لتجاسره على ارتكاب هذا الفعل. قدم وصفه تعكس خطه الفكري وخالصة برنامجه السياسي الذي ينبع من ثلاث حريات يرى ضرورة توفيرها للمواطنين: أولها، التحرر من الأمراض ومن الجوع، وهي بذلك تندرج في طائفة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أي الجيل الثاني الذي تترجمه حقوق الغذاء، والرعاية الصحية، والتمتع بحد أدنى من مستوى المعيشة اللائق. وثانيها التحرر من الاستبداد، وهو ما يشير ضمنا إلى الحريات السياسية عموما، لكن الحرية الثالثة حرية المشاركة كانت هي الأسمى في نظره على أساس أنها تنصب على توفير كل إمكانات التألق لقدرات الفرد في الخلق والإبداع<sup>71</sup>.

### **ربط مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمواطنة في منظومة واحدة:**

الجدير بالتسجيل أن الطرح الذي يقدمه التيار الليبرالي في تأصيله لمفهوم حقوق الإنسان يتم من مدخل نقدي يتعرض أولا للواقع العربي ويبدأ بتشخيص حالة التدني في الحرية والديموقراطية، وإرجاعها في تفسيره لغياب ثقافة حقوق الإنسان. وفي أكثر من موضع وعلى لسان أكثر من مفكر أكد هذا التيار اقتران وتلازم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والتي تنصب في مغزاها وجوهرها على الابتعاد عن النظم السلطوية والاستبدادية<sup>72</sup>.

وفي حديثه عن عوائق الحداثة في البلدان العربية، يدرج الخطاب الليبرالي عدم الفصل بين قيمتي الحلال والحرام من ناحية، وقيم حقوق الإنسان من ناحية أخرى.

أما ما تعانيه الدول العربية من تخلف ديموقراطي فهو يعزى في نظر هذا التيار إلى عدم احترام قيمة الإنسان العربي، الذي يرى هؤلاء أنه ينبغي تهمين حياته إلى حد التقديس فالفرد هو القيمة التي تستند إليها الديمقراطية الليبرالية. بيد أن الواقع المجتمعي والثقافي العربي يشهد اختلالا في التوازن يروج كفة الجماعة على حساب الفرد، فلا زال الولاء في المجتمع العربي لفكر القبيلة أو الطائفة أو الدين (أو حتى الزعيم -الشيخ). أما الفرد، فيتم التضحية به في سبيل الجماعة. وهذا هو العامل المفسر في نظرهم للإقدام على الانتحار الفردي (المقصود الإشارة لما كان يسمى من قبل بالعمليات الفدائية وأصبح يعرف اليوم بالعمليات الاستشهادية). الذي يعكس توطيد القيم والقناعات الجمعية أيا كان مصدرها مع الافتقار إلى الفردية والديموقراطية، وإهدار قيمة المواطنة كمصدر ومنبع للحقوق. فالحديث يركز على حقوق الجماعات وليس المواطن<sup>73</sup>.

لكنه في موضع آخر، ينادي بضبط التلاحح الحضاري والثقافي في إطار شراكات إقليمية وعالمية من أجل تلاحح القيم الكونية ومنها قيم حقوق الإنسان، حتى لا يترك ذلك التلاحح لتوازنات القوى فيفضي إلى انتصار القيم السلعية والاستهلاكية الغربية على جميع قيم العالم.

هذه الأفكار يطرحها الليبراليون في مواجهة منظومتين من المفاهيم الأولى هي الشمولية والاشتراكية التي انتهت بالسقوط. والثانية هي الأصولية الإسلامية والحركات الإرهابية التي تعتمد التفسير السلفي للدين، وتلك هي في نظرهم مصدر التحدي الأكبر والأكثر خطورة لأن هذا الفكر يشهد صعودا متناميا ويلقى رواجاً واسع الانتشار.

### **الصدام العنلي بين "الليبرالية" و"الشريعة الإسلامية":**

### **التمسك بالعلمانية كمرجعية ومنطلق لمبادئ المواطنة والحرية وحقوق الإنسان:**

<sup>71</sup> ( نقلا عن د. مصطفى كامل السيد، "الليبرالية الجديدة ومفهوم العدالة"، في د. نازلي معوض احمد (محرر)، الليبرالية الجديدة، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية السادسة 18-20 مايو 1995، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000)، ص 101.

<sup>72</sup> ( د. أميمة مصطفى عبود، "مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد"، في د. كمال المنوفي، وديوسف محمد الصواني(محرران)، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21-22 يونيو 2005، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006) ص ص 130.

<sup>73</sup> ( كانت مقالات لحازم صاغية من أهم ما أثار هذا الموضوع ورصدتها وحللها د. أميمة عبود في دراستها القيمة <sup>73</sup> ) د. أميمة مصطفى عبود، "مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد"، في د. كمال المنوفي، وديوسف محمد الصواني(محرران)، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21-22 يونيو 2005، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006) ص ص 135، 136.



في سياق واقع العولمة المعاش والذي يشهد فيه العالم انفرادا واستثناءا أحاديا للقطب الأمريكي، شن بعض هؤلاء (وبجراً غير معهودة لم تقدم عليها أي من التيارات العلمانية السابقة في أعنى صيغها التقليدية)، هجومهم السافر والصريح على القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، على أساس أنها تفرض تمييزاً دينياً مرفوضاً في عصر المواطنة، وحقوق الإنسان، مقارنة بالقوانين الوضعية التي تستهدف تحويل الفرد من رعية إلى مواطن ومن عضو في طائفة يستمد منها الوجود والحماية، ومن ثم فهو تابع مدين لها بالولاء والطاعة، إلى فرد مستقل له ذاتيته وكرامته الواجبة الاحترام.

أما القوانين المشتقة في مرجعيتها من الشريعة، فهي بحسب ما يجزم هذا التيار، ترد عليها ملاحظتان أساسيتان: أولاًهما تتعلق بوضع المرأة وحقوقها، والثانية تتصل بحقوق غير المسلمين. وثمة تأويل سائد (قد يكون خاطئاً) للنصوص الدينية أفضى إلى معاملة بالغة الدونية لكليهما<sup>74</sup>. والاقتراح الذي يقدمه هؤلاء هو تضمين بنود في اتفاقيات الشراكة الأوروبية أو الأمريكية مع البلدان العربية لتحريم كافة صور التمييز سواء ضد أبناء الدين المختلف (غير المسلمين من أهل الذمة) أو ضد المرأة (التي تعامل كأقلية وتعتبر ناقصة عقل ودين) ومن ثم فإن أي نص قانوني أو دستوري يعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع هو حسبما يذهب هؤلاء بمثابة أداة لممارسة التمييز، فيما ينسف مبدأ المواطنة من جذوره.

لقد جاء الخطاب الليبرالي الجديد على لسان البعض من رموزه فجاً في تحيزه للغرب ضد الثقافة العربية عموماً وروافدها الإسلامية على وجه الخصوص، حتى بلغ الأمر ببعض هؤلاء إلى القول بأن المحرمات الشرعية تعارض حق الفرد في التصرف بحرية في جسده، وحقه في اختيار قيمه، ونمط حياته، وملبسه، ومأكله، ومشربه، ومنكحه... الخ. وعليه، فإن تطبيق العقوبات البدنية الإسلامية (إقامة الحدود الشرعية ومنها مثلاً عقوبة الإعدام التي أثير النقاش حولها مؤخراً) هي بمثابة عمل إجرامي يتعين على كافة المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان سواء حكومية كالأمم المتحدة أو غير حكومية كالمجتمع المدني العالمي والإعلام والدبلوماسية الدولية التدخل لوقفه.

وفي ضوء ما سبق، تتجلى أهمية نشر العلمانية بوصفها الطريق الوحيد لضمان حقوق الإنسان وحياته وكذلك حقوق المواطنة كما أنها هي مفتاح القضاء على الإرهاب.

فثمة تأييداً ضمناً أو صريحاً أبداه هؤلاء، للدعاء الزائف الذي أطلقه بعض من يجهلون الإسلام، وردده هؤلاء وراءهم بكون الإسلام يحض على الإرهاب<sup>75</sup>. وأنه إسلام إقصائي لغير المسلم، وللمسلم من الطوائف الأخرى، وللمسلم العلماني، وللمرأة، وحتى للفرد الحديث، وللحقوق المدنية ولحقوق الإنسان الضرورية جميعاً للديموقراطية. فلا سبيل إذن، بل هو من ضرور المستحيل، السعي للتوفيق بين الإسلام والديموقراطية. (وهنا تبرز بوضوح سيطرة منطق "إما وإما" عبر نبرات الخطاب الليبرالي في تناوله لهذه النقطة، مما يضيف عليه مزيداً من الحدية والتطرف).

كذلك من الواضح لمن يطالع إنتاج الليبراليين في مجال حقوق الإنسان وقوع معظمهم في خطأ فادح يتمثل في الخلط بين الإسلام كدين وشريعة ومرجعية من ناحية، والقوى التي تعمل تحت مسميات ولافتات إسلامية من ناحية أخرى وسواء كتيارات فكرية أو كجماعات ذات أجندة سياسية. فقد تراوح موقف أنصار التيار الليبرالي من تيار الإسلام السياسي بين الإدانة والنقد اللاذع والتحريض الصريح للحكومة وتشجيعها على قمع هذا التيار، أو استبعاده لأنه يشكل خطراً مؤكداً على مسيرة التطور والتحديث.

<sup>74</sup> د. أميمة عبود، مرجع سابق، ص 154.

<sup>75</sup> للباحثة خبرة شخصية لمستها عبر عديد من المؤتمرات والفعاليات التي شاركت فيها جعلتها تستشعر أن مصدر هذه الفكرة قد لا يكون بالضرورة هو الغرب بل قد يكون أول من أطلها هم البعض من "المسلمين" الذين يعيشون في الغرب، والذين تماهوا تماماً وتم استيعابهم في الحضارة الأجنبية، فذابوا في مجتمعات المهجر حتى نسوا أو تناسوا أصولهم، وتخلوا طائعين مرحبين عن معتقداتهم. ولكنهم لم يتنازلوا بالمثل عن صفة المتحدث باسم الإسلام، أو إدعاء القدرة على تعريف الغرب بحقيقة وجوهر الثقافة والمجتمعات الإسلامية التي أتوا منها ابتداءً، رغم واقع الانسلاخ الفعلي وانقطاع كافة الروابط والصلات التي كانت تجمعهم بتلك المجتمعات. وإن كان في هذا التحليل ما يحمل شبهة التأثير بنظرية المؤامرة، فكلّ هناك قصدية أو تعمد من جانب بعض قوى الغرب بما فيها مؤسسات إعلامية وبحثية وأكاديمية في الاستعانة بأمثال هؤلاء، وتقديمهم باعتبارهم "الصوت الآتي من الجنوب" المعبر عنه، وها هم "أبناء هذه الحضارة العربية والإسلامية أنفسهم" هم خير من يمثل مجتمعاتهم، يرفعون أصواتهم بالاستغاثة بالغرب، وينادون الخارج الأجنبي للتدخل لإنقاذ شعوبهم من تخلفها، وحماية العالم من خطر الإرهاب الذي فرخته تلك الرابطة التحالفية الوطيدة بين أنظمة استبدادية لا سبيل لإصلاحها، وثقافة شعبية ذات مرجعية دينية متطرفة إذ يغذي كل منهما الآخر ويسانده ويدعم بقائه.

كما أن وصوله المحتمل إلى السلطة، حتى بافتراض حدوثه عبر القنوات الشرعية والفوز في الانتخابات الديمقراطية، سينتهي بالانقراض على الديمقراطية ومن ثم إنهاء عملية الإصلاح السياسي، ويقود إلى العودة لتأسيس نظام استبدادي، فرموز هذا التيار لن تتوانى عن الانقلاب على التجربة الليبرالية نفسها، رغم أنها هي التي أتت بها وأوصلتها إلى السلطة. وفي أحسن الأحوال، كان سكوت أنصار التيار الليبرالي عما ترتكبه الأجهزة الأمنية من انتهاكات لحقوق الإنسان إذا كان الضحايا من المنتمين للتيار الإسلامي، وتفضيلهم التزام الصمت، والوقوف موقف المتفرج دليلاً دامغاً يطعن في مصداقيتهم.

ومع ذلك، فالتعميم في هذا الشأن تجافيه الدقة، فالنخبة الليبرالية والعلمانية يتقاسمها موقفان من القوى الدينية النشطة (سياسياً): الأول يقول بضرورة عدم إعطائها الحق في العمل السياسي الشرعي لأنها قوى معادية بطبيعتها للديموقراطية. فإذا ما أتيحت لها الفرصة ستتقوض حتماً على الدولة وتعيد الدكتاتورية. وفي المقابل، وعلى النقيض من هذا الموقف يدافع تيار آخر عن فسح المجال أمام تلك القوى للعمل في إطار علني بما يشجعها أو يجبرها على العمل الشفاف وفقاً للمعايير الوطنية، ومن ثم ستجد نفسها مضطرة لتطوير مواقفها نحو تبني رؤية وبرامج أكثر عملية ووضعية، والتخلي عن شعاراتها السابقة التي رفعتها لجذب وإثارة الجماهير، وهي إن فشلت حال تقلد المسؤولية في تطويع نفسها مع اعتبارات الواقع سينكشف عجزها، وتظهر على حقيقتها أمام الناس فينصرفون عنها<sup>76</sup>.

### **بين العالمية والخصوصية:**

وبنفس المنطق، ينقسم الرأي داخل التيار الليبرالي ذاته بين اتجاهات واضحة في علمانيتها تعدد بالمصدر الغربي وحده كما تجسده المواثيق والعهود الدولية كأساس مرجعي لحقوق الإنسان. وجناح آخر يقر بأن المصطلح قد تم صكه وجرت صياغته في الغرب أولاً. إذ اعتبر البعض أن مفهوم حقوق الإنسان هو مفهوم دخيل على الثقافة العربية صاغه المجتمع الغربي لتحقيق مآرب سياسية بدليل الانتقائية والازدواجية في تعامل الغرب مع قضايا حقوق الإنسان في المنطقة. بيد أن مضمون هذا المفهوم وجوهره جاء ثمرة لنضال تاريخي طويل في حياة الإنسانية، وثوراتها العالمية وكان للعرب والمسلمين إسهاماتهم المهمة في تلك المسيرة التاريخية الممتدة.

الحجة الثانية التي يستند إليها هذا الرأي هي أن الإعلان العالمي وغيره من المواثيق لم يكن مجرد منتج غربي خالص يترجم أفكاراً محض غربية، ولكنه جاء محصلة لمفاوضات وجهود عالمية شارك فيها المجتمع الدولي كله شرقه وغربه شماله وجنوبه بكل سياقاته الثقافية والحضارية عبر آلية الأمم المتحدة. وهو بذلك، جاء معبراً عن القاسم المشترك الجامع بين الحضارات والثقافات المختلفة، ولو في الحد الأدنى للتوافق بينها<sup>77</sup>.

وعلى أية حال، فالتيار الليبرالي بوجه عام يرتبط بفكر النهضة، والتقدم، والتحديث، وهو في سبيل تحقيق هذه الغايات يسعى للاستعارة والنقل والاقتراب من الغرب والأخذ عنه فهو تحديث على الطريقة الغربية، وربما يصل السعي للتقارب وتقليل الفوارق حد التقليد أو التماهي. أما أساسه النظري المبدئي، فيتمثل في وحدة الحضارة الإنسانية حيث توجد حضارة واحدة تتداول عليها القيادة بين الشرق والغرب، لكنها في كل الأحوال ملكاً للإنسانية قاطبة.

ورغم وجود اتجاه في الإسلام يقر بحقوق الإنسان والمساواة بين البشر ويذهب إلى نفي وجود أي تعارض بين تعاليم الدين في جوهره وما أتت به العهود والمواثيق الدولية في هذا الصدد. غير أن هذا الاتجاه في تأويل النص (الديني) هو الاتجاه المهمش، حسبما يرى البعض، بينما يعلو ويرتفع صوت الاتجاهات الأكثر تشدداً وتطرفاً. وهم بذلك، يعطون ذريعة بقصد أو دون قصد منهم للدفع بالخصوصية الثقافية والدينية الذي تقوم به الحكومات التسلطية ليس دفاعاً عن الإسلام وإنما للإفلات من الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان والتخفي خلف عباءة الخصوصية.

### **المسكوت عنه وتجاهل فئات الحقوق الجماعية وحقوق الشعوب:**

<sup>76</sup> (برهان غليون، "الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة"، المستقبل العربي، (السنة 13، العدد 135، أيار مايو 1990)، ص 33.

<sup>77</sup> (د. إسماعيل سراج الدين (تقديم)، د. قدرى حنفي ود. محسن يوسف (إعداد وتحرير)، التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، (الإسكندرية، منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2007)، ص 168.

لعل من أهم الثغرات التي تشوب مفهوم الليبراليين العرب لحقوق الإنسان إسقاطهم لبعض أشكال الانتهاكات الفجة والسافرة رغم جسامتها ورغم أنها تمارس بكثافة على الشعوب العربية بالذات، فهي تأتي على رأس شعوب العالم التي تعاني تحت وطأة العقوبات الاقتصادية المفروضة عبر آليات النظام الدولي بما فيها الأمم المتحدة. والتي تتنوع أشكالها ما بين حظر وحصار دولي بما يؤدي لحرمان المواطن العادي الغير مسئول عن تصرفات حكومته من الحصول على السلع والبضائع التي يحتاج إليها، بما في ذلك الغذاء والدواء. ورغم أن تلك العقوبات تسببت في مآسي كثيرة في العراق وليبيا والسودان وفلسطين والصومال فإنها لا يكاد يرد لها إشارة تذكر في خطاب الليبراليين برغم ما تحمله من هدر بالغ وبيّن لحقوق الإنسان<sup>78</sup>.

### خامسا: رؤيته لأوضاع حقوق الإنسان في البلدان العربية: التطبيق والممارسة

تقييم الإصلاحات -توصيف حالات الانتهاكات- محاولة تفسير الخروق والتجاوزات-سبل وآليات الدفاع عن حقوق الإنسان-مقترحات وأطروحات حول تحسين الأوضاع والمساهمة في تصحيح الانتهاكات -إلى أي مدى يعد هذا التيار تيارا نضاليا؟

### الوقوع في فخ تأييد الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب: المساهمة في خلط الأوراق والالتباس

يكشف التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عن تصاعد مطرد في منحنى الانتهاكات تحت شعار الحملة أو الحرب الدولية الاستباقية لمكافحة الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأت بالعراق كأولى حلقاتها. وتواكب ذلك مع توسيع وتشديد للعدوان الإسرائيلي السافر على الشعوب العربية في فلسطين ولبنان، ناهيك عن الضغوط والتهديدات المتزايدة إقليميا ودوليا على سوريا<sup>79</sup>.

ويكفي مثلا مطالعة هذه الفقرة من مقال حول إشكاليات الحراك السياسي المصري الراهن<sup>80</sup>، لينكشف للمرء كيف افتقرت الدعوة الليبرالية في العالم العربي للمنهجية النقدية، وجاءت بدورها مصابة بنفس أمراض التعصب والدوجماتية والجمود التي تنتهم بها خصومها:

"أما أولئك الذين يتحدثون عن تقسيم ثلاثي للأنظمة السياسية إلى شمولية وتسلطية وليبرالية فيستندون إلى مرجعية التقسيم التي تعتبر الليبرالية معيارا للحكم على ما عداها ومنطلقا للقياس والمعايرة فهي تمثل الحرية كقيمة عليا في عرفهم والليبرالية هنا تستعاد لها المكانة الوهمية التي خلعها عليها فوكوياما باعتبارها نهاية التاريخ يقاس عليها ولا تقاس ويتغير غيرها ولا تتغير فهي الكل المطلق والأزلي الذي يجب أن يسعى إلى معيها الغربي الأمريكي والرأسمالي أولئك المتخلفون والشبوعيون السابقون".

ويمضي الكاتب ليقول: "ولكن ليس هذا ما نبتغيه فالليبرالية الغربية تمر الآن بدورة انحدارها التاريخي كممثلة للنهج السياسي للرأسمالية الأوروبية وقد وصلت في طورها الراهن أي الليبرالية الجديدة إلى كونها أيديولوجية تبريرية لنهج المحافظين الجدد في تقليص نطاق دولة الرعاية الاجتماعية وتصعيد الإنفاق العسكري والتدخل المسلح في شؤون الدول الأخرى أو غزوها إن لزم الأمر كما حدث في العراق. لا ليست هذه مثلا أعلى نسعى إليه بل نموذج نتجنبه لنصنع ديموقراطيتنا العربية عبر عملية الكفاح العربي التاريخي المرتجى"<sup>81</sup>.

ومن جهة أخرى، عمدت عديد من الحكومات العربية إلى استغلال هذه الظروف الدولية الجديدة لصالحها فاتجهت لتوسيع ملاحقتها أمنيا وقمعيا لمنظمات التيار الإسلامي وتصفية حساباتها مع قوى وجماعات المعارضة السياسية تحت مظلة موقف عالمي يتراوح بين الرضا والمباركة والصمت واللامبالاة.

<sup>78</sup> ( عبد الحسين شعبان (رئيس فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان بإنجلترا)، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي) ملف في المستقبل العربي، (السنة 23، العدد 256، حزيران يونيو 2000)، ص ص 126-127.

<sup>79</sup> ( عصام نعمان، " حقوق الإنسان وحقوق الشعوب واشنطن أبعد من قمع الانتفاضة وضرب بغداد"، المستقبل العربي، (السنة الثالثة والعشرون، العدد 266، نيسان أبريل 2001)، ص ص 6-16.

<sup>80</sup> ( محمد عبد الشفيق عيسى، "بعض إشكاليات الحراك السياسي المصري الراهن"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، والجمعية العربية للعلوم السياسية، (العدد 18، ربيع 2008)، ص 176.

<sup>81</sup> ( محمد عبد الشفيق عيسى، "بعض إشكاليات الحراك السياسي المصري الراهن"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، والجمعية العربية للعلوم السياسية، (العدد 18، ربيع 2008)، ص 176.

أما المنظمات والرموز المنضوية تحت راية التيار الليبرالي والمحسوبة على "حركة حقوق الإنسان" والتي تعتبر نفسها أول أنصارها والمدافعين عنها، فقد بدت أقل من المعتاد في ردود أفعالها الاحتجاجية (حتى على مستوى الإدانة والشجب) إزاء هذه الانتهاكات التي مست في الصميم الضمانات القانونية والحريات العامة للمواطنين أفراداً وجماعات.

وهو ما يعكس توجسها الشديد وحرصها على ألا تبدو أمام العالم وكأنها تدافع عن الإرهاب أو تساند الإرهابيين (وكان الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب مارست عليها نوعاً من الابتزاز والتهديد والإرهاب الفكري) مما دفعها تحت هذه الضغوط الأمريكية أساساً إلى إعلان تأييدها التصدي لكل من يشتهه في صلته بتنظيم القاعدة، ومن ثم غضها الطرف، أو حتى إعلان تأييدها لأي انتهاكات تتم تحت مسمى ملاحقة الإسلاميين المشتبه بهم، فالتزمت الصمت إزاء إجراءات القبض عليهم وإحالتهم إلى المحاكم العسكرية، ومصادرة أموالهم، وسد منافذ تمويلهم، بوصفها من قبيل تجفيف منابع الإرهاب، حتى وإن جاءت مثل تلك الممارسات القمعية على حساب قيم الحرية، وبما يتنافى تماماً مع مبادئ حقوق الإنسان<sup>82</sup>.

هذا ناهيك عن الخلط المتعمد الذي جرى بين العمل الإرهابي الذي تتوفر فيه أركان الجريمة، وأعمال المقاومة التي تندرج تحت مفهوم النضال الوطني التحرري ضد الاحتلال على أرض فلسطين، كحق مشروع للشعوب لا يمكن تجريمه. حيث تم إلصاق تهمة الإرهاب بمنظمات المقاومة الفلسطينية كحماس والجهاد، وحزب الله اللبناني، وكذلك بأعمال المقاومة الوطنية الباسلة ضد المحتل الأجنبي التي لم تتضح لها أية خطوط فاصلة تميزها عن أعمال العنف الطائفي والتفجيرات العشوائية الدموية التي يعج بها المشهد العراقي الزاخر بالغموض.

ولا جدال في أن تورط التيار الليبرالي في مثل تلك الحملات، ومساهمته شعورياً أو دون قصد في حالة الخلط تلك دون محاولة التمييز والفصل بين ما هو إرهاب وما هو مقاومة، مع ترديده لنفس عبارات الإدانة والتنديد والشجب لأي عمليات تنطوي على استعمال "العنف" أو ارتكاب أعمال التفجير الانتحاري (حيث يرفض الليبراليون استخدام مصطلح العمليات الاستشهادية) التي يترتب عليها سقوط ضحايا من بين المدنيين "الأبرياء" (هناك جدل مثار حول مدى صحة انطباق صفة المدني البريء على الفرد الإسرائيلي، ومدى كونه بالمفهوم الدقيق للكلمة مواطن يستحق حماية حقوقه كحقه في الأمن أم مستوطن ومستعمر من اللازم مقاومته وإشعاره بأن أمنه في خطر، ومحل تهديد مستمر حتى يرحل)، جعل هذا التيار يبدو وكأنه قد تحول إلى أحد أبواق الدعاية والترويج بل والدفاع عن وجهة النظر الأمريكية (أو الصهيونية). فوقع بدوره في فخ إدانة حركة حماس، وحزب الله اللبناني، أو توصيف ما يصدر عن مثل هذه الحركات من عمليات مقاومة مشروعة بأنها تندرج تحت جرائم الإرهاب، وترويع المدنيين، وإفشال جهود السلام.

وفي نفس هذا السياق الدولي المشحون بنغمة محاربة الإرهاب، تعرضت الدول العربية الأخرى بدرجات متفاوتة لأشكال من الضغط بدءاً من سوريا ولبنان، ومروراً بالسعودية والأردن، وانتهاءً بمصر، في إطار حملة سياسية وإعلامية شنت فيها الولايات المتحدة وحليفاتها إسرائيل الهجوم على الأنظمة الحاكمة، موجهة لها الاتهامات بوصفها تقدم يد العون والمساعدة (بالتدريب والدعم أو تهريب السلاح)، أو تسهم في التمويل، أو تتعاضد عن التصدي لأنشطة تلك الجماعات (الإرهابية) سواء على أراضيها، أو في الأراضي المحتلة بالعراق تارة، وفلسطين تارة أخرى<sup>83</sup>. وكانت أبسط أشكال الهجوم تلك التي اعتبرت أن تسلطية تلك النظم، وافتقارها للديموقراطية هو الذي خلق التربة المناسبة لتفريخ الإرهاب وتصديره إلى الغرب. ولذا فقد بات الإصلاح السياسي والمجتمعي مطلباً ملحاً، لتحقيق الأمن والسلم الدوليين واستئصال خطر الإرهاب من جذوره.

هذا الطرح تمت بلورته عبر البرنامج الأمريكي لنشر الديموقراطية في البلدان العربية وما قدمه من مشروعات ومبادرات إصلاحية اعتبرها تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان بمثابة انتهاك خطير لحقوق الإنسان العربي السياسية والاجتماعية والثقافية والتي يمكن إدراجها تحت لافتة حق تقرير

<sup>82</sup> ( سليمان الرياشي، "حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي"، القاهرة: المنظمة، 2003، المستقبل العربي، (السنة 26، العدد 300، شباط/فبراير 2004)، ص ص 184-183.

<sup>83</sup> ( عصام نعمان، "حقوق الإنسان وحقوق الشعوب وشنطون أبعد من قمع الانتفاضة وضرب بغداد"، المستقبل العربي، (السنة الثالثة والعشرون، العدد 266، نيسان/أبريل 2001)، ص ص 6-16.

المصير، بمعنى أن يختار كل شعب نظامه السياسي بحرية. (ليس أدل على ذلك، من ذلك الهجوم الضاري الذي شنته الولايات المتحدة ذاتها على حكومة حماس الفلسطينية صبيحة فوزها الساحق وغير المسبوق في الانتخابات برغم ما اتسمت به من نزاهة وحيدة شهد لها المراقبون)<sup>84</sup>.

هذا الاتجاه في تفسير أسباب الإرهاب، بوصفه نتاجا للبيئة التسلطية السائدة في أغلب النظم العربية، وفي توصيف سبل القضاء عليه عبر دعوة هذه النظم للأخذ بمبادرات إصلاحية طرحتها القوى الغربية كمشروع الشرق الأوسط الكبير، ثم الموسع، والأوسع وغيرها من مبادرات أوروبية طرحت في إطار عملية الشراكة الأورومتوسطية منذ برشلونة 1995، كانت كلها تصب في نفس اتجاه الضغط على الحكومات العربية من أجل تبني الديمقراطية وتحسين سجلها في احترام حقوق الإنسان، أو حتى التلويح بإمكانية التدخل في شئونها لفرض الديمقراطية فرضا قسريا ولو بالقوة العسكرية.

هذه التطورات بدت في ظاهرها وكأنها تحول إيجابي لصالح نفس ما ينادي به الليبراليون العرب منذ سنوات خلت. ربما كان الاستخدام الأمريكي للغة الضغط السافر والتهديد بالتدخل لفرض الديمقراطية بقوة السلاح، هو البعد الوحيد الذي وضع هذا التيار في حرج بالغ، وأثار بداخله انقسامًا في الرأي بين مؤيد ومعارض.

فبرز داخل صفوف الليبراليين اتجاهان:

الاتجاه الأول لا يجد أية غضاضة في الاستعانة بالخارج لتحقيق غاية التغيير بعدما بلغ به اليأس مبلغه من استجابة النظام العربي لدعوة الإصلاح من الداخل. الغريب أن هذا الفريق يرحب بأية مساعدات خارجية، حتى لو أخذت منحى التدخل سواء من جانب الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي لصالح الدفع بمشروع الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي. وانطلاقًا من هذا التوجه، يعلن هؤلاء تأييدهم لمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، ويبرهنون على دور الفاعل الخارجي في تحقيقه مع تنفيذ الدعوة التي أطلقتها كثير من القوى الحكومية والمعارضة لضرورة أن يأتي الإصلاح من الداخل وحده. ويبدو وكأن هذا الرأي لا يعبأ كثيرا بتحدي القوى والتيارات الأخرى، كما أنه لا يبدي اهتماما لما قد يترتب على إعلان مثل هذه المقولات والمواقف من جانبه، حيث جرت عليه قائمة طويلة من الاتهامات بالتحريض والاستعداد والاستقواء بقوى أجنبية (ذات مطامع استعمارية) في مواجهة الداخل، كما يظهر من خطابه عدم الاكتراث بإيقاع نفسه في شبهات تتراوح من الخيانة والعمالة والتواطؤ مع الولايات المتحدة، أو التطبيع مع إسرائيل، إلى الضلوع في مؤامرة لفرض الهيمنة على المنطقة وتركيعة شعوبها ومحو هويتها وتصفية قضيتها المركزية (الفلسطينية) وتفتيت كيانها... وهي آخر فصول المؤامرة الصهيونية العالمية.

ويذهب هؤلاء إلى مدى أبعد في دفاعهم عن وجهة نظرهم فيسوقون حججا يعتبرها غيرهم واهية ويستندون لشواهد تاريخية تنطوي على الكثير من المغالطات. فلا مانع ولا ضير عندهم من أن تسائل الولايات المتحدة والدول الأوروبية الدول العربية عن سجلها في تعزيز حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، مادامت قد فعلت ذلك من قبل مع اليابان، ودول أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتي السابق، وبلدان جنوب آسيا، مما ساعد على تقويض أركان التسلطية وإسقاط النظم الشمولية والاستبدادية، وبناء ديموقراطيات ناجحة هناك.

زد على ذلك أن الاستعانة بقوى خارجية من جانب العرب ليس بالشيء الجديد أيضا، وليس في الأمر بحسب هذه الرؤية دوافع إنسانية أو عقائدية أو أخلاقية صرفة، بقدر ما هنالك مصالح مشتركة تتمثل على الأقل في تجفيف ينابيع الإرهاب الذي بات خطرا لا يهدد الغرب كما ضرب الولايات المتحدة عام 2001<sup>85</sup>، وحده بل يهدد العالم بأسره.

ويذهب خطاب التيار الليبرالي العربي الجديد في بلورة هذا الموقف المؤيد للتدخل الخارجي لفرض الإصلاح إلى القول بأنه في أعقاب أحداث 11 سبتمبر الشهيرة التي مثلت منعطفًا تاريخيًا في حياة البشرية، يمكن تسمية حقبة العولمة المعاصرة بالحقبة الديمقراطية التي صار من الممكن تحقيقها

<sup>84</sup> ( سليمان الرياشي، "حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي"، القاهرة: المنظمة، 2003، المستقبل العربي، (السنة 26، العدد 300، شباط/فبراير 2004)، ص 191.

<sup>85</sup> ( أنظر: شاكرا النابلسي، الديمقراطية ومشروع الشرق الأوسط الكبير " 18 فبراير 2004، شبكة الإنترنت للإعلام العربي، وأيضًا عفيف الأخضر، "الإصلاح من الداخل دعوة طفولية ساذجة لتطبيب الخواطر وتقليل المخاطر"، نقلا عن د. أميمة عبود، مرجع سابق، ص ص 144-145.

بدون ديموقراطيين. حيث الديموقراطية وحقوق الإنسان باتت تفرض نفسها على البشرية بأسرها بما فيها الأصوليين.

والتدخل بغرض فرض الإصلاح، قد يتم عبر أدوات القوة الدبلوماسية، والاقتصادية، والثقافية والعلمية، أو من خلال المجتمع المدني العالمي ومنظماته المعنية بحقوق الإنسان مثل: منظمة العفو الدولية، ومنظمة حقوق الإنسان الأمريكية هيومان رايتس واتش، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة... وغيرها.

أما التشدد بمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهي مقولات عفى عليها الزمن، ولحق بها النقاد، بعدما أسقط واقع العولمة بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات كافة الحواجز والحدود الفاصلة بين الداخل والخارج، وتزايدت دوائر التقاطع بينهما، وباتت مسألة الإصلاح في العالمين العربي والإسلامي مصلحة مشتركة للإنسانية برمتها.

وفي مواجهة هذا الفريق، وقف فريق آخر من داخل نفس التيار الليبرالي يؤكد أن التزامه بالديموقراطية وحقوق الإنسان لا ينفي انتمائه وولائه الوطني، مما يحتم عليه التمسك بخيار التغيير النابع من الداخل وحده، ورفض الاستقواء بأي طرف أجنبي، واعتباره أن المبادرات المطروحة أمريكياً وأوروبياً تعكس تدخلا خارجيا سافرا في شؤون بلاده الداخلية، بما يمس سيادتها الوطنية وحق شعبها في تقرير مصيره. وأنه يضر بعملية التطور الديموقراطي داخل هذه البلدان ويسبب إلى أنصار الليبرالية أكثر مما يفيدهم.

الفجوة بين دعاة الخصوصية في العالم العربي، ودعاة العالمية بحسب المعايير الغربية، والتي اقترنت بالتساؤل حول التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومدى مشروعيتها، تلك هي العقبة الأصعب من وجهة نظر علي أو مليل<sup>86</sup> وهي تستغرق وقتا طويلا لاجتيازها من خلال التغيير الثقافي. وكذلك، عبر بناء جسور الثقة والمزيد من الحوار والتشاور المتبادل بين المنظمات الدولية ونظيراتها المحلية، بما يكفل التعاون الفعال فيما بينها.

وعلى الجانب الآخر، بدأ تصعيد القمع الأمني من جانب الحكومات العربية في مواجهة الجماعات المتشددة وإن تباينت دوافعها... فبعضها انتهزت الفرصة الدولية السانحة لتصفية الجماعات المناوئة لها، وبعضها الآخر خشي من احتمالات التدخل الأجنبي بما يهدد بقائه في كراسي الحكم واحتفاظه بالسلطة.

على أية حال، فقد أفضت تلك السياسات القمعية وخصوصا عندما انتهجت أسلوب الحل الأمني وعمته (فوضعت الجميع في سلة واحدة) دون تمييز بين تيارات معتدلة وأخرى متطرفة إلى تغذية التوجهات المتشددة لدى تلك الجماعات، مما أدخل البلاد في حلقة جهنمية مفرغة من العنف والعنف المضاد، مع تصعيد المواجهات بين الأجهزة الأمنية والجماعات المتشددة، مما أسفر عن سقوط المزيد من الضحايا على الجانبين. والمحصلة هي وضع شديد التدني لحقوق الإنسان ومزيد من القيود على الحريات.

ففي مصر على سبيل المثال، تساوقت الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب مع الخطط الحكومية وأعطت التطورات العالمية مسوغات جديدة للحكومة لتمديد العمل بقانون الطوارئ كما استمدت من هذه التطورات مبررات إضافية لملاحقة المعارضة الإسلامية المتمثلة بجماعة الإخوان المسلمين. وعلى نفس المنوال، صعدت معظم الحكومات العربية في سياق الحرب الدولية على الإرهاب من إجراءاتها الأمنية، مطلقة العنان لآلة القمع لارتكاب شتى صنوف الانتهاكات، كما خلطت بين ملاحظتها للعناصر المشتبه في تورطها في أعمال إرهابية والمعارضين السياسيين. ورافق كل ذلك تشدد أمني عام وانتهاك صارخ للضمانات القانونية لحقوق الإنسان والمواطن<sup>87</sup>.

أمام هذه الأحداث التي وضعت مصداقية التيار الليبرالي على المحك، وأدخلته في امتحان، وقف هذا التيار موقفا يعبر عن تأييده المطلق (شبه الأعمى) للفكر والمزاعم والادعاءات الغربية

<sup>86</sup> هو أستاذ مغربي بجامعة الرباط وكان الرئيس الأسبق للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، نقلا عن : هنري جيه ستاينر (تقديم)، ود.مصطفى كامل السيد (محرر)، الجوانب الدولية للحركة العربية لحقوق الإنسان، (جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000).

<sup>87</sup> ( سليمان الرياشي، "حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي"، القاهرة: المنظمة، 2003، المستقبل العربي، (السنة 26، العدد 300، شباط/فبراير 2004)، ص ص 186.

الأمريكية، وتجلت معالم الازدواجية في ممارسات أنصاره بين ادعاء الدفاع عن حقوق الإنسان، وتبنيهم القولى لقيم التسامح والحوار وقبول الآخر... الخ من جانب، ثم إنكارهم لأحقية التمتع بها واحترامها على المستوى العملي لجماعات وتيارات بعينها، وتأييدهم لنهج الحلول الأمنية وتصعيد استخدام العنف والقمع ضد بعض الجماعات، لمجرد أنها مختلفة معهم فكريا من جانب آخر.

وهكذا، جاء مسلك أنصار هذا التيار على أرض الواقع مناقضا لمبادئه الليبرالية المعلنة، فنجده في أحسن الأحوال قد أثر الوقوف موقف المتفرج ملتزما الصمت إزاء ما تعرض له الكثيرون لمجرد الاشتباه في انتمائهم للمعارضة، من إجراءات الاعتقال، أو القبض التعسفي، أو السجن دون تحقيق أو الإحالة للقضاء الاستثنائي والمحاكم العسكرية دون توفير شروط المحاكمة العادلة أو التعذيب، وربما التصفية الجسدية في ظل تعميم لحالة الطوارئ وتمديد لقوانينها التي تطبق على أيدي الأجهزة الأمنية في البلدان العربية مع تبرير كل ذلك بتلفيق تهمة فضفاضة، يكتنفها الكثير من الغموض والالتباس، كالانتماء لتنظيم أو جماعات "إرهابية"، أو التحريض والحض على الإرهاب، أو حتى التعاطف معه (فكريا ومعنويا).

ولا نكاد نجد كاتباً أو مفكراً ليبراليا واحداً لديه الجرأة أو وافته الشجاعة الكافية للتطرق لمثل تلك الانتهاكات بالنقاش، أو التصدي لها بالنقد، أو إبداء التحفظ أو الاعتراض، أو كحد أدنى طرح التساؤل حول مدى شرعيتها من منطلق دفاعه المعلن عن حقوق الإنسان. وكان من المثير للدهشة ألا تجد تلك الممارسات القمعية الفجة من يحتج عليها بين صفوف من يسمون أنفسهم بالليبراليين، ويزعمون مناصرة مبادئ الحرية وحقوق الإنسان.

بل ويذهب البعض أبعد من ذلك باتهام التيار الليبرالي في معظمه بالتواطؤ وأنه استغل الحملة ضد الإرهاب، واستثمر الظرف الدولي المواتي منتهزا له كفرصة، فعمد قاصداً متعمداً إلى المساهمة فيما يجري سياسياً وإعلامياً من حملة منظمة لخلط الأوراق بين فكر الإرهاب وثقافة المقاومة لتكثيلاً بخصمه اللدود المتمثل في التيار الإسلامي والعمل على إزاحته عن الساحة وأنه لم يتردد في سبيل تحقيق ذلك في التحالف مع الحكومات التسلطية أو القوى الأجنبية، مهما تعارضت سياسات كل منهما مع ما يرفعه ويردده من شعارات حقوق الإنسان.

### **تفسير التسلط في نظر هذا التيار:**

#### **تحالف الديني مع السياسي وتقايس وتخاذل الليبرالي.**

لهذا التيار رؤيته وتشخيصه للتسلط بوصفه محصلة ونتاج لتلاحم مستمر بين الدين والدولة المتسلطة فكلاهما من مصلحته تقييد حرية التفكير ومصادرة الإبداع.

ولعل في حوادث شهيرة تناولتها وسائل الإعلام ما يلقي الضوء بجلاء على صحة تلك المعادلة: فاتهم البعض بالإلحاد والكفر أو التحريض على الانحراف أداة استخدمها الخطاب الديني وتضافرت في أكثر من مناسبة مع الخطاب السياسي الشمولي لقمع الحريات.

بيد أنه إلى جانب هذا التحالف بين الثقافة الدينية المناوئة للحرية، والنظام السياسي الاستبدادي الذي يرى فيه الليبراليون عدواً للحرية، ومصدراً لحروب هائلة يتعرض لها المثقفون. فثمة مشكلات أخرى، لا يجوز إغفالها، وإلا كان تشخيصهم مختزلاً. لعل على رأسها وأخطرها جميعاً ما يعترف به المثقفون من قصور ذاتي تجسده حالة "خيانة المثقفين لدورهم"، ولبعضهم البعض، وهو ما يتجسد في صورة التخلي عن أي متقف ينتمي لهذا التيار وعدم مؤازرته لحظة الوقوع في المأزق، والمأزق عادة ما ينجم عن الصدام مع أحد القطبين الديني أو السياسي، أو حتى تعرضه للضغوط من كلا المصدرين معاً، وتقايس أنصار التيار الذي ينتمي له هذا المفكر عن نصرته ولو حتى من منطلق دفاعهم عن حقوق الإنسان، وذلك غالباً ما يحدث بسبب تخوفهم الذي يمنعهم من الدفاع عن حرية الفكر والبحث والاختلاف.

وهو ما يعتبره أحدهم جريمة يرتكبها الليبرالي في حق مبادئه<sup>88</sup>. وهكذا، تتكامل دوائر قصور التيار الليبرالي، فهو واقع باستمرار تحت ضغط السياسي أو الديني أو قد يتحالف الخصمان عليه. والأدهى أنه لا يجد من معظم أنصاره سوى التخاذل والانسحاب أو التقاعس عن مساندة بعضهم البعض، لحظة الأزمة.

<sup>88</sup> د. إسماعيل سراج الدين (تقديم)، ود. جابر عصفور ود. محسن يوسف (إعداد وتحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، (منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2006)، ص 9.

وتتضح خطورة هذه الحالة، إذا ما وضع التيار الليبرالي في مقارنة مع التيار الإسلامي، فهذا الأخير معروف بتفوقه الملحوظ من الزاوية المؤسسية والتنظيمية من جانب، ومن زاوية قوة التضامن الفكري والنزعة النضالية الكفاحية التي تنعكس في نضج قيمة العمل الجمعي بين روافد هذا التيار، وتعاضد جماعته المنضوية تحت لوائه من جانب آخر.

وبعبارة أخرى، فالمقارنة تكشف أن نقاط الضعف التي يشكو منها التيار الليبرالي (وتسبب هشاشته) هي ذاتها نفس نقاط القوة التي تميز التيار الإسلامي.

### **الليبراليون يأخذون بالتفسير الثقافي:**

اعتبر هذا التيار الثقافة العربية الإسلامية بمثابة العقبة الكنود التي تحول دون حدوث التحول الديمقراطي في البلدان العربية، ففي حين باتت الديمقراطية وحقوق الإنسان قيما معترف بها عالميا، بدا وكأن المنطقة العربية هي الوحيدة التي تمتلك ممانعة خاصة بها ضد التحول. مما فرض على بساط البحث تساؤلا حول عوائق توطين الديمقراطية في المجتمعات العربية ولماذا تظل عصية على أية تجربة ديموقراطية حقيقية (كما يتحدث البعض في الأونة الأخيرة وبمناسبة أزمة الاستحقاق الرئاسي عن انتكاسة أملت بالنسخة الوحيدة للديموقراطية في العالم العربي وهي لبنان). وعند تقديم الإجابة، تجد أغلبهم يميلون إلى اعتبار الثقافة هي المتغير الرئيس أو المحدد الحاسم المفسر لهذه الحالة التي يتفرد بها الوطن العربي، ويبدو بسببها كنتوء استثنائي على الخريطة. يقاوم بشدة رياح الديمقراطية التي اكتسحت العالم بأسره شماله وجنوبه في زمن العولمة.

فالليبراليون إذن يرون أن أهم العقبات التي تواجههم في الدفاع عن الحريات الفكرية وتأكيدها ممارستها، إنما تكمن في صلب الثقافة السائدة التي يبدو أنها معادية لفكرة الحرية أكثر من الأطر الدستورية والقانونية القائمة التي تكفل ضمانات كافية في حد ذاتها وليست بحاجة للتعديل. أما العلاج، فهو بحسب ما يرتئيه هؤلاء (ويعبر عنهم د. إسماعيل سراج الدين أفضل تعبير) يتمثل في خلق مناخ ثقافي جديد متوافق مع ضرورات اللحظة التاريخية ومحققا للأمال في التقدم والإصلاح.

وهو ما يرتبط أساسا بإعادة تشكيل وعي الشباب ويستكمل بضرورة تجديد الفكر الديني وما يصدر عنه من خطاب وإطلاقه من عقال التقليد والموروث. كلا الأمران من شأنهما أن يحققا رسوخ واستقرار لمنظومة الحريات الفكرية بأبعادها المختلفة. بعبارة أخرى، لن تكتمل خطوات الإصلاح المجتمعي ولن يكتب لها النجاح ما لم تتواءم مع الإصلاح في مساراته السياسية والاقتصادية عملية إصلاح ثقافية موازية وشاملة وعميقة يكون مفتاحها إطلاق حرية الفكر والبحث والإبداع<sup>89</sup>.

### **الدعوة لإصلاح نظام التعليم والتربية على حقوق الإنسان كمفتاح للتغيير الثقافي:**

فثمة مناخ ثقافي غائب لا يشجع على إبداء الرأي أو الاختلاف مع الأسرة وكذا في المؤسسات التعليمية حيث يعتاد الطالب التلقي والتلقين دون نقد أو مناقشة. الثقافة السائدة بما تحمله من قيم وتوجهات أبوية وتنازلية حيث الكبير أهم من الصغير والرجل أهم من المرأة والغني أهم من الفقير... الخ ليست مسؤولية الحكومة بمفردها، فالمهمة الأساسية تتمثل في زرع مفاهيم الحرية والمشاركة وحقوق الإنسان في بنية الثقافة العربية، وهو ما يستدعي دورا تنويريا أقوى لنخبة الثقافة والفكر في المجتمع<sup>90</sup>.

الإصلاح التربوي والتعليمي في نظر الليبراليين هو خطوة البداية ونقطة الانطلاق لتحقيق الإصلاح بكافة جوانبه وأبعاده الشاملة بما فيها الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان. فتلذ لا تتحقق إلا عبر استراتيجية تستهدف إصلاح مؤسسات التعليم ومناهجه التربوية وأول مراحل تطبيق هذه الاستراتيجية التربوية: تبدأ بالمدرسة، ودورها المهم في إصلاح القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية من أجل تأهيل مواطنين لا رعايا وغرس قيمة المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل وبين المسيحي والمسلم... الخ. فانتشار الثقافة الديمقراطية والوعي المجتمعي بحقوق الإنسان هو أساس أي إصلاح<sup>91</sup>. وبالنسبة لحقوق الإنسان على وجه الخصوص فإن أحد أركان إصلاح التعليم هو تدريس حقوق الإنسان والتربية على مبادئها.

<sup>89</sup> (د. إسماعيل سراج الدين (تقديم)، ود. جابر عصفور ود. محسن يوسف (إعداد وتحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، (منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2006)، ص 9.

<sup>90</sup> (د. إسماعيل سراج الدين (تقديم)، د. قدرى حفي ود. محسن يوسف (إعداد وتحرير)، التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، (الإسكندرية، منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2007)، ص ص 168، 169.

<sup>91</sup> (أنظر: وثيقة الإسكندرية 2004،



فمؤدى العولمة في تجلياتها السياسية هو أن الأنظمة الشمولية لم يعد لها مكان، وثمة اتجاه عالمي نحو الحرية الاقتصادية والحرية السياسية وحقوق الإنسان جعل معايير شرعية النظم السياسية ذات طبيعة كونية وواحدة<sup>92</sup>.

بيد أن الملفت للنظر والداعي حقاً للدهشة، هي تلك الدعوة التي لا يمل الليبراليون العرب من تكرارها صباح مساء بضرورة التغيير الثقافي، وبأن الثقافة السائدة هي سبب التخلف، في حين ينسى أنصار هذا التيار أو يتناسون أنهم هم أنفسهم ليسوا فقط جزء لا يتجزأ من هذه الثقافة، ولكنهم كذلك من أهم العناصر المكونة لها، وأن حصاد إسهاماتهم وجهودهم الفكرية والإبداعية والبحثية الأكثر تميزاً هو في محصلته من تراكمات هذه الثقافة. وهم يشكلون العقل المحرك لكثير من مؤسساتها، أي أنهم أحد روافد "النخبة" الفكرية والثقافية الأقدر والتي تعقد عليها الآمال، ولذا كان الأجدر بها أن تأخذ على عاتقها النهوض بمهمة التغيير الثقافي، بدلاً من الاكتفاء بتوجيه سهام نقدها للثقافة السائدة وكأنها كيان منفصل عنها.

ويدفع ذلك المرء لطرح السؤال: وما هو دور هذه النخبة الليبرالية في توليد ثقافة جديدة مؤيدة لأفكارها؟ ولماذا عجزت عن الإضطلاع بدورها المفترض والمأمول؟  
لعل في قراءة متعمقة لمجمل إنتاج هؤلاء ما يزيح الستار عن الإجابة ويكشف عن مدى انغماس عناصر هذا التيار بشكل متعالي في السجال والجدل والتحاور الداخلي مع بعضها البعض، فالنخبة تصر على توجيه خطابها لنفسها، أو تعاود الرد على بعضها البعض، وتدخل في معارك فكرية محدثة وتقودها الخلافات إلى صراعات شخصية، بما يبقيها في دوائرها المغلقة، ويعزلها في أبراجها العاجية عن جماهير الناس.

وقد يكمن السبب في عجزها عن مخاطبة الشارع، أو عدم اكتراثها أصلاً بإقامة جسور للتواصل معه (بوصفه يضم العامة والدهماء). وأن نظرتها النخبوية تدفعها لوضع جل رهانها على الحكام لإحداث التغيير المنشود من قمة الهرم السياسي.

ومن فرط تعليق الآمال على الحاكم وحده بوصفه يمتلك في قبضته كل مفاتيح التغيير، قد ينتهي الأمر ببعض من أنصار الفكر الليبرالي دون أن يدري أو ربما بقصد وهرولة من جانبه نحو السياسة بما يقوده إلى السقوط في شبهة الانتهازية وبيع القضية والضلوع في تكريس الوضع القائم. فالتسلطية قد تبدو هي البديل الأنفع أو الأقل سوءاً بالمقارنة بالبديل الإسلامي مثلاً. ولا يلبث أمثال هؤلاء أن يتحولوا إلى أبواب للدعاية تزعم أنها تسعى للاستقلال عن السياسة، ولكنها ترضى وتغتبط إذا أعطيت شيئاً من السلطة وبريقها<sup>93</sup>.

### خاتمة: تقويم لأهم نقاط القوة أو أوجه القصور في الأداء:

مدى اتساق الرؤية وتكاملها- خلق وبناء الوعي والقبول بها- حدود نجاحه في الترويج للمفهوم- حتمية الصدام مع الدولة والوقوف في جبهة المعارضة إزاء النظام- سقف الفعالية- ومعضلة التمويل (الأجنبي)- الموقف من إشكاليات العالمية والخصوصية- حق التدخل الإنساني- ومبدأ السيادة الوطنية- حدود التعاون والتنسيق- أو الاصطدام والمنافسة بين عناصر التيار نفسه.  
الغريب أن يأتي في معظم الأحوال الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان العربي في سياق فكري وأيديولوجي، بعيد كل البعد عن وصف الليبرالية، وإنما عبر مراحل وأزمنة التاريخ والفكر والثقافة العربية تجد أنصار التيارات غير الليبرالية ومنهم اشتراكيون أو إسلاميون هم الذين رفعوا لواء الدعوة لمبادئ حقوق الإنسان، وحملوا عبء الدفاع عن الحرية الفردية، والجماعية

<sup>92</sup> د. أميمة مصطفى عبود، "مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد"، في د. كمال المنوفي، ود. يوسف محمد الصواني (محرران)، **ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21-22 يونيو 2005، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006) ص 129.

<sup>93</sup> د. إسماعيل سراج الدين (تقديم)، ود. جابر عصفور ود. محسن يوسف (إعداد وتحرير)، **الحرية الفكرية والأكاديمية**، (منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2006). تعتبر سياسة المهرجانات نموذجاً على تلك العلاقة التي جعلت شريحة من المثقفين تعمل كموظفين تابعين لدى الدولة ويشيدون بتلك المهرجانات بوصفها علامة على رعاية الدولة للثقافة والمثقفين.

وحريات الشعوب وحقها في تقرير مصيرها وفي الاستقلال الوطني وتصدوا لمهام المعارضة النضالية والكفاحية على جبهتين متوازيتين ومتزامنتين في آن معا في إطار المواجهة الفكرية والسياسية مع كل من: الأجنبي الغربي الاستعماري برافديه الأوروبي والأمريكي وبصنيعته الصهيونية إسرائيل من جانب، والعربي التسلطي المتمثل في النظام السياسي القائم، وسلطته الاستبدادية، والخصوم الفكريين والسياسيين من أنصار التيارات الأخرى المناوئة، والذين كثيرا ما أثروا التحالف مع النظام التسلطي وأيدوه وساندوه في صدامه مع أنصار الحرية والديموقراطية. ففريق المثقفين من أدباء وشعراء ومؤلفين تجدهم في كتاباتهم الأدبية يتحدثون عن الحرية بمعناها المزدوج فهي تعني المشاركة الكاملة في الحياة السياسية وهي في مفهومهم أبعد وأعمق بكثير من مجرد حرية الكلام والتنفيس عن الغضب التي يدعي الحكام العرب أنهم ذوي الفضل في منحها لشعوبهم على نحو غير مسبوق. وأن حرية التعبير التي يدلل عليها هذا العدد المتنام باطراد للصحف والجرائد المعارضة هي أقوى وأبلغ دليل على أزهى عصور الديموقراطية التي عرفها العرب وعاشوها على مدى تاريخهم البائد.

ويضيف هؤلاء المفكرون بعدا اقتصاديا مكملا لمغزى الحرية ومعناها فهي لا تعني فقط المشاركة في العملية السياسية، وإنما تقتضي توفر وجه آخر للحرية لا يتحقق بدون المشاركة في اقتسام الثروة، وإلا غدت تلك الحرية منقوصة أو مفرغة من أي مضمون حقيقي لها<sup>94</sup>.

---

<sup>94</sup> ( "في الليبرالية السياسية العربية"، شؤون عربية، العدد 126، صيف 2006، ص ص 65-73. الحاج صالح ياسين، "الليبرالية الديموقراطية والحدائث السياسية"، الفكر العربي المعاصر، السنة 27، العددان 136-137، ربيع-صيف 2006، ص ص 75-81. فتحي العفيفي، "الاستعصاء الليبرالي في الخليج العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12، خريف 2006، ص ص 37-68. كرم الحلو، الفكر الليبرالي عند فرنسيس المراس: بنيته وأصوله وموقعه في الفكر العربي الحديث، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد 60، 2006). حافظ أبو سعدة، "الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط الحكم المركزي الديموقراطية النخبوية أم ديموقراطية الجماهير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد 14، ربيع 2007)، ص ص 59-76. عبد السلام الطويل، تقديم د. نيفين مسعد، الدولة العربية في مهب الريح: دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006).